مليون توقيع
للنساء الإيرانيات

حملة
من أجل المساواة

القصة الداخلية

نوشين أحمدي خراساني

التضامن النسائي للتعلم
سلسلة الترجمة

مليون توقيع
للنساء الإيرانيات

حملة

من أجل المساواة

القصة الداخلية

نوشين أحمدي خراساني

قدمت له
مهناز أفخمي

منظمة التضامن النسائي للتعلم
سلسلة الترجمة

منظمة التضامن النسائي للتعلّم من أجل الحقوق والتنمية والسلام **WLP**
4343 جادة مونتغمري، شقة 201
بيثيسدا، ماريلاند (الولايات المتحدة)

هاتف: 301-654-2774 (1)
فاكس: 301-654-2775 (1)
بريد الكتروني: wlp@learningpartnership.org
الموقع على الشبكة: www.learningpartnership.org

التدقيق: جان واترمان
تصميم الغلاف والتصميم الداخلي: زانثوس ديزاين
اخراج الكتاب باللغة العربية: زان ستوديو

©حقوق الطبع والنشر، 2011
منظمة التضامن النسائي للتعلّم من أجل الحقوق والتنمية والسلام **WLP**
الرقم المعياري: 978-0-9830995-2-9

منشورات أخرى
لنوشين أحمدي خراساني

نساء دون ماض، 1998

رزنامة التاريخ النسوي، 1998، 1999، 2000، 2001، 2007، 2008

العين: سيرة حياة العين مهرانغيز منوشهريان،

بالشراكة مع بروين أردلان، 2003

تحت ظل العرابين، 2003

يوميات: ست عشرة امرأة إيرانية يتحدثن عن حياتهن اليومية، 2008

المحتويات

تقديم ١

الفاتحة ٥

الفصل الأول

لماذا حملة المليون توقيع؟ ٩
مخاطر تعدد الزوجات ١٣
النساء والرجال في نظام تعدد الزوجات ١٦
الرد على النقاد ٢٥

الفصل الثاني

حركة المليون توقيع:
نحو عهد جديد في ايران ٢٩
بلا مكان: تجربة الإناث في إيران ٣٣
الديمقراطية من الأسفل إلى الأعلى ٣٥
الحوار وجهاً لوجه والتغيير الاجتماعي ٣٨
النسوية والإسلام ٤١
جيل جديد آخر: الرجال في الحملة ٤٢

الفصل الثالث

التحديات الداخلية لحملة المليون توقيع ٤٥
الهدف أم الرحلة؟ الوسيلة مقابل الغاية ٤٧
الضغط والتأثير مقابل نشر المعلومات ٤٩
النزعة الفردية مقابل الإمتثال ٥٢
فرصة ممتازة لكن محدودة ٥٦
التنظيم: محكم لكن ليس ضيقاً ٥٨

الفصل الرابع

حملة المليون توقيع والحركات الأخرى ٦١
التفاعل مع الأحزاب السياسية ٦٢
العلاقة مع الحركات النسوية الأخرى ٦٤
مشكلة الدوليات ٦٧

الخلاصة ٦٩

تعقيب

عشرة أيام هزت إيران:
حركة حقوق النساء والانتخابات الرئاسية ٢٠٠٩ ..... ٧٣

ملاحق

ملحق I. عريضة حملة المليون توقيع تطالب بتغييرات في القوانين
التي تميز ضد المرأة ٨٥
ملحق II. خطة الحملة
حول "مطالبة حملة المليون توقيع بتغييرات في القوانين التمييزية" ٨٩
ملحق III. تأثير القوانين على حياة النساء ٩٧
ملحق IV. أية قوانين نسعى لتغييرها؟ ١١١
ملحق V. قانون حماية الأسرة (١٩٧٥) ١٢١
ملحق VI. حملة المليون توقيع بحسب تسلسلها الزمني ١٣٣
ملحق VII. بيان بمناسبة انتخابات حزيران الرئاسية ٢٠٠٩ في إيران ١٤٧

هوامش نهائية ١٥٥

شكر وتقدير ١٦١

تقديم

هذا الكتاب الذي بين يديك، هو الثاني من سلسلة الترجمات التي أطلقتها منظمة التضامن النسائي للتعلم [WLP]. وتهدف هذه السلسلة إلى إتاحة المجال لأوسع عدد ممكن من الجمهور للإطلاع على الأعمال ذات الأهمية للنساء، بخاصة تلك التي أنتجت في الدول النامية. ونركز بشكل خاص على الأعمال المنشورة التي تعرّف بقضايا النساء، وتحدد مجالات فرصهن، وتوثق لاستراتيجيات تحسين حياتهن.

الكتاب الحالي له اتصال وثيق بالكتاب الأول «دليل من أجل المساواة في الأسرة المغاربية» (المغرب، الجزائر، تونس). الكتابان يطرحان حالات مبحوثة جيداً، تجمع ما بين التفكير حول الدين وحقوق الإنسان والقانون الوطني والدستوري، مع إضاءات من العلوم الاجتماعية، بطرق تخدم قضية الإصلاح. إن حالة المغرب تعيدنا إلى أهمية رفع الوعي بقضايا النساء، على المستويين الشعبي والنخبوي، وإلى الحاجة لأن تعمل المنظمات غير الحكومية معاً، وإلى أهمية إبقاء القضايا الملحة التي تهم النساء في الصدارة. وفي الصفحات التي تلي، تبين الناشطة الإيرانية نوشين أحمدي خراساني، بجدارة، أن القائمات على الحملة من أجل حقوق النساء في إيران، ذهبن أبعد من المفاهيم الأساسية للحملة المغربية، حيث قدّمن فهماً جديداً وطرقاً جديدة في الانخراط السياسي.

إن حملة المليون توقيع الإيرانية من أجل إصلاح القوانين التمييزية ظاهرة متميزة. فهي

ديمقراطية، غير تراتبية، منفتحة، وتدور في فلك السياسي، الذي هو ليس أياً منها. الحملة تحضر للذهن صورة قطرات المطر المنهمرة مشكلة جداول صغيرة، فتتوحد وتكبر باستمرار حتى تصبح نهراً. أولاً يكون هناك صوت خرير ثم سريان، ثم تدريجياً سيل جارف من الأصوات تلتقي معاً، تتسع وتصل بعيداً.

وعبقرية الحركة تتأتى من قدرتها على ربط أفكار العضوات وأعمالهن بطرق تتكيف وتتغير حسب ما تتطلبه الظروف. والسياق هو، من جهة، النزاع بين المجتمع المدني الإيراني، الذي له سجل مائة عام من التطور المتنامي وبأدوار هامة متزايدة للنساء، ومن جهة أخرى، نظام قانوني عتيق لا يمكن أن يتوافق مع حاجات الحياة العصرية. ومع كل يوم يمر، يزداد التوتر بين هذين الواقعين المتناقضين تدريجياً، ويغذّي إحساسا بضرورة ملحة، الذي قد يساعد على تفسير لماذا تتماسك الكثيرات في الحملة ويُضحّين من أجل نضالهن. كأنهن ببساطة، وفي الغالب، لا يستطعن أن يكن غير ذلك، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الخطر الذي يواجههن، وخطورة الظروف.

رواية نوشين تقدم حالة دراسية لكيف نبني حركة في القرن الواحد والعشرين، ليس فقط من أجل إحداث تغيير في المجتمعات التي تحكمها حكومات أوتوقراطية، أو متأثرة بأصولية راديكالية، بل أيضاً في المجتمعات المنفتحة والمتسامحة، التي ما زال عليها تحقيق المساواة الكاملة للنساء. ويعزى السبب الرئيسي في النجاح الباهر في تفعيل شبكة قوية، كما تصف ذلك، إلى ممارسة مقصودة لبحث مستمر من قبل مجموعة مركزية، تتألف من ناشطات لهن تجربة، ومنفتحات على آراء الآلاف من النساء الأصغر سناً، اللواتي تجمعن ليصبحن ناشطات في الحملة، وغالباً ما ذلك كان يتم على حساب تضحيات مهمة على الصعيد الشخصي.

هذا لا يعني أن كل الدروس التي توردها نوشين إيجابية. فهي تصف الطرق التي أحدثتها سنوات من الفوضى الثورية، والتي سبقها عقد من الاقتتال الداخلي الأيديولوجي، حطمت كل السياسات المعارضة إلى شظايا غير مفيدة عدة مرات. وتُبين بعد ذلك كيف تعلمت المؤسسات لحملة المليون توقيع من ذلك، واستطعن أن يضعن جانباً خلافاتهن الأيديولوجية، وأن يتجنبن التشتيتات، مؤكدات على مطالب محددة ومحسوسة، من أجل جذب دعم النساء ذوات الخلفيات المتباينة، ومنظومة المعتقدات المختلفة. ليس ضرورياً أن يكون الاتفاق كاملاً، بل يمكن التركيز على تغييرات وإصلاحات تدريجية منطقية ضمن المعقول والممكن.

هذه "الظرفية"، أو هذا التبني لقضية محددة كمنهج نسوي، لم يحقق فقط مكاسب لداعمات الحملة، بل ساعد أيضاً في تشكيل تحالف حيوي لمجموعات نسوية. ومعاً تمكن هذا التحالف من إفشال تمرير تشريع برلماني سيء لقانون حماية العائلة، تم اقتراحه من قبل الرئيس محمود أحمدي نِجاد. نفس الإستراتيجية تم استخدامها من قبل ست مؤسسات و٧٠٠ ناشطة نسوية من أجل إعداد قائمة بالمطالب لعرضها على مرشحي الرئاسة لعام ٢٠٠٩. هذه الجهود استقطبت العديد من النساء، اللواتي لم يكن راضيات عن أسلوب النظام في اختياره المسبق للمرشحات، وما نتج عنه من تغييب مستمر للاختيار، واللواتي استفدن من الحملة الانتخابية للتواصل مع شبكات أخرى وتوسيع شبكتهن.

مطالب التحالف ساهمت في تعديل موقف مرشحَي الإصلاح الموافَق عليهما، وهما مير حسين موسوي ومهدي كروبي، وفي تغيير موقفهما المعلن نحو المساواة في النوع الاجتماعي (الجندر)، بعيداً عن النموذج التكاملي للعلاقة ما بين الذكور والإناث المفضل لدى الجمهورية الإسلامية. أيضاً، الحملات الانتخابية الخاصة بالمرشحين، تعاهدت على دعم المصادقة على ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، وهي الوثيقة التي أدانها مجلس الوصاية الإيراني واعتبرها وثيقة ضد الإسلام. نحو المساواة في النوع.

إن تنوع النساء ومشاركتهن الجماهيرية، جعل قوتهن تظهر للعيان. وخُلقت علاقة ديناميكية بين حضورهن وقوتهن، فكل واحدة منهن دعمت الأخرى وكمّلتها. إن المظاهرات الجماهيرية التي انفجرت في كل أنحاء إيران بعد انتخابات الرئاسة الخلافية، التي تمت في ١٢ حزيران ٢٠٠٩، بينت أيضاً قوة شبكة النساء، التي بدت الآن تعمل متوحدة مع حركة الطلاب والعمال.

وقد لاحظ المراقبون كيفية ظهور الأساليب والأدوات المستخدمة في التواصل بين الناشطات من المخضرمات بعضهن مع بعض ومع المواطنين/ات العاديين/ات، حيث يتم في الحملة الاعتماد على اللقاءات المباشرة وجهاً لوجه، والزيارات المنزلية. كما أبدى المراقبون المتنبهون إعجابهم بإنجازات أخرى: فهْم الحملة المتماسك أن هدفها ليس فقط الحصول على مليون توقيع، بل تنسيب مليون ناشط/ة، النضج الذي أدارت به الحملة العلاقة بإيرانيات المنفى، ومنظمات المناصرة الإقليمية والدولية، واستخدامها بتميز التكنولوجيا الحديثة للوصول إلى الداعمين داخل إيران وخارجها، والتزاوج ما بين الأفكار والأفعال. وأخيراً تحقيق الشمولية التي كشفت قدرة الحملة على إدماج جهود النساء مع جهود الرجال العديدين (غالباً ما

يكونون من الطلاب والعمال ومجموعات الديمقراطية وحقوق الإنسان). كانت الشمولية نموذجا يمتدح عادة أكثر من أن يتحقق. لكن حملة المليون توقيع بينت كيف يمكن تحقيقه.

وفي النهاية، فإن الشجاعة المجردة للنساء، ومثابرتهن في جمع التواقيع السلمية، التي تمت إدانتها كجريمة ضد الدولة، تذكرنا بأن الأفكار والمعتقدات لا يمكن إسكاتها. وخلال الفترة القصيرة لحملة المليون توقيع، التي استمرت ثلاثة أعوام ونصف، فإن كل امرأة قامت بالتوقيع على الميثاق تمت مضايقتها، وسجنها، كما تم جرها للمحاكمة، وحكمت بالسجن لمدة شهور أو سنوات. نساء أخريات أخضعن لعقاب مماثل. لكن الحملة ظلت تكبر.

الجداول الصغيرة التي ذهبت تبحث عن طريق لها لتصبح أكبر، صنعت النهر المتدفق بقوة، والذي ظل مستمراً في اندفاعته. الاندفاع ينساب على امتداد قوس التاريخ الطويل، الذي قال عنه مارتن لوثر كنغ مرة أنه ينحني نحو العدالة. صوت المياه عال الآن، حد أنه يمكن أن يسمع في كل العالم.

مهناز أفخمي

مؤسسة ورئيسة

منظمة التضامن النسائي للتعلم

الفاتحة

بدأت "الحملة لجمع مليون توقيع من أجل إصلاح القوانين التمييزية ضد المرأة"- أو باختصار أكثر، حملة المليون توقيع- في ١٢ حزيران ٢٠٠٦ بعد اللقاء الذي تم في ميدان هفت تير في طهران من أجل الاحتفاء بيوم الوحدة للنساء الإيرانيات. في هذا اللقاء، التقت مجموعات متنوعة تمثل أطيافاً واسعة من الأفكار للمطالبة بإصلاح القوانين، خاصة قوانين الأسرة التي تميز ضد المرأة. وبشكل أو بآخر، كانت النساء الإيرانيات يطالبن بهذه التغييرات طوال قرن مضى. لكن حملة المليون توقيع كانت تمثل قاعدة أوسع ودفعة أكثر حيوية من أجل الإصلاح في هذا المجال أكثر من أي وقت عهدته البلاد.

بعد عدة لقاءات وتحضيرات امتدت طوال صيف ٢٠٠٦، قامت الحملة بنشر ثلاث وثائق أساسية هي: ١) عريضة من أجل التغيير القانوني تشكل الأداة التي ستحمل المليون توقيع ٢) خطة تُعرّف باختصار بأهداف الحملة، وبالمناهج التي ستستخدم، وتعرّف بواجبات اللجان المختلفة. ٣) نشرة بعنوان تأثير القوانين على حياة النساء، من أجل توزيعها من قبل الناشطين/ات كجزء من العمل في الحصول على التواقيع[١]. (مرفق نسخ من هذه الوثائق في قسم الملاحق من هذا الكتاب.)

كان الهدف من هذه الوثائق، وما زال، ربط جهود أعضاء الحملة المتنوعين- أي كل من الناشطات والموقعين/ات على العريضة- بسلسلة تربط كلا من الفكرة والفعل. إضافة

إلى ذلك، تعكس الوثائق الأساس والفهم المشترك لشريحة واسعة متقاطعة من الحركة النسوية الحالية، ولهذا فالوثائق لها أهمية كبيرة في تاريخ الحركة.

الجمع الفعلي للتواقيع بدأ في ٢٧ آب ٢٠٠٦، بهدف إقناع مليون شخص على الأقل في نهاية المطاف (أي شخص واحد من كل ٧٠ إيرانياً) بإضافة أسمائهم/ن للعريضة.

الآن، وبعد العديد من السنوات، جذبت حملة المليون توقيع الكثير من الحلفاء والناشطين/ات. وخلقت شبكة واسعة، لا صفة رسمية لها، وفتحت المجال على مصراعيه أمام آفاق جديدة واسعة كنوع جديد من حركات المجتمع المدني. ومن خلال رسم مسار الحركة وإبداع طرق جديدة لها، يمكن القول أن هذه الحركة قامت بتحويل الأفكار الراسخة محلياً وإقليمياً حول ما تستطيع أن تكونه وتحققه حملة التعبئة والمناصرة. وهي غير مقتصرة على الانترنت، بل موجودة أيضاً على مستوى الشارع. هي ليست مجرد تجميع لمعلومات ونشر لدراسات، بل محاولة لإحداث تغيير. إنها تتجاوز كثيراً النماذج التقليدية الموجودة في المنطقة. لم ير أحد في الشرق الأوسط مثيلاً لها من قبل.

إن حملة المليون توقيع شيء حي. كل يوم ينضم إليها أناس بينما يتركها آخرون، أو بالأحرى يصبحون غير فعّالين. ليس لها مقر قيادة، أو سلطة مركزية، فهي في لا مكان، وفي كل مكان. لا مكان لها، لكنها حاضرة دوماً. البعض يأتي، يعمل بعض الوقت، ويقوم برفع وعي نساء أخريات في بلداتهن ومحافظاتهن حول إشكاليات القوانين. والبعض الآخر يترك الشبكة، ويعود بعد فترة من الزمن. وهناك أيضاً من يشارك بكل جوارحه في الحملة، جاعلاً منها قضيته، ويتركها بعد حين لأكثر من سبب. وعند كل مرحلة، ينضم أناس جدد، أو يُصعّد آخرون نشاطهم. لذا، هناك شبكة حيوية وديناميكية من المشاركين/ات، تسير للأمام دون توقف، رغم كونها غير ثابتة، ولا شكل محدد لها. لا شخص واحدا يستطيع أن يضبط سرعة هذه الحركة وإيقاعها. وكما قالت شيرين عبادي، الحائزة على جائزة نوبل، والمحامية عن حقوق الإنسان، فإنه: "ما كنا نستطيع أن نوقف حملة المليون توقيع حتى لو أردنا ذلك".

وبطريقة مماثلة، لا يستطيع شخص واحد اليوم (أو مجموعة واحدة) أن تَعزو قيادة هذه الحركة لنفسها. ولا يمكن لأي مجموعة أن تعتبر نفسها الوصية عليها، لأنه في الحقيقة، لا يمكن لشخص واحد أن يعتبر الحركة مرآة لكل أفكاره الداخلية، وآرائه، وقيمه. وهنا نجد أنفسنا مع حركة جديدة متعددة المراكز، مشكّلة من نسيج تعددي. وقد استشعر صدى هذه الحركة العملية في كل أنحاء البلاد، كقوة تفوق قدرة الأشخاص كأفراد أو مجموعات، وتتجاوز الحدود الإجرائية لحملة ما، بحسب المصطلح المتعارف عليه حالياً في إيران.

المقالات التي يتضمنها هذا الكتاب تنبع من انطباعاتي الشخصية، وفهمي، واهتماماتي. وبعض هذه المقالات تم نشره من قبل. لكن المواضيع المشتركة التي تعالجها تجعلني أنظر إليها وكأنها تنتمي إلى كتاب واحد.

نشرت معظم هذه المقالات في الصفحات الإلكترونية المخصصة لقضايا نسوية (ومنها زنستان والتغيير من أجل المساواة)، بالإضافة إلى بعض الفصول الجديدة التي أضفتها بهدف تحسين تماسك العمل، وهي في الحقيقة نتائج للعديد من الأسئلة التي كنت أتصارع معها. وما يظهر هنا هو الأجوبة غير النهائية، وبالطبع، الأجوبة التي يمكن تفنيدها والتي كنت قد ابتكرتها للرد على تلك الأسئلة. وغني عن القول أن هذه الأجوبة جاءت كتعبير عن فهمي وتقديري كواحدة من مئات الأعضاء لهذه الحملة، وهي ليست بالضرورة الإجوبة التي يمكن أن يعطيها النشطاء الآخرون في الحملة. حملة المليون توقيع تمتلئ بفهم متنوع، وتفسيرات ووجهات نظر متعددة، ولذلك أنا لا أدّعي أني أمثل أحداً غير نفسي.

الميول والأفكار والثقافات المختلفة الموجودة بين أعضاء الحملة هي تعبير مباشر عن مجتمعنا المتعدد الثقافات. وهذه الحالة ناتجة، بشكل خاص، عن كون الجو العام المنفتح للحركة نجح في المساهمة بتوفير فضاء لمواهب العضوات وأذواقهن، وآرائهن كي تزدهر.

السبب الرئيسي الذي دعاني إلى وضع هذه المجموعة معاً هو التعبير عن تقديري وشكري للحملة- للمواطنين الذين شاركونا والأصدقاء الحقيقيين الذين عملت معهم وشاركتهم قلبي وعقلي. فإن كنا تحدثنا وجهاً لوجه، أو سرنا معاً من شارع لشارع، أو تبادلنا الأفكار من خلال الرسائل، فإن تعاوننا زودني بتجارب نادرة ومعارف جديدة. وهذا ينطبق أيضاً على زميلاتي اللواتي أعزهن، وكنت شاهدة على جهودهن الإيجابية التي رافقتها خطوة بخطوة، لكن من بعيد، واللواتي قمن أيضاً بعملهن بتواضع دون أن يرى جهدهن أحد. وعليه، فقد قررت أن أوثّق جزءاً صغيراً من هذا الجو المحفز والخلاق من هذه المدرسة النسوية التي أثبتت نفسها في الواقع والتي هي وليدة الحملة.

مع نشر هذه المجموعة، آمل أن تتأثر عضوات أخريات، وداعمات وداعمون للحملة، وأن يسجلن رواياتهم/ن من خلال تناول أجزاء أخرى من الحقيقة المضيئة لهذه الحركة الشابة، ومن خلال توثيق تجربتهم/ن، وانطباعاتهم/ن، وفهمهم/ن. وبالطبع، كأعضاء في حركة ديناميكية ومثمرة، فإن واجب كل عضوة اليوم أن توثق بأفضل ما تستطيع اهتماماتها، فهمها، وتفسيراتها من أجل أن يستعيد المؤرخون في يوم من الأيام الإحساس بطبيعة الحركة ومعناها كما كنا، نحن اللواتي كنا حاضرات في عملية الخلق، قد فهمناها.

الفصول الأربعة الأولى التي تلي تعكس التأثير المتعدد الوجوه للحركة في كل مرحلة. في الفصل الأول، أحاول أن أعرض المطالب القانونية للحركة مستندة في ذلك إلى وقائع حياتي الشخصية يوماً بيوم. في الفصل الثاني، أصف طبيعة ونتائج طريقة الحوار وجهاً لوجه، والتي أصبحت علامة فارقة للحملة. أما الفصل الثالث، فيتعامل مع المشكلات المركبة بأنواعها المختلفة في العلاقات الداخلية للحملة. وفي هذا الفصل، أناقش التحديات والتناقضات الموجودة في الإجراءات العملية والعلاقات التبادلية بين أعضاء الحملة من وجهة نظر فهمي الشخصي. وفي الفصل الرابع، وهو النهائي، أفحص عن قرب كيفية تفاعل حركة المليون توقيع مع الحركات الاجتماعية الأخرى، خاصة الحركات النسوية في الخارج، وأيضاً مع الأحزاب السياسية.

نوشين أحمدي خراساني

طهران، إيران

١

لماذا حملة المليون توقيع؟

كنساء إيرانيات، نحن نعاني بسبب القوانين غير المنصفة التي تجعلنا مواطنات من الدرجة الثانية، في ذات البلد الذي ولدنا فيه. إن النظام القانوني لبلدنا يعرّف الحقوق الانسانية والاجتماعية للمرأة كأنها نصف الحقوق التي تمنح للرجل. القوانين المميزة تضر ليس فقط بالمرأة كفرد، بل وأيضاً بالأسرة، لأنها تجعل العلاقات في داخل الأسرة مختلة وظيفياً. ولقد أدت تلك القوانين إلى أزمة، ونحن كنساء، من مجتمع متعدد اللغات والأديان والأعراق، ندرك الإحساس المشترك بالمعاناة الذي يصرخ مطالباً برفعها.

ولأن الوضع كثيراً ما يكون كذلك، فإن الفئة الأكثر ضعفاً هي التي تتلقى الضربة الأكثر قسوة. وكامرأة متعلمة، وعندها ما يكفي من النقود كي تدفع للمحامين، وكتابعة لدين الدولة الرسمي (الطائفة الشيعية في الإسلام)، وكمتكلمة للغة الأم (الفارسية)، أستطيع أن أتجنب أو أن أقلل من تأثير تلك القوانين غير العادلة. أما النساء اللواتي لا تتوفر لهن نفس الفرص، فلا يستطعن ذلك بالطبع. مئات الآلاف من نساء الطبقات الأكثر فقراً يعانين بشدة بسبب هذه القوانين- قوانين يؤثر إلغاؤها أو إصلاحها بشكل إيجابي على حياتهن على المدى البعيد.

كثير من الفتيات الإيرانيات ينحدرن من أسر غير محظوظة- فتيات لا يعتبر لهن السفر، التعليم العالي، الوظيفة خارج المنزل، أو العيش كعازبات، خياراً بشكل عام- ومع ذلك،

ينظرن للزواج كنوع من التحرر لأنه يَعِدُ باستبدال الوصاية المتعددة للأقارب الذكور (الآباء، الإخوة، الأعمام) بوصاية الزوج الواحد. إن تحسين قوانين الأسرة المبنية على عدم المساواة ستساعد هؤلاء الفتيات بشكل كبير.

في مجالات حقوق الوصاية على الطفل، العنف المنزلي، أو قوانين الزواج التي تسمح بالتعددية، فإن أي تشريع أكثر إنسانية سوف يُعتبر نقطة تحول للعديد من النساء الإيرانيات اللواتي يعشن في خوف من فقدان أطفالهن، أو تعرضهن للضرب، أو للقتل بهدف التخلص منهن، أو من الاستيقاظ ذات يوم ليكتشفن أن أزواجهن عقدوا العزم على اتخاذ زوجة ثانية.

لكن هل يمكن لقوانين تتسم بالإنسانية والمساواة أن تُعدّل جذرياً من وضع النساء في إيران؟ الجواب لا. لكن وبنفس الدلالة، لا يمكن أن يَحدث أيّ تعديل بدونها. التغيرات القانونية التي تسعى إليها الحملة ليست هدفاً صغيراً. التأثير الهام الذي سوف ينبثق من هذا التغييرات كلها سيشكل سبباً إضافياً لتكريس طاقة كبيرة، كما تفعل الحملة من خلال جهودها التربوية في تحضير الأرضية لهذه التغييرات، ليس فقط في المجالين السياسي والقانوني، بل أيضاً ضمن خصوصية المجتمع الإيراني وثقافته.

ومن الأهمية بمكان أن لا نقلل من شأن درجة المقاومة للإصلاح القانوني وشدتها، وبالأخص من قبل من هم في المواقع الرسمية. والمحزن أن الجمهورية الإسلامية لا تشكو من نقص في صناع القرار الذين لا يرون، أو لا يستطيعون أن يروا، كيف جرح هذا النظام القانوني الكثير من النساء والأسر، والذين يقدمون تبريرات غريبة لذلك، تجعل المرء يتساءل عما إذا كانوا يعيشون في نفس البلد الذي نعيش فيه.

بعض الرسميين يتهربون من خلال مدح فضائل العائلة "كرمز للحب، والإخلاص، والعطاء الكثير". لكن حتى التقارير والإحصاءات تروي قصة الإيذاء المنزلي التي تغذّيها وتساعد على حدوثها قوانين تمييزية. هذا الواقع الأليم الذي ألمحنا إليه الآن، وألمحتْ له في ما بعد القصص التي ترويها الجرائد من "حوادث" تشويه وجرائم، وحالات انتحار يرجع السبب فيها للإيذاء المنزلي، الذي يرفض القانون أن يعاقب عليه أو يلجمه. وعوضاً عن الاعتماد الحالم على الأسر والرؤية المثالية للأسرة التي تأخذ على عاتقها حل هذه المشكلات، هذه التقارير تقودنا إلى السعي لإلغاء القوانين التي تُسَهِّل بشكل كبير على الذكور الذين يرأسون الأسر التعامل بقسوة وممارسة العنف في الوقت الذي يجب فيه أن يحل الحب والسلام.

وحتى لو كانت هناك نوايا حسنة وتوفرت رغبة نحو الحب المنزلي والسلام، فإن السلطة القانونية الكبيرة، والتي لا رقيب عليها، التي يحظى بها الرجال، تشكل خطراً أخلاقياً يؤدي في المدى البعيد إلى تسميم حياة الأسرة والعلاقات بين الجنسين.

التجارب الحياتية لنساء يعشن في ظلّ قانون إسلامي غير عادل يسمح لرجل أن يتزوج عدداً من النساء، ويطلّق أياً منهن متى أراد، يشير إلى أنه في كثير من العائلات، يكون الأزواج والزوجات في حالة اغتراب عن بعضهم البعض، حد أنهم لا يستطيعون أن يختبروا الحب في علاقة متكافئة.

معظم العنف الذي يمارس على النساء والفتيات يتم في داخل أسرهن، وتتم تغطيته وتعزيزه من قبل القوانين التي تنحاز إلى جانب الرجال. إحدى الدراسات وجدت أن ٥٢,٧٪ من الإناث المبحوثات مررن بتجربة العنف الجسدي خلال حياتهن الزوجية، إما من خلال الصفع، الرفس، اللكم، أو الضرب بشيء ما. النتائج أيضاً تشير إلى أن ٢٧,٧٪ من النساء شعرن أنهن واجهن"معيقات أمام نموهن التربوي والعقلي والاجتماعي". والمعيقات التي أشارت إليها تقاريرهن تضمّنت التضييق على العلاقات الاجتماعية والأسرية، منع البحث عن عمل خارج نطاق المنزل، وضع العراقيل أمام استكمال التعليم، والتضييق على حرية المشاركة في المؤسسات الاجتماعية.[٢]

الإحصاءات الدقيقة للسنوات الأكثر حداثة يصعب الحصول عليها، لكن يمكن التأكيد على أنه في الفترة ما بين ١٩٧٦-١٩٨٦، زاد عدد الرجال المتزوجين لأكثر من زوجة واحدة بنسبة ١٤٥٪.[٣] وتشير القصص الشخصية إلى أن أعداد الرجال الذين يستفيدون من حقوقهم القانونية في الطلاق الأحادي الجانب وفي الزواج المتعدد مستمرة في التزايد.

خلف هذه الأرقام ثمة نساء عديدات وجدن أنفسهن يُسَلِّمن أولاً للمذلة والبؤس بسبب نزوة الزوج، ثم يُجبرْن على مواجهة حقيقة أن لا شيء يمكن فعله على الإطلاق ضمن القانون. البعض يبحث عن أسوأ طريق للخلاص، وهو التضحية بالنفس، رغم أن هذا أيضاً صعب الإثبات خاصة أن الكثير من مثل هذه الوفيات يتم السكوت عنها، وتُسجَّل من قبل العائلات والسلطات المحلية وكأنها شيء آخر من باب الخوف على السمعة.

وقد كشفت دراسة تم تنفيذها في المقاطعة الغربية من لرستان في العام ١٩٩٧، أن معدل انتحار النساء المتزوجات بلغ ضعف معدل انتحار الرجال. وبينت الدراسة أن النساء اللواتي كنّ ربّات بيوت شكّلن العدد الأكبر من المنتحرات، وأن نصف حالات الانتحار تقريباً في

المقاطعة تُعزى إلى النزاع داخل الأسر.[٤] إن مواقع الناشطات النسويات مليئة بنساء شاهدن جميعهن مآس عن قرب عدة مرات، وسعين من أجل الإصلاح القانوني كوسيلة لمنع حالات أخرى من الحدوث. هاتيك النسوة يتم منعهن من قبل مسئولين يقومون بإمطارهن بوابل من الاتهامات الغريبة، مثل أنهن يتلقين رواتبهن من حكومة الولايات المتحدة، أو أنهن يسعين إلى عمل «ثورة مخملية»، ضد الجمهورية الإسلامية.

دراسة أخرى أصغر حجماً، تمت في بلدة خدا بنده في مقاطعة زنجان، وجدت أن نحو خُمْس النساء اللواتي كن ضحية العنف المنزلي كن يعشن في أسر فيها تعدد زوجات، وأن عدد المتضررات من العنف المنزلي في هذه البلدة الصغيرة بلغ ١١٦ حالة على مدار عام واحد.[٥]

وكما كشفت دراسة معمقة عن النساء اللواتي وقعن فريسة للبغاء، نورد ما يلي:

> كثير من الأمهات كن يعلمن بوجود الآباء والإخوة في العالم الأكثر خصوصية لحياة بناتهم، لكن ولأسباب متعددة، مثل الخوف من التعدي على قدسية العائلة والتسبب في تفككها، أو الخوف من ردّات فعل عنيفة، فإنهن يحجمن ليس فقط عن قول أي شيء، بل يقمن بصبّ جام غضبهن وإحباطهن على بناتهن اللواتي تعرضن للأذى.[٦]

هذه الدراسة وجدت أن ٨٨٪ من المبحوثات تزوجن قبل سن ١٧ عاماً، وأن نحو ٣٦٪ منهن أجبرن على الزواج مرغمات.

النافذة التي تفتحها هذه الدراسات في حياة النساء اللواتي يعشن في ظل نظام قانوني غير منصف، تفسّر الحماس والتصميم لحملة المليون توقيع: القوانين التي تزرع الشقاق وتسهل العنف لا بد أن تتغير.

وإلى أن يتم الاعتراف بأن مثل هذه القضايا موجودة، سيظل المسئولون ورجال الدين يتعاملون معها في كثير من الأحيان على أنها مجرد مسائل تحتاج إلى النصح والوعظ أكثر من العقوبات القانونية. وبناء عليه، فإن السلطات تعظ بأن ضرب النساء "غير لائق" بناء على الأخلاق الإسلامية، وتدعو الرجال إلى احترام زوجاتهم وبناتهم، لكنها لن تقوم بأي شيء في ما يتعلق بالفجوة الهائلة الموجودة في نظام يجب أن تعيش فيه النساء من أجل تلبية مطلقة للواجبات المفروضة عليهن بالخضوع لطلبات أزواجهن الجنسية، وأن لا يتركن جانب هؤلاء الأزواج، وهلمّ جرّا، بينما يستطيع الرجال أن يتعاملوا مع ما عليهم من التزامات كمسائل

مقترحة، يمكن التخلي عنها دون أن يؤدي ذلك بالتأكيد إلى أية مساءلة قانونية.

ما نحتاج إليه لحماية النساء ليس الوعظ بل القوانين. فإذا كانت الدروس الأخلاقية وحدها كافية لخلق أسرٍ تمتلئ بالحب والأمان، فإن المدافعات/ين عن الحقوق المتساوية لن يجدن ما يفعلنه، وكان من الممكن أن لا يضغطن باتجاه التغيير، ولن يكون أمامهن سوى القليل للضغط باتجاه عملية التغيير كما يفعلن الآن، حيث يتكبدن الكثير من المعاناة. البيانات الأخلاقية لا بأس بها، لكنها يجب أن تمارس عبر الوعي بأن القوانين غير المنصفة هي نفسها التي تعلم الدروس السيئة التي تشوِّه أخلاقيات المجتمع. فكيف لمجتمع أن يكون أخلاقياً، إذا كان يعامل أحد الجنسين كسيد للعرق، والجنس الآخر كمجموعة من الخدم لها قليل من الحقوق أو مجردة من الحقوق؟!

القوانين التمييزية الحالية تؤثر على الأبعاد الخارجية، وأيضاً الداخلية لحياتنا اليومية، وتساعد على تشكيل العلاقات بين النساء والرجال، والوالدين والأطفال، وعلاقات النساء بعضهن ببعض.

قوانين أي بلد تلعب دوراً في تشكيل الضمير الجمعي والوعي الأخلاقي. الأحكام القانونية التي تلامس حياة الأسرة تحدد العلاقات وتؤثر عليها داخل العائلات. وعلى مستوى أوسع، هذه الأحكام تقرر أيضاً علاقة العائلة كمؤسسة بالمجتمع ككل.

الأسرة واحدة من لَبِنات المجتمع الأساسية. النظام الذي يحكم الأسرة له بالضرورة تأثير قوي على النظام الاجتماعي الأكبر. بكلمات أخرى، قانون الأسرة يمتد أبعد بكثير من العائلة ذاتها، ويؤثر على كل المجتمع. عليه، فإن أهمية هذا النوع من القانون لا مبالغة فيها.

مخاطر تعدد الزوجات

بالنسبة للزواج والأسرة، فإن المجتمعات تميل لأن تكون واحدة من نوعين: أحادية الزواج، بمعنى أن الشخص يمكنه قانونياً أن يكون له زوجة واحدة في مرحلة ما، أو متعددة الزواج، بمعنى أن الرجل له قانونياً أن يتخذ لنفسه أكثر من زوجة في الوقت ذاته (سمح الإسلام للرجل بالزواج من أربع نساء كحد أقصى). هناك بالطبع أنواع أخرى من المجتمعات، لكن هذين النوعين هما الرئيسيان تاريخياً، ولا نحتاج إلى أن نعيق أنفسنا بالحديث عن الأنواع الأخرى.

النظامان يشيران إلى طرق مختلفة في ترتيب علاقات النوع الاجتماعي داخل الأسرة نفسها والمجتمع ككل. النظم القانونية أيضاً، وإلى حد كبير، معرّفة بهذين النظامين لعلاقات النوع الاجتماعي. لذلك، سوف أقارن هنا نظام الزواج الأحادي بنظام الزواج المتعدد، وفقط من منظور الهوية، والحقوق، وحياة النساء.

حيثما يتم التعامل مع الزواج المتعدد كأنه شرعي، تُعرَّف الأسرة على أساس الرجل الواحد والزوجات الدائمات العديدات باعتبار ما هو ممكن. في بعض الحالات، كما في إيران اليوم، يمكن أن يكون مسموحاً حتى ب "الزوجات المؤقتات". وضمن هذا النظام، لا يمكن لأي امرأة أن تحظى بموقع خاص، بما أن زوجها حرٌ قانونياً في أن يتجاوز ارتباط رجل واحد- امرأة واحدة من خلال الزواج- أو حتى من خلال علاقات مؤقتة مع- بعض نساء أخريات، أو مع نساء أخريات إضافة لها.

في مجتمع يعتبر فقط الزواج الأحادي وحده القانوني، يمكن أن يكون للرجل عشيقة أو أكثر، لكن هذه العلاقة من طرفه لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن يكون لها نفس الوضع القانوني لزواجه. ففي حالة الزواج الأحادي، ليس على المرأة المتزوجة أن تخشى أن يكون لها منافسة في أي وقت يمكن أن ترتفع فجأة إلى موقع مساو لموقعها كزوجة لزوجها، مع كل الامتيازات التي يتضمنها عقد الزواج. بكلمات أخرى، علاقات الزوج الإضافية لا تنفي أبداً الحقوق التي تتمتع بها زوجته. الزوجة الأصلية هي قانونياً "الزوجة الواحدة والوحيدة"- المرأة الواحدة المعترف بها رسمياً من قبل القانون، وهي الوحيدة التي يمكنها الإفادة من منافع الزواج. أما العشيقة فيمكن أن تكون لديها اليد الطولى جسدياً وحتى عاطفياً على زوجة حبيبها، لكن لا يمكن أن تكون لها اليد الطولى من وجهة نظر قانونية.

في إيران والمجتمعات الأخرى التي تسمح بتعدد الزوجات، الأمر على عكس ذلك، فالمنافس يمكن أن يهدد سعادة المرأة بالفوائد القانونية للزواج. وفي هذه المجتمعات لا تقدم المؤسسة القانونية للزواج للمرأة أية فوائد مضمونة. ففي أية لحظة، يمكن لزوجها أن يحضر زوجة أخرى يصبح لها حق أن ترث ممتلكاته، وتقاسم زوجته الأولى البيت، وهلمّ جرّا.

ومن أجل أن يصبح هذا النظام التمييزي فاعلاً، فلا بد أن يصبح الحق الأحاديّ الجانب للطلاق امتيازاً للرجل. وإذا ما كان لدى المرأة الحق في البدء في إجراءات الطلاق، فإن النظام سوف ينهار لأن زوجة استطاعت أن تواجه تهديد ظهور زوجة منافسة من خلال حلّ الزواج.

النظام القانوني الإيراني يعطي الأزواج اليد العليا بطرق أخرى أيضاً. فالرجل الذي يقتل زوجته على افتراض أنها غير مخلصة له، مثلاً، يحق له عقاب مخفف. أما النساء اللواتي يَمثلن أمام القانون على خلفية الزنا، على سبيل المثال، فيمكن أن يُرجمن. وفي حال إلغاء القوانين التي تسمح بتعدد الزوجات والزواج المؤقت، مع استمرار تطبيق العقاب الرهيب على الزنا مثل الرجم، فإن هذا الإلغاء يمكن أن يفقد الغرض منه، ويصبح غير ذي أهمية لأنه في نظام قانوني يسمح بتعدد الزوجات، فإن عقوبات العلاقات الجنسية خارج نطاق الزواج تبدو وكأنها وضعت أساساً من أجل ضبط سلوك النساء لا الرجال. هذا التفريق يوجَد لأن نظاماً يدعم تعدد الزوجات والزواج المؤقت يُشرّع، في الحقيقة، العلاقات الزوجية خارج الزواج للرجال فقط، وفقط للرجال.

بالرغم أن النساء يمكن أن يعاملن، أو أنهن بالأحرى يعاملن أحياناً، بطريقة غير منصفة في النظم الأحادية، فلا يمكن إنكار أن النساء يتمتعن بحقوق قانونية أكثر قوة وأماناً في ظل نظام مقتصر على الزواج الأحادي من نظام قانوني يسمح بتعدد الزوجات ويجعل كافة الزوجات يعشن في حالة خوف من أن يتم تنحيتهن جزئياً.

كما أنه بالرغم من كون الغالبية العظمى من الزواجات الإيرانية هي أحادية، إلا أن النظام القانوني للبلاد يُهمل القيم التي تشكل الأساس الذي يبنى عليه الزواج الأحادي. القوانين تضع الأساس لفهم وطني أو ميثاق يحكم أيضاً الأسر التي لها قيم زواج أحادي، هذه الأسر تجد نفسها مهمشة قانونياً، بينما هي تشكل الغالبية العظمى.

هذا النظام القانوني يقود إلى عنف ممأسس ضد النساء من خلال القوة المطلقة التي تنسب إلى القوانين الجزائية الإسلامية، التي تعطي سلطات عظيمة للرجال، والتي لا تخضع للمراقبة.

المبادئ المدنية والأكثر حداثة التي تكمن وراء الزواج الأحادي، تحوز على اعتراف ضئيل في نظام القضاء الإيراني، المشوه كما هو، بسبب الحاجة إلى الدفاع عن نظام تعدد الزوجات بكل ما يتضمن من تمييز بغيض.

بالإضافة إلى التمييز القانوني الذي يفرض على النساء، فإن النظام الذي يجعل تعدد الزوجات قانونياً له تأثيرات سيئة في المجالين الروحي والعاطفي على حياة الأسرة. هذا النظام يجعل الأزواج والزوجات أكثر بعداً من اللازم. وهو أيضاً قديم وبالٍ باعتبار أنه يصبح مرتبطاً بالحاجات الجنسية البدائية للرجال، وبالإنجاب (كحاجة اجتماعية مستمرة)، ولكن على

حساب الجوانب الأكثر غنى (وربما الأكثر حداثة) مثل الإحساس بالعائلة والشعور بها كمكان للروابط العاطفية والانفعالية– مكان للحب، للتنشئة، والانتماء. إن النظام القانوني الذي يسمح لشريك واحد في الزواج أن يضيف عدداً من الزوجات يجعل تنظيم الحياة الداخلية في الأسرة غير ممكن التحقيق بطريقة صحية. وقد أدى زمن العولمة والاتصالات السريعة، الذي جعل تجارب الدول المختلفة شفافة للآخرين كما لم يحدث من قبل، إلى حدوث أزمة داخل مؤسسة العائلة الإيرانية. معظم الإيرانيين اليوم يعتقدون أن الزواج هو أكثر من مجرد تلبية للحاجات الجنسية والإنجابية. لكن النظام القانوني الذي يجُرّ خلفه هذا الفهم، يجعل النساء يعانين أكثر ما يكون من حالة الانفصام هذه.

بالرغم من أن معظم الزواجات الإيرانية ليست متعددة الزوجات، فإن مجرد وجود تعدد الزوجات كنظام قانوني ممأسس يشكل مصدر أسى هائل ومشكلة للنساء بشكل خاص، وللأسرة بشكل عام. ومهما قال المدافعون عن نظام تعدد الزوجات، فالحقيقة أنه غير قادر على الاهتمام بالأسر المستقرة في مجتمعاتنا. النظام القانوني الذي يعترف فقط بالزواج الأحادي، سيكون له فرص أفضل للقيام بذلك. تطبيق مثل هذا النظام في إيران معقول أكثر اليوم لأسباب عدة يستفيد منها ليس فقط النساء بل أيضاً كلّ الإيرانيين. وأملنا الأكبر يكمن في ضمان بقاء الأسرة وثباتها في بلادنا من خلال تأسيس نظام الزواج الواحد كشكل شرعي، ووحيد للزواج.

النساء والرجال في نظام تعدد الزوجات

كما لاحظنا، في الأنظمة القانونية التي تقبل تعدد الزوجات، فإن العلاقة بين الزوج والزوجة تختزل بسهولة إلى مسألة إنجاب وإشباع جنسي للرجل. مثل هذا النظام يشوه مفاهيم الأنوثة والرجولة. مثلاً، قدرة الرجل على اختيار زوجات إضافيات على أساس ثروته، يؤدي ببساطة إلى نظرة اقتصادية للرجولة. أما الأنوثة، وللأسباب التي تمت مناقشتها سابقاً، فتصبح مثقلة بعدم الأمان، وكون المرأة زوجة لا يعني شيئاً مقارنة بما يعنيه في مجتمع يعتمد الزواج الواحد فقط.

في إيران، وفي البلاد الشرق أوسطية، ينقل الخوف من أن يتزوج الزوج مرة ثانية من جيل من النساء إلى الجيل الذي يليه، ويصبح جزءاً من الذاكرة التاريخية الجمعية للنساء. وبالرغم أن هذه المصيبة قد لا تحدث فعلياً في معظم الأحيان، فإن مجرد وجودها دوماً كاحتمال

للرجال بدعم من النظام القانوني، يثقل على قلوب النساء وأرواحهن. العلاقات العاطفية والحميمة والصحية بين الأزواج والزوجات لا يمكن لها أن تنمو في مثل هذا الوضع، حيث يصبح الزواج بالنسبة للنساء مصدر قلق وعدم أمان بدلاً من أن يكون هوية ثابتة. وعندما تصبح الزوجة أماً، خاصة لطفل ذكر، يعطيها وضعها الجديد هامشاً من الارتياح ، وموقعاً أعلى، لكن هذا أيضاً يمكن أن يكون مضللاً لأن هذا الدور يأخذ أبعاداً غير مألوفة تترك أثاراً عديدة على حياة النساء، قد تكون ظاهرة للعيان أو غير ظاهرة.

مصدر آخر للحماية والارتياح تلجأ إليه المتزوجات الخائفات هو أسرتها بالولادة. وحتى بعد سنوات من الزواج، فإن كثيراً من الزوجات الإيرانيات القلقات، اللواتي لا حق لهن في العمل خارج المنزل، ولا حق في عواطف الزوج الكاملة، يعتمدن اعتماداً دائماً على أسرهن بالمولد. وهذا يمكن أن يلبي الحاجات الآنية للمرأة، لكن سيؤدي مرة أخرى إلى مزيد من الاتكالية- وفي هذه المرة، ليس فقط على زوجها، بل على والدها وكل ذكر حي له بها صلة قرابة.

القيم التي تُعزَّز من قبل النظام القانوني والتي تسمح بتعدد الزوجات، تشوه أيضاً العلاقات بين النساء، وتملؤهن بروح الشك المتبادل والمنافسة غير الصحية. وأساس المشكلة يكمن مرة أخرى في الطريقة التي يقوّي بها نظام تعدد الزوجات أهواء الذكورة. كيف لامرأة متزوجة أن تُكوّن علاقة صداقة طبيعية مع نساء عازبات، خاصة عندما تكون العازبات أصغر سناً، عندما تنظر إليهن كمنافسات ممكنات يمكن أن يتطفلن على ارتباطها الزوجي؟! هذه المشكلة واضحة إلى حد كبير في المسكوت عنه، وتحديداً في الميل غير الواعي للنساء الإيرانيات المتزوجات لتجنب جاراتهن من الأرامل أو النساء اللواتي لم يتزوجن بعد.

يوجد التنافس أيضاً في الزواج الأحادي، بالطبع، لكن في النظم القانونية التي تعترف بشكل واحد للزواج، فإن المرأة "الأخرى" لا تستطيع أن تدخل، قانونياً على الأقل، إلى حياة الزوج الأسرية كزوجة ثانية بينما زوجته الأولى ما زالت هناك. معدلات الطلاق العالية وما يسمى الزواج الأحادي المتتابع في مثل هذه المجتمعات هي مشكلة. لكن الحقوق التي تحيط بالطلاق موزعة بين الرجال والنساء بشكل أكثر تساوٍ بكثير، على الأقل. النساء أيضاً يعانين معاناة أقل من الاتكال الاقتصادي في ظل الزواج الأحادي لأنهن لسن ممنوعات بالقانون أو بالعادات من العمل خارج المنزل. المرور بمعاناة القلق حول فكرة أن "زوجي يمكن أن يغشني" هي بالتأكيد فكرة رهيبة، لكن معاناة القلق حول فكرة أن "زوجي يمكنه أن يدخل ثلاث نساء أخريات في بيتي، كزوجات إضافيات، وأنه سوف يرتكب الزنا المنظم معهن تحت سقف بيتي بينما القانون يجبرني أن أتقبل هذا الوضع معهن على أنه قانوني"

هي بالتأكيد أسوأ.

عندما يتم إطلاق إرادة أحد الشركاء في الزواج دون قيد بينما يفرض تضييق شديد على حرية الآخر، فإن قانونية الزواج المتعدد تبني تراكمات من عدم الثبات وعدم الثقة والاستياء في المستويات الأكثر عمقاً لبعض العلاقات الإنسانية الأساسية. فعوضاً عن تقديم الدعم للناس وإعادة الثقة والهدوء والسلام في مجتمع صعب، فإن العلاقات الأكثر قرباً تصبح، تحت تهديد الزواج المتعدد، المنبع الأساسي للقلق والخوف. وفي المجتمعات التي فيها يقوم النظام القانوني بدعم الزواج المتعدد، فالحقيقة أن العلاقة الوحيدة التي يمكن لها أن تبقى منبعاً للثقة والثبات فإنما هي العلاقة بين الأم وطفلها.

كأمهات، تتمتع النساء في إيران بحرية نسبية، وهوية ثابتة، واحترام مجتمعي، وعلاقة عاطفية مستدامة. فمن خلال العلاقة مع أطفالهن، تدخل الزوجات والأمهات في علاقة مع مجتمعهن، ويجدن تقديراً لقيمتهن حتى لو كان تقديرا هامشيا. فإذا كان لدى الأم صبي، فإنه يمكنها أن تطمح لموقع أكثر ثباتاً، مثل أن تكون حماة. بالتأكيد، يمكن لزواج الابن في بلد مثل إيران أن يعطي المرأة أعلى موقع يمكنها الحصول عليه. ومع أن هذا الدور أيضاً يقع ضمن واقع المنزل، إلا أنه يعطي النساء بعض السلطة. أما السلطة في هذه الحالة فهي السيطرة على النساء الأصغر سناً في العائلة، مثل الكنّة وبناتها. في كتابها النساء المضروبات [The Beaten Women]، تلاحظ العالمة الاجتماعية شهله عزازي من جامعة العلّامة طباطبائي في طهران أن معظم ضحايا العنف المنزلي من الإناث اللواتي قابلتهن أفدن بأن الحموات كنّ عامل الأذى الأساسي.[٧]

ولأن مجتمعات الزواج المتعدد تعتمد إلى حد كبير على الرابطة بين الأم والابن، فإن هذه العلاقة تختل وظيفياً. إذ عندما تصبح كافة الأبعاد العاطفية، الروحية، والمادية لحياة المرأة معتمدة على هذا الدور الوحيد فقط، يصير العبء ثقيلاً إلى حد لا يحتمل. الاعتماد المَرَضي، الاستغلال، وحتى الإكراه، تزحف كلها نحو ما كان يوماً الأكثر عفوية ودفئاً من كل العلاقات الإنسانية.

للوهلة الأولى، يبدو الزواج التعددي مثالياً للرجال، لكن في مرات كثيرة لا يكون الوضع كذلك. فهم مثل النساء يحبون أن تكون لهم علاقة ثابتة عاطفياً، ويتوقعون ذلك من مؤسسة الأسرة. لكن عدم الثقة التي يحقنها الزواج المتعدد في مؤسسة الزواج تعيق ذلك. ربما مع الأم فقط، يمكن للرجل أن يتمتع بالشعور بالأمان الذي لا تستطيع زوجته، القلقة

باستمرار والتي تراقبه على الدوام، أن تمنحه إياه. وحتى عند ذلك، فإن اعتماد أمّه على علاقة الأم- الابن من أجل شعورها بالهوية، والسلطة، والديمومة يمكن أن يقود الأم إلى بناء نوع من القفص السلبي- العدواني تتصيد فيه ابنها كي تبقيه لها للأبد. وهذا يُعَبّر عنه من خلال توكيد الأم على المراقبة المشددة على زوجة ابنها (أو زوجاته)، مراقبة يمكن أن تجعل الابن يعتمد عليها. وفي أسوأ الأحوال، يمكن أن يصل المطاف بالأمهات الإيرانيات حد أن يصبحن عاطفياً رهينات لنظام منزلي متوتر ومقيّد، يتعامل الجميع فيه وكأنهم أشبه بمشرفي سجن.

من منظور أوسع، إذن، نستطيع أن نرى كيف أن النظام القانوني الداعم لتعدد الزوجات، يحافظ بالحتم على شبكة من العلاقات المشوهة، والمكبوتة، والتي تفسد المجتمع ككل، دافعة بالحياة الأسرية نفسها إلى أن تكون نوعاً من سجن ضيق وعقيم. وهذا البنيان القانوني- الذي أصبحت أساليبه واضحة للعيان من خلال قوانين الأسرة الإيرانية والقانون الجزائي- يعبر عن ميل للتشدد وعدم المرونة نحو العلاقات الاجتماعية. وقد وصل درجة من القوة جعلته يتحكم مراراً بمؤسسة الأسرة. إن أثر استمرار فرض النظام الصارم والمتحيز بشدة على المجتمع الشاب ديموغرافياً مثل حالة إيران- بكل ما لديها من فئات شابة دون الثلاثين ممن يتقنون تصفح الشبكة العنكبوتية، ويتحلّون بوعي كوني- أدى إلى أزمات داخل مؤسسة الأسرة.

كل هذا يفسر لماذا أصبح إلغاء الزواج المتعدد واستبداله بنظام قانوني يُقرّ الزواج الأحادي فقط مطلبا أساسيا في حملة المليون توقيع. ومن دون هذه الإصلاحات، لا يوجد أمل في إحداث استقرار للأسر أو خلق فضاء تزدهر فيه علاقات إنسانية بين الرجال والنساء.

الرغبة في تغيير القوانين غير المنصفة التي تؤثر على النساء ليست مقتصرة على الناشطات في حملة المليون توقيع. على العكس، فالنظام القانوني أصبح هدفاً هاماً للعديد من النساء. وتكشف دراستان تغطيان السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٢ بعض هذا الاستياء رغم أن الدراستين تناولتا شريحة سكانية شبه متخصصة. وبينت الدراستان أن ٦٥٪ من الطالبات اللواتي تم استطلاعهن في جامعة طهران يعارضن عدم المساواة التي تتعامل بها قوانين الإرث مع الرجال والنساء. ورفضت ٦٨٪ من المبحوثات فكرة إعطاء وزن لشهادة الذكور في المحكمة أكبر من شهادة الإناث. كما رفضت ٧٥٪ منهن فكرة دفْع ديّة لوفاة الذكور أكثر من الإناث، وعارضت ٩٠٪ معارضة شديدة مفهوم تعدد الزوجات والزوجات المؤقتات.[٨]

ولا يدهشنا أن ينكر رسميون عديدون وجود رغبة عامة في التغيير، وأنا أشك في صحة قولهم هذا. وعلى افتراض أنهم على صواب، فإن هذا لا يبرر استمرارهم في إنكار الأذى الذي تحدثه القوانين غير المُنْصِفة لنصف المجتمع، وللأسرة، تلك المؤسسة التي يعتبرها الرسميون مقدسة. وبروح من الصراحة، اعترفَ أحد الرسميين العاملين في ميناء مدينة نوشهر الواقعة على بحر البلطيق بما يلي:

> إن تفشي تعدد الزوجات والزيادة في معدلات الطلاق هي من بين القضايا الهامة للنساء في المدينة. فحالات الطلاق والسلوكيات ضد الآداب العامة ازدادت بشكل ملحوظ في نوشهر. كما أن انتشار تعدد الزوجات في المدينة أضعف مؤسسة العائلة وأثّر سلبياً على الجانب العاطفي والنفسي للنساء.[٩]

إن الحق القانوني المعطى للرجال في طلاق سهل أحادي الجانب، يجعل من الطبيعي أن تصل الطلاقات التي يكون الرجال هم البادئون فيها إلى ٩٠٪ من الحالات، في حين أن النسبة الباقية تتم على أساس الاتفاق المتبادل أو الذي لا نزاع فيه.[١٠] وكما يبدو، فإن الطلاق يزداد انتشاراً بين الأزواج الشباب الأصغر سناً. وتشير إحدى الدراسات إلى أن ٣٥٪ من حالات الطلاق تحدث في الفئة العمرية التي تقل عن ٢٢ سنة. وتعود هذه النسبة المرتفعة، دون أدنى شك، إلى القوانين التي تسمح للفتيات الصغيرات اللواتي لم تتجاوز أعمارهن سن التاسعة بالزواج.[١١] إن رفع سن الحد الأدنى للزواج سوف يلعب دوراً هاماً في تعزيز الأسر وديمومتها.

في مؤتمر صحفي عقده السيد سجادبور، رئيس وحدة التحقيق في شرطة طهران في العام ٢٠٠٧، أفاد أن ٤٠٪ من الجرائم في إيران تحدث داخل الأسرة، وأن نصف الضحايا نساء. وبحسب قول سجادبور فإن: "النساء يُقتلن من قبل أقربائهن المباشرين"[١٢]. وتؤكد بروفسور شهله عزازي أن الرجال الإيرانيين يدركون الميّزات التي يمنحها القانون لهم في حالات العنف المنزلي:

> يوجد انطباع عام في أذهان الرجال أن القانون يدعمهم ويمنحهم حقوقاً أعلى من النساء. في قانون العقوبات الإسلامي هناك عقيدة تعرف ب "عقيدة فارّاش" تنص على أن الرجل إذا ما لاحظ أن زوجته تزني مع رجل آخر، يمكنه أن يقتلهما معا. وبرأيي، فإن الرجال لديهم معرفة ضبابية حول هذه العقيدة. وبهذا الفهم الضبابي يقتل رجل زوجته، ويقول، مفسراً بعد الجريمة،

> أنه كان لديه شكوك حولها. وفي واحدة من هذه الحالات، وبعد أن ارتكب رجل جريمة قتل لزوجته، أخبر المحقق أنه، في إحدى المرات، وبينما كانت زوجته نائمة، وكان هو يتحدث مع ابن عمه، تهيأ له أنها كانت تقيم علاقة مع آخر، وعليه قام بخنقها بمنديل الرأس. أنا أعتقد أن الرجال لديهم فكرة مشوشة بأنهم إذا ما قالوا أنهم يشكّون في زوجاتهم، فإن عقوبتهم سوف تكون أخف وطأة. وفي الواقع، فإنه في الحالات، تُخفف العقوبة. لذلك، يمكن أن نجد بصمات القوانين أو تأثيرها بعيد المدى في أذهان الرجال.[١٣]

يدافع بعض الرسميين عن عدم المساواة القانونية، كتلك التي يتم فيها العمل بالميراث والتي تضر بالموقع الاقتصادي للنساء، مُبررين ادعاءهم بأن المهر (ليس بالضرورة أن يُدفع كله مقدماً- من العريس إلى العروس)، والنفقة تعوّض عدم المساواة هذه، وتخلق نوعاً من التوازن. لكن الأرقام لها قصة أخرى: «بحسب الإحصائيات المقدمة من المنظمة الوطنية للتسجيل المدني، فإن ٧٨٪ من النساء المطلقات لا يستلمن مهرهن حتى في وقت طلاقهن، وأن ٤١٪ من النساء المطلقات أجبرن على التخلي عن مهرهن عند طلاقهن. في نفس الوقت، هناك أكثر من ٨٩٪ من النساء المطلقات، لم يستلمن نفقتهن.[١٤] كما وجدت دراسة أخرى حول الحقوق المالية للنساء أنه في مدينة قم، وهي مقر المؤسسة الدينية للمسلمين الشيعة في إيران، هناك «٩١٪ من النساء المطلقات لا يستلمن القيمة الكاملة للمهر عند طلاقهن»[١٥].

بعض صناع القانون يدّعون أن الشروط التي تتم الموافقة عليها أثناء مراسم الزواج الإسلامي يمكن أن تَضْمن حقوق المرأة داخل الأسرة. لكن هناك دراسة تستنتج أن هذه الشروط «لا تقدم أماناً كافياً في فترة الحياة الزوجية، وللأسف فقد تحولت إلى مجرد واحد من تفاصيل المراسم التي لا معنى لها في الزواج»[١٦]. حتى لو اتخذ البعض موقفاً إيجابياً من فكرة إضافة بعض الحقوق للمرأة كشرط من شروط مراسم الزواج، ألا يتساءل المرء حول إمكانية المساس بهذه الحقوق، خاصة أنها لا تفرض بقوة القانون، بل تعتمد على حسن نوايا الزوج والتزامه الأخلاقي بتنفيذ ما تعهد به.

إذا كانت الشروط التي يتم الاتفاق عليها في مراسم الزواج موجودة لضمان حقوق النساء، وهذه الحقوق لا تتناقض مع معتقدات الإسلام، فلماذا لا تصبح فاعلة قانونيا؟! من المعروف أن الشروط التي يتم الاتفاق عليها خلال مراسم الزواج كثيراً ما تصبح موضوعاً مقلقاً للخاطبَين وأُسرتيهما. وإذا كان لهذه الشروط أن تتخذ مكانة العقد القانوني الفعلي، فيجب إلغاء الاعتقاد بأن المرأة الشابة التي تريد مثل هذه الشروط تسعى إلى حقوق

"إضافية" أو أنها تجلب فألاً سيئاً من خلال طرح مسألة "الحق في الطلاق" عند بداية حياتها الزوجية، وهذا اتهام يدعو للسخرية، باعتبار أن كل حالات الطلاق يقوم بها الأزواج.

وعملياً، فإن الشروط التي يتم الاتفاق عليها خلال مراسم الزواج، لا تؤدي إلى حقوق ثابتة ومضمونة للعروس. فهي مجرد تفاهم شخصي بين أفراد. وبغض النظر عن اعتبار هذه الشروط "إضافية" أم لا، فإن وضعها يُعتبر بالضبط مجرد "هدية" وليس "حقاً" معترفاً به رسمياً من قبل المجتمع.

يمكن الحديث عن "حقوق" عندما يعترف المجتمع بها كحقوق من خلال قوانين متبناة مناسبة. الدراسة التي أجريت في مدينة سمنان على كيفية تعامل المحاكم مع حالات الطلاق في الفترة ما بين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، تلقي الضوء على الفجوة بين الحقوق التي شملها عقد الزواج والحقوق التي يفرضها القانون[١٧]. تشير الدراسة كيف أنه في السياق القانوني لفعل الطلاق تحتل النساء موقعاً أدنى من الرجل، من خلال تعامل المحاكم الروتيني مع عقود الزواج التي يتم وضعها جانباً وكأنها اتفاقات شخصية لا معنى قانونياً لها. وهذا صحيح حتى في الحالات غير النمطية التي تسمح فيها المحاكم للمرأة بالتسجيل للطلاق. تشير القصص المتناقلة إلى أن هناك الكثير من المكاتب المحلية لتسجيل الزواج التي تعمل بشكل منفصل بناء على هوى مشرف المكتب، ولا تقوم حتى بتسجيل مثل هذه العقود.

أما النظام القانوني الذي يسمح بتعدد الزوجات في إيران، خاصة قوانين الأسرة التي تتعامل مع الرجال والنساء بشكل مختلف، فيمتد تأثيره السلبي إلى أبعد من حياة النساء. وفي حالات متطرفة، فإن الرجال أنفسهم يقعون ضحية للعنف على يد النساء اليائسات: "فبالاستناد إلى دراسة أجريت في ١٥ مقاطعة في إيران، كان زنا الزوج السبب في ٦٧٪ من حالات القتل من قبل النساء"[١٨]. وهذا يعني أن الزواج المتعدد المؤقت أو الدائم للزوج تم تحديده كسبب رئيسي لجرائم القتل التي تقوم بها النساء ضد أزواجهن.

المرأة الإيرانية، الممنوعة من العمل خارج المنزل دون إذن من زوجها، والممنوعة من ممارسة حقها في ميراث مساوٍ، والممنوعة من الحصول على الطلاق، والمعرّضة للطلاق في أية لحظة، والمعرضة للأذى مراراً من خلال العنف المنزلي دون حلول قانونية، تواجه بالتأكيد وضعاً يائساً. والشيء الجدير بالملاحظة أن وضع بعض النساء اللواتي يصبحن مصدر خطر على أنفسهن وعلى غيرهن، يكون أقل خطورة من وضع الكثيرات من النساء اللواتي لا يفعلن أي شيء ويبقين مستمرات في حالة من الغضب الهادئ.

مريم حسين خواه، متطوعة شابة في حملة المليون توقيع تشير إلى أنه: "بالنسبة للدراسات المنفذة، فإن أربعة أخماس النساء اللواتي قمن بقتل أزواجهن هن عاملات في بيوتهن دون استقلالية اقتصادية". وتضيف: "أن الإحصائيات حول العنف ضد النساء مرتفعة جداً". وتقتطف من دراسة أجريت في طهران في العام ٢٠٠٣، على مدار شهر كامل، أن نحو ٨٨٪ من النساء المبحوثات تعرضن للأذى العاطفي أو النفسي، بينما تعرض نحو ٤٨٪ من النساء الى العنف الجسدي على أيدي أزواجهن.

وتستمر حسين خواه في وصف الواقع القاسي للتزويج القسري المبكر: نقص الحماية القانونية والأسرية، العزل، الفقر، الجهل، الأمية، والقسوة الذكورية التي تسهل فهم الأسباب التي تجعل بعض النساء يصلن إلى قناعة بأن طريقهن الوحيد للخلاص يكمن في قتل أزواجهن. وتستنتج بأن منح النساء نفس الحقوق كما الرجال يمكن أن يساعد في إقناع النساء بالعدول عن اللجوء للعنف.[١٩]

هناك مؤشرات إلى أن الانحياز ضد النساء في قوانين الزواج الحالية- وبشكل خاص منعهن من العمل خارج المنزل دون إذن الزوج- تؤدي الى عزوف الشابات عن التفكير في الزواج. ويحسب إحدى الدراسات فإن: "أكثر من ٨٠٪ من الفتيات الصغيرات يعتبرن الوظيفة خارج المنزل أكثر أهمية من العمل في المنزل، و ٤٢٪ من الأمهات يعتبرن الوظيفة هي الأولوية الأولى لبناتهن، و٥٨٪ من هؤلاء الأمهات يؤمن بوظيفة بناتهن خارج المنزل"[٢٠]. إن رغبة الفتيات بالزواج تميل إلى التراجع. وكما تلاحظ زهرة آرزاني: "في فترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، تراجعت نسبة الشابات الراغبات في الزواج ١٪. وهذا التراجع يتنامى، بسبب الظروف الحاضرة اليوم، والمختلفة عنها في الماضي بالطبع، حيث تعتبر الشابات الزواج عاملاً مقيداً (مثل الحصول على وظيفة والبقاء فيها) في حياتهن"[٢١]. وعليه أصبح من الضروري تحديد موقف. بمعنى آخر- عندما تكون قوانين الزواج الإيرانية غير منصفة ولا تعطي قيمة للزواج، وفي الحقيقة تعيق تكوين أسر جديدة، فإن على صناع القوانين، والمسؤولين الآخرين أن يسألوا أنفسهم: لماذا يبقون على هذا الوضع الهدام غير القابل للاحتمال والذي لا حاجة له؟!

إن عدد البيوت الإيرانية التي ترأسها نساء ليس قليلاً (أحد التقديرات يشير إلى ثلاثة ملايين[٢٢]) ويبدو أنه يتزايد بنحو ٦٠٠٠٠ سنوياً، وذلك في الغالب عائد إلى كون النساء استبعدن أحادياً من قبل أزواجهن الذين لم يعودوا يريدون بقاءهن معهم.[٢٣] وبالاستناد إلى القانون، ما من امرأة من هؤلاء النساء- فعلياً ولا امرأة في كل إيران- لديها حق وصاية

لأولادها. كما أنه لا وصاية للزوجة السابقة دون موافقة الزوج السابق. حتى إذا قامت الأم بتربية الطفل وحدها، ودون أن يكون الأب حاضراً، فإنه حين يتعلق الأمر بقرارات لها علاقة بعملية جراحية للطفل، أو بالتملك، أو بالزواج، (لنتذكر أن السن القانوني للزواج هو تسع سنوات) لا حقوق لها. فقط الأب أو والد الأب هما الوحيدان اللذان لهما الحق في اتخاذ قرارات حول مثل هذه القضايا.

بعض الأسر لا أطفال لها. وفي ظل هذه القوانين، ومنها دستور عام ١٩٧٩، تصبح النساء غير الأمهات مهمشات لأن القانون يميل إلى تصوير النساء من خلال عدسات الأمومة. وبحسب أحد التقارير، "لا توجد إحصائيات دقيقة حول الأسر التي لا أطفال لها في إيران. رغم ذلك، وبناء على الإحصائيات المتعلقة بالخصوبة، فإن نسبة الأسر التي لا أطفال لها في إيران بلغت ١٠٪.[٢٤]

وهناك مجموعة أخرى من النساء الإيرانيات- أولئك اللواتي تزوجن من مهاجرين أفغان- لا يُعتبرن مواطنات في بلدهن، ويعانين من أنواع أخرى من الظلم. ويبلغ عدد هذه الحالات ما بين ٤٥٠٠٠ و٧٠٠٠٠.[٢٥] وتفيد وزارة الداخلية الإيرانية بأن مثل هذه الحالات التي حدثت بعد ٢٠ آذار ٢٠٠١ هي غير قانونية لأنه "بموجب القوانين الإيرانية المتعلقة بالأسرة، فإن زواج أية فتاة أو امرأة إيرانية يجب أن يَحدث بعلم الموظفين الحكوميين المسؤولين"[٢٦].

النساء الإيرانيات مجموعة متنوعة على عكس الرؤية التي يعكسها الدستور. فلسن كلُهن زوجات وأمهات بالمعنى التقليدي. بعضهن لا ينوي الزواج، والبعض الآخر أمهات عازبات. بعضهن دون أطفال، والبعض الآخر متزوجات من أجانب. ومهما كانت ظروفهن، فإنهن يواجهن مشاكل عديدة. وبدلاً من محاولة المساعدة في حل هذه المشاكل، تخلق القوانين الموجودة مشاكل جديدة، بعضها مأساوي.

ومما تقدم، يمكن للمرء أن يتساءل لماذا لم يتغير هذا الوضع الذي لا معنى له والمكوَّن من قوانين غير منصفة، وبالية، وتأتي بنتائج عكسية. الاحتجاجات على التمييز ضد النساء ما زالت مستمرة منذ قرن من الزمن. لكن التعقيدات والعراقيل السياسية والثقافية التي تقف حائلاً في طريق تحقيق التغيير المطلوب ما زالت تسد الطريق، ويظهر وكأنها خلقت وضعاً غير قابل للحل.[٢٧]

أحد المعيقات الكبيرة، هو التأثير العارم لمجلس الوصاية الجمهوري الإسلامي للدستور. فعندما يتعلق الأمر بالنساء يُحلل النظام الحالي كل شيء في الكتب بما يتوافق مع الأفكار

التي يأتي بها هذا المجلس المشكَّل من ١٢ عضواً من المحلفين الإسلاميين الذين اختارهم القائد الأعلى والمجلس (البرلمان). ونظراً لكون النساء يفتقرن إلى الموارد، فمن النادر أن يكنّ في وضع يستطعن فيه المنافسة مع مجلس الوصاية لتقديم تفسيرات قانونية أكثر ملاءمة لقضيتهن.

أود أن أؤكد على أن التصادم بين النظام القانوني ومصالح النساء لا يأتي فقط نتيجة للمشاكل التي تتضمنها القوانين، بل أيضاً لأن القوانين لا تُفرض دائماً بالضبط كما هو القصد منها. فهي خاضعة للتفسير من قبل الموظفين الرسميين المعيّنين الذين يحتلون مواقع أساسية في مؤسسات لها نفوذ ويؤمنون أنفسهم في مجالات خارج القانون. وكلما كانت العلاقة عمودية (من الأعلى إلى الأسفل) بين الموظفين المعينين والمواطنين أزيحت النساء وحقوقهن إلى وضع هامشي، وأصبحت مهمتهن أصعب بكثير من المهمة التي تنتظر الرجال الراغبين في الإصلاح.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار كم تصلب نظامنا القانوني من حيث البنية والتوجهات، وتأملنا في التعقيدات التي تناثرت في طريقنا من قبل التاريخ والثقافة، لا نستطيع أن ننكر الصعوبة الكبيرة لمهمتنا في جعل القوانين أكثر عدالة وفائدة للنساء. وحتى اليوم فإن القليل جداً من الإصلاحات استحدثت. ومن الواضح، أن العمل من أجل تمرير هذه الإصلاحات سوف يحتاج إلى كل الموارد والإمكانيات التي يستطيع المجتمع أن يوفرها، مهما كانت متواضعة أو عظيمة. وهذا يعني تعزيز خطاب المساواة وحقوق الإنسان في واقع المثقفين الديني، والدوائر الأخرى للنخبة. كما سيعني أيضاً التحرك بين الناس أنفسهم، حتى يتغلغل بقوة تدريجياً صدى الدعوة "لحقوق متساوية" في عقول الجماهير، الى أن ينحني أخيراً هذا الوضع الجامد، ويفتح مكاناً للنساء من أجل أخذ دور كامل في المجتمع. لكن من أجل تحقيق تغيرات مهما كانت قليلة، سوف نحتاج بالفعل إلى التمسك بكل فرصة تلوح.

الرد على النقاد

المهاجمون لحملة المليون توقيع يدّعون أن تغيير القوانين ليس أولوية للنساء في إيران. مثل هؤلاء النقاد يرغبون في الإشارة إلى استطلاعات الرأي العام، المنفذة من قبل إحدى المؤسسات الحكومية التي تهتم بشؤون النساء، والتي وجدت أن الأولوية الأهم للنساء هي التوظيف. هذا النقد يخطئ الهدف. فالحملة لا تدّعي أن أجندتها هي من ضمن أهم

أولويات كل النساء، لكنها تدرك أن خططها فقط لها أهميتها لدى النساء، وسوف تساعدهن في ما لو كتب لها النجاح. وتكتيكياً، فإن الحملة تتفهم أهمية الواقعية، والمعيقات، ولا تسعى إلى تحميل نفسها أكثر مما تستطيع.

الحديث عن كل النساء في إيران كمجموعة واحدة لها أولوية واحدة عليا أمر غير مقنع. فالنساء يختلفن، والمجموعات تختلف، والأولويات تتغير. وبهذا الوعي بالتجارب المحبِطة لمجموعات النساء في بلدان أخرى، فإن حملة المليون توقيع تدرك بوضوح أنها لا تُمثّل الأولية الأهم لأي شخص كان. وعوضاً عن ذلك، تركّز الحملة على أولويتها في إصلاح القوانين التمييزية، للأسباب التالية:

- أولاً، نحن جزء من تقليد إصلاحي قوي "لا يموت أبدا". جهود النساء لتحسين القوانين السيئة تعود إلى أكثر من قرن من الزمن. فقد أسسنا الحملة خلال الثورة الدستورية المئوية لإيران ١٩٠٦، وهي السنة التي تُسجِّل حصول بلدنا لأول مرة على دستور (تم وضعه وتصديقه من قبل ممثلي الشعب) وبرلمان منتخب يتماشى معه.[٢٨] إن جهود النساء لإصلاح القوانين بدأت في نفس الفترة. وقد استغرق العمل حتى بداية العام ١٩٦٠ لنحصل على حق التصويت. بعد ذلك، فإن المجموعات مثل مؤسسة النساء الوطنيات [Association of Patriotic Women] والناشطات من أمثال صديقة دولت أبادي، لم يتوقفن عن العمل، وقمن بتأسيس المدارس للإناث، وطالبن بحق الفتيات في التعليم، وسعين إلى اعتراف رسمي بحقوق النساء في التعليم، ورفع الحد الأدنى لسن الزواج، بالإضافة إلى تغييرات أخرى تستهدف تحسين وضع النساء. إن الإرث الأدبي والثقافي لهاتيك الناشطات الأوائل هو أحد أهم الموارد التي نعتز بها في حملتنا.

- ثانياً، رغم أن تغيير القوانين المهينة وغير العادلة لم يكن على رأس أولويات كل مجموعة نسوية بالضرورة، إلا أنه على الأقل كان رغبة اشترك فيها الجميع. لقد أعطتنا أفضل قاسم مشترك ممكن لنا، إنها السقف الذي يستطيع أن يجمع أكبر عدد ممكن من المجموعات معاً.

- ثالثاً، إن أي جهد لإصلاح القوانين التي تقوم على التمييز لديه إمكانية لتحشيد النساء وتعزيز قناعاتهن حول أهداف قابلة للتحقيق في وقت تكون فيه قدرتهن على الدفع باتجاه التغيير على جبهات أخرى (مثل التوظيف) صغيرة.

- رابعاً وأخيراً، تصنيف الإصلاح القانوني كمطلب ليس محدوداً بالضرورة إلى درجة تمنعه من تحشيد الكثير من النساء، ولا هو واسع ومربك فيؤثر على معنويات الحركة إذا ما بدا تحقيق الإصلاح صعب المنال.

بين المسائل الأساسية في الحركة النسوية يتقدم اليوم رفض الموقف الشائع بشكل كبير في مجتمعنا والذي يرى أن على الإنسان أن يسعى فقط للأفضل، أو للأمور الأكثر أهمية، أو أن يلجأ إلى السلبية. هذه العقلية التي تفترض أنه إما كل شيء أو لا شيء محكومة بالفشل. من الأفضل أحياناً أن يبدأ الإنسان بما يمكن عمله مع فرصة معقولة للنجاح، وأن لا يستخدم التطلعات الطوباوية غير القابلة للتحقيق كأعذار لتبرير عدم الفعل، عدم النضال، والتراجع. وبالتأكيد، علينا أن نختار معاركنا بحذر، وأن نطور مطالب منطقية ومحددة للمدى البعيد. لكن هذا لا يعني أن علينا دائماً، اختيار قضية واحدة نوليها الأهمية القصوى ونعطيها الأولوية مهملين كل شيء آخر، خاصة عندما تكون بعض الأهداف التي لم تكن في سلم أولوياتنا يمكن الوصول إليها في المدى القريب.

نحن في الحملة نعتقد أن اختيارنا لإصلاح قانوني معرّف بدقة كقضية جامعة كان حكيماً، وتم اتخاذه في ظروف صعبة. وكبرهان جزئي على صحة هذا التوجه، يمكننا الإشارة إلى أنه حتى الحد الأدنى المفترض من المطلب المحدود جداً أشعل حماس شريحة واسعة وشاملة من الناشطات لمدة ثلاث سنوات وأكثر.

لدى البعض في مجتمعنا ميل لاختزال أي تغيير أو تحوّل في نسيج الحياة اليومية للنساء إلى عملية تغيير وإصلاح لثقافة المجتمع ككل. و"دعاة الثقافة" يعتبرون، كما يبدو، أن تحقيق المساواة الجندرية ممكن فقط من خلال رفع مستوى المعرفة والتعليم لكل عضو في المجتمع. وبكلمات أخرى، هم يفترضون أن نضالات المرأة لتغيير القوانين التمييزية وإصلاح النظام القانوني تفتقر إلى العمق والجذور.

بالطبع تغيير الثقافة هام. لكن لا يوجد سبب يمنع أن نقوم بذلك وأن نتابع، في نفس الوقت، الإصلاح القانوني. وبما أن القانون هو، إلى حد ما، مشكّل للثقافة أيضاً، فإنه يمكن اعتبار جهودنا في الإصلاح القانوني أيضاً ضمن نطاق التربية الثقافية والإصلاح. باختصار، علينا أن لا نضيّع الوقت بترك أنفسنا تقع في فخ الموقف الأحادي النظرة، الذي يصر خطأ على أننا لا نستطيع تغيير القوانين دون تغيير الثقافة. الحقيقة أننا نستطيع أن نعمل على تحسين القوانين، وفي نفس الوقت، على تحسين طبيعة ثقافتنا عندما يتعلق الأمر بالمعاملة

العادلة للنساء، علينا أن نعمل على الاثنين معاً.

بعض النقاد من «دعاة الثقافة» تمادوا في حججهم حد اعتبار أن الحصول على حق الانتخاب في إيران أو في غيرها من البلدان لم يكن له أي تأثير على حياة النساء. هؤلاء ليسوا أقل من أولاد عمومتهم المثقفين الذين هم من النوع الأكثر وعياً وجدية، هؤلاء الذين يعتبرون"الثقافة أولاً" يغفلون التغييرات الثقافية المهمة التي تمكنت النساء من إنجازها في أوروبا، الولايات المتحدة، وبالطبع في إيران، من خلال السعي الحثيث إلى الحق المتساوي في الاقتراع أولاً، ثم البناء عليه في ما بعد. وفي مسار نضالهن الطويل والشاق من أجل الحصول على الحق في التصويت، أسست هاتيك النسوة المناديات بحق المرأة في الاقتراع جيلاً جديداً من النساء والرجال، الأمر الذي جعلنا اليوم نحيا في مناخ أفضل. منذ ستين أو سبعين سنة، عندما توحّدت جداتنا معاً للمطالبة بالحق في الانتخاب، أنجزن تحولاً في وجه مجتمعاتهن، وخلقن من المجال العام مكاناً أكثر عدلاً. إن التقليل من أهمية هذا الانجاز من قبل النقاد، يكشف أساساً عن وجهات نظرهم المحدودة.

أريد أن أختم بقولي أن كل شكل من أشكال النشاط المدني الايجابي والمحاولات العالمية التي تسعى إلى العدالة، بما في ذلك حملة المليون توقيع، كان لها نتائج إيجابية ليس فقط مباشرة، بل غير مباشرة أيضاً. وفي بعض الأحيان فإن الانجازات غير المباشرة تؤثر على حياة النساء أكثر من تحقيق المطالب المعلنة. وإذا ما نظرنا إلى نضالات النساء كان في إيران أو على مستوى العالم، لا بد أن ندرك أن في مساعينا وأفعالنا ربما نكون قد "قمنا بإنجازات أخرى أكثر مما نحن على علم به".

إن فهم تاريخ نضالات جداتنا سوف يفتح آفاقاً جديدة لماهية عملنا ومعناه اليوم. فحملة المليون توقيع هي حركة شاملة متعددة الأبعاد ولا يمكن تعريفها فقط من خلال مطالبها المعلنة. إنها حملة يمكن الحكم عليها، بل يجب الحكم عليها، في سياق كافة أفعالها ونتائجها.

٢

حركة المليون توقيع: نحو عهد جديد في إيران

منذ ما قبل الثورة الدستورية ١٩٠٦/١٩٠٥، عملتْ النساء الإيرانيات بجدية لتحسين مواقعهن بالتعلم عن العالم الذي يعشن فيه من خلال اكتساب الحق والقدرة للمشاركة في القرارات التي تؤثر على هذا العالم، خاصة القرارات التي تخفف من الظلم الذي يسود حياتهن في الأسرة، وفي المجتمع المحلي، والمجتمع بشكل عام. ومن أجل إحداث تغيير في مجتمعاتهن، ناضلت النساء الإيرانيات ضد ثقافة أبوية مسيطرة، مدعّمة بأساليب قيادة عمودية تراتبية منظمة، ونقص في الحريات الأساسية. هذا القرن من النضال المستمر يمكن تقسيمه بشكل عام إلى خمسة أجيال، تشمل: جيل المرحلة الدستورية، جيل فترة رضا شاه، جيل محمد رضا شاه، جيل الحرب الإيرانية العراقية، وجيل ما بعد الحرب. كل جيل واجه إيجابياته وسلبياته بينما كان يناضل من أجل الحقوق. وحاول كل جيل أن يطور آراء حول العالم، استراتيجيات، وتكتيكات اعتقدَ أنها تناسب ظروفه التاريخية. مع ذلك، وبالرغم من الضرورات السياسية لكل مرحلة، كان هناك عدد من الثوابت المتناقضة التي عمل بعضها ضد النساء وعمل البعض الآخر لصالحهن: مثل الأبوية من جهة، والتعليم والانفتاح للعالم من جهة أخرى.

في إيران، كما هو في كل مكان من هذا الكون، أجبر الأساس الأبوي للمجتمع النساء على أداء أدوار تابعة وثانوية. ومن جهة أخرى، فإن النمو التدريجي، والتوسع في تعليم الفتيات، وفسْح المجال لتعلم المهارات في الحقول والمهن التي صارت تتزايد باستمرار مع الوقت،

أدى إلى اشغال النساء لوظائف أصبح لا يمكن الاستغناء عنها في تشغيل المجتمع. ومنذ أول مجموعة من النساء- اللواتي تلقين معظم تعليمهن في المنزل في بداية القرن، واللواتي قدن وتحدثن كأول جيل من النسويات- تقدمنا بثبات إلى الجيل الخامس الذي تكون من ٦٠٪ من طالبات الجامعات.

خلال الحرب الإيرانية العراقية وبعدها، أمضى جيل من النساء الإيرانيات اللواتي أصبحن الآن في منتصف العمر، عقدين من الزمن في الكتابة، الحديث، وضع التقارير، الاحتجاج، الترجمة، وصف الكوارث، وحتى العمل في البرلمان- لكن لم يتحرك شيء قيد أنملة. الطاقة تم تفريغها، الأمل تحوّل إلى يأس، والحزن أصبح أكثر ألماً لرؤية منظر الفتيات الأصغر سناً يستسلمن للعبثية، ولأذى المخدرات في محاولة يائسة لنسيان آلام الوحدة، وفقدان الهوية، وضبابية الرؤية.

الجيل الخامس، والذي هو موضوع هذا السرد، استفاد من تجارب من سبقن في تشكيل رؤيتهن الإستراتيجية المحددة، وبناء حركة تتناسب مع ظروف نضالها. وأهم خاصية تُميّزها، كونها بلا إيديولوجيا، ومنهجها يتمحور حول قضية بعينها. فهي تركّز على المشكلة المحددة، وتضع المشكلة في إطارها، وتدعو كل المهتمين والمهتمات في مجالات مختلفة في الحياة، وكافة القناعات السياسية والإيديولوجية، للمشاركة. كما تترك المجال لكل مشاركة لتطوير طريقتها في التواصل مع الغير والعمل على تحشيدهم وتنظيمهم. وفي مسار العمل، تصبح الحركة ليس فقط أكثر اقتراباً من أي وقت مضى من تحقيق أهدافها المحددة، بل تصبح أيضاً حركة ديناميكية، وأداة اجتماعية كفؤة لخلق الوعي، ولتعزيز الثقة بالنفس، وتضع الأساس للقيادة التواصلية، الأفقية التي تتسم بالحوار، والمبنية على المساواة. هذه الحركة لا تسعى لتغيير الكون، كما أنها لاعنفية وغير طوباوية. ولهذه الحركة فوائد التكنولوجيا الجديدة التي توفر فرصاً غير مسبوقة للتعبئة والمناصرة وبناء الحركة والتشارك في الخبرات. وباعتبار أن عضويتها تضم عدداً كبيراً في عمر الشباب، من المؤكد أن الحركة ستنتشر وتستمر.

حركة المليون توقيع هي استجابة للوضع الحالي في إيران، لكن، من حيث المبدأ، يمكن تطبيقها على أي ظرف آخر. مؤسساتها والناشطات فيها يعرفن أن كتابة التقارير وحدها لا تكفي، كما أن الحديث بين النخب حول سوء الوضع وتردّيه لا يفيد أحداً ولن يحقق شيئاً. إن منهج الحملة الجديد في تغيير القوانين القاسية وغير العادلة- التي تتعامل مع القتل على خلفية "الشرف"، العنف الجنسي، والإذلال، التي تقبل بها القوانين وحتى أنها تشجعها

- يعني الخروج من حالة الشلل التي أوجدها شرك التحليل القديم. إن أفضل سلاح في هذا النضال النبيل يمكن أن يكون الخيال والإبداع اللذان تمتلكهما الشابات اللواتي يشكلن الحضور الأوسع في الشارع، واللواتي أثبتن من خلال إيصال رسائل لجيرانهن أن الإيرانيين كافة سوف يستفيدون في حال تم التعامل مع نصفهم، أي الإناث، بطريقة عادلة عوضاً عن التمييز ضدهن.

لا يستطيع المرء وضع استراتيجية ناجحة للتغيير الاجتماعي، مهما كانت جدارة هذا التغيير على الصعيد النظري، دون الأخذ بعين الاعتبار الظروف الفريدة للمجتمع المحدد المراد تغييره. وبالنسبة للناشطات الشابات في الحركة الإيرانية النسوية المعاصرة، فإن السؤال حول كيف "نتدبر" النظريات بالشكل الأمثل من أجل التعامل مع الظروف الفعلية، أصبح حاسماً.

لنأخذ مثال ما يمكن عمله حول العنف ضد النساء. هناك نظريات حول أصل مثل هذا العنف الذي يركز على المجال الفردي (على الجانب النفسي لنوعية الإنسان الذي يمكن أن يصبح معتدياً، على سبيل المثال). في المجتمعات التي يُفهم فيها بشكل قاطع أن العنف المنزلي ينتمي إلى فئة الجرائم ضد الحق العام، وليس مجرد فشل شخصي ممكن أو تطرفٍ، فإن المنهج النفسي الفردي يمكن أن يساعد في اقتراح إبداعات مثل الملاذ الآمن أو أي تدخلات أخرى يمكنها المساعدة في منع، أو على الأقل، التقليل من مثل هذا العنف. وعلى أي حال، فقد اعتبر العنف الأسري في إيران، ولفترة طويلة، مسألة شخصية أكثر منها فعلاً إجرامياً. وللأسف، هناك قوانين موجودة تعطي مصداقية لهذا التفسير. لذلك، في الظروف الإيرانية، فإن الاعتماد على النظرية الفردية -كنظرية يمكن أن تكون سهلة التبني كونها تنسجم مع التوجهات الثقافية الموجودة مسبقاً- سوف يولد بالتأكيد وضعاً أكثر سلبية في وجه المشكلة بدلاً من توجيه جهود فعّالة لمواجهتها.

إذا كانت الظروف الخاصة للمجتمع الذي نعيش فيه قد شكّلت أفكارنا، وحددت خيارنا في استراتيجيات التقدم للأمام، فمن الطبيعي أن تكون نظرياتنا واستراتيجياتنا هادفة إلى حل القضايا الخاصة بهذا المجتمع بالتحديد. لذلك، فإن منهجنا يجب أن يكون مرناً بشكل كافٍ ليسمح بتحديثه عند كل تغيير جدّي في بنية المجتمع. إن تطبيق نظريات عفا عليها الزمن على ظروف مستجدة شرك علينا تجنبه. يجب أن لا نفترض أن للنظريات أكثر من مصداقية مؤقتة، ويجب أن تقيّم على أساس فوائدها أو عدمها في ظرف محدد.

وهذا ما اقترحت أن تقوم به حملة المليون توقيع. ففي عرض متميز للوحدة والصمود جاءت النساء من الأجيال المختلفة في الحركة النسوية الإيرانية بتاريخ ٢٧ آب ٢٠٠٦ ليتعهدن علناً بمساندة حملة المليون توقيع وأجندتها للإصلاح القانوني. الناشطات اللواتي تجمعن في ذلك اليوم وضعن جانباً مجموعة من الاختلافات العقائدية من أجل أن يتوحدن خلف مطالب مدنية عريضة من أجل إنهاء القوانين التي تميز ضد النساء الإيرانيات.

الحملة التي تخيّلنها كانت تستمد قوتها من الجهود الصغيرة التي لا تحصى للأفراد في كافة أنحاء إيران، طولاً وعرضاً. وفي قلب الحملة، كانت العريضة التي تطالب بإنهاء القوانين التي تميز ضد النساء. وقد أملتْ منظمات الحملة أن يوقع العريضة مليون إيراني على الأقل. وكان المقصود من العريضة أن يكون لها فعل "العدوى"، بمعنى أن يتحول كل من يوقِّع عليها مباشرة، إذا ما رغب بذلك، متطوعاً، حراً، ومستقلاً، وأن يواصل البحث عن أشخاص آخرين بهدف جمع تواقيع جديدة من أجل التقدم في تحقيق أهداف الحملة. هذا إضافة إلى توزيع الكتيبات التي تلخص المعوقات القانونية التي تعمل النساء في ظلّها مضطرات في الجمهورية الإسلامية، أو مجرد التحدث لمواطنين/ات عن مبادئ الحملة وأهدافها. أيضاً تمنح العضوية الرسمية في أي لجنة من اللجان المتعددة للحملة لمن يريد ذلك، ولكنها ليست إلزامية على الإطلاق.

ومن أجل تسهيل عملية جمع التواقيع قدر الإمكان، تبنت المنظمات خطة تدعو إلى أسلوب اللقاءات المباشرة، أي وجهاً لوجه، المفتوحة للجميع. لم يكن هناك محك لاختبار إيديولوجي أو طائفي لمعرفة من يستطيع أن يلتحق بالحملة أو يدعمها. وهذا بذاته كان فكرة ثورية في مجتمع طائفي مثل إيران. كان بإمكان الجميع أن يكونوا أعضاء، وأن يعملوا من أجل التقدم بأهداف الحملة كيفما رغبوا وقدر ما شاءوا، ما دام هناك التزام بالحوار المدني السلمي، وما بقوا ملتزمين بهدف الحملة الوحيد: تغيير القوانين التمييزية. العضوات لسن ملزمات بالإجابة على أي من الوصوفات الأيديولوجية، كن نسويات أو غير ذلك.

وليس ضرورياً للأعضاء أن يدعموا أو يعارضوا أية حكومة بعينها أو موظفاً بعينه، بالرغم من أن بعض الموقعين والموقعات يمكن أن يضعوا أسماءهم/ن على العريضة لهذا السبب بالتحديد، من بين أسباب أخرى. الدوافع في كل الحالات أصلاً مسألة خاصة في داخل الإنسان وتصعب معرفتها. وما يهم هو مجموعة المبادئ المتعلقة بالمعاملة العادلة التي تم وضعها بشكل مفتوح وعلناً في المذكرة.

تركز الحملة بشكل وثيق ومقصود على هذه المبادئ والمطالب التي تنبع منها، وتصرف الانتباه بشكل حازم عن أية اعتبارات تعود إلى الأيديولوجية أو الهوية التي يمكن أن تؤدي إلى مزيد من التقسيم أكثر من التوحيد. ويستند هذا النموذج من أجل التغيير على الاقتناع بأن القانون ملك للجميع، وبالتالي فإن لكل شخص الحق في إبداء الرأي حوله.

وعلى خلاف الحملات التي تكون أكثر صرامة، والمرتكزة على أيديولوجية أو هوية، فإن هذه الحملة هي، بجدارة، حركة تحاول أن تستقطب مواطنين/ات من كافة مناحي الحياة لدعم قضيتها. القصد من العلاقات بين الأعضاء المنتمين/ات للحملة أن تكون تعددية وحرة كما العضوية نفسها، ومربوطة بخيط مرن من المتطوعين/ات ومن الالتزام بالمبادئ العامة للعدل وروح التطوع.

ونموذج حركة المليون توقيع المرتكز على مطلب محدد يعطي الناشطات فرصة للدفاع بحرية عن الأفكار التي انبثقت منها العريضة، وفي نفس الوقت الحفاظ على توجهاتهن. الناشطة التي لها ميول اشتراكية يمكن أن تحتضن مطالب العريضة كأنها خاصتها، وتروّج لها بين أصدقائها، كذلك الأمر بالنسبة لناشطة شيعية متدينة، وكل لأسباب مختلفة. الحركات التي تتمحور حول مطلب واحد مثل حركة المليون توقيع جيدة لأنها تخلق فرصاً للأفراد من مختلف الآراء للعمل سوياً بحرية نحو هدف واحد، دون الاضطرار إلى تصنيف أحد، أو التخلي عن أحد لكونه لا يحمل الأفكار "الصحيحة"، أو الهوية "الصحيحة".

إن مجرد تعددية الحملة وتعدد أوجهها يؤهلها كي "توسّع" بدلاً من أن تضيق مجال صنع القرار، ويساعد في الوقت ذاته، على استمرارية عدم فصائلية الحملة، وجوهرها غير الطائفي. وكنتيجة جانبية، لكن ليس بالضرورة غير هامة، فإن تجربة الاندماج في مهمة من هذا النوع غير المقيّد، لكن لها مثل هذا الاتساع، تقدم للذين ينغمسون فيها نوعاً من التدريب المعاش في ديموقراطية نشطة، حتى وإن كانت ديمقراطية محدودة.

بلا مكان: تجربة الإناث في إيران

في إيران، النساء مثل الجُزُر. ينقصهن، بشكل عام، فضاء مؤسساتي يمكّنهن من التفاعل مع بعضهن البعض. وإن أردن مثل هذه الفضاءات، فعليهن خلقها. وربما لهذا السبب عملن على مدار القرن الماضي، أكثر من أية مجموعة أخرى، على تشكيل جمعيات، حلقات خاصة،

وتجمعات تقليدية وغير تقليدية.

لكن هذه المؤسسات بحاجة إلى مناخ مناسب لتتمكن من الحركة وإسماع صوتها. بعض هذه المؤسسات هي امتدادات شخصية للحياة المنزلية، لذا، لها حضور قليل في المجال العام، وديناميتها محدودة. والمفارقة أنه كلما أصبحت المؤسسات النسائية أكثر حداثة ولها طابع عام، فإنها تتطلب مناخاً مواتياً كالذي كان سبباً في حضورها في المقام الأول. المؤسسات النسائية الحديثة، بكلمات أخرى، بحاجة إلى حصة في المجال العام إذا أرادت أن لا تتقوقع أو يصيبها الشلل.

النساء يحاولن جاهدات أن يجدن صوتهن الجماعي وسط هذا السيل الهادر من الدعاية البطريركية (الأبوية) التي تغلف المجتمع الإيراني اليوم، لكنهن هناك في الخارج ينتظرن أن يُدعين للكلام وإسماع أفكارهن. ومن خلال الخروج للشارع، بطريقة سلمية ومدنية، فإن حملة المليون توقيع ومتطوعاتها يتمكن من امتلاك حصصهن من المجال العام. وخلافاً لبعض الإدعاءات، فهذه ليست طريقة ثورية أو مُخلّة بالنظام، لكنها تعمل بانسجام مع طبيعة المدينة الحديثة. إنها طريقة في اللاعنف المبدئي الذي يتبع نموذجاً من السلوك الثقافي من أجل تأسيس روابط مع المواطنين- أولئك الذين لا يمكن أن تقام معهم أية علاقة في أي مكان عدا الفضاء العام للمدينة.

"سياسة الشارع" (أساليب العمل الجماهيري) كإستراتيجية لتعزيز الإصلاح التدريجي للثقافة يمكن أن تأخذ شكل الاحتجاجات المباشرة مثل الاحتجاج الذي حصل بتاريخ ١٢ حزيران ٢٠٠٦، في ميدان (هفت تير في طهران) من أجل تحديد اليوم الوطني لتضامن النساء. لكن يمكن أيضاً أن تسعى لتغيير القوانين غير العادلة من خلال آليات مستدامة مثل حملة المليون توقيع وطريقتها في التفاعل وجهاً لوجه مع الناس في السير بالطرقات، في المصانع، في صالونات الحلاقة، في الأماكن الرياضية، وأيضاً في التجمعات العائلية والدينية، ومن خلال دينامية حملة جمع التواقيع من بيت لبيت.

لقد ساهم "نقل الحملة إلى الشارع" في إشعال شرارة التفكير المبدع. حيث بدأت الناشطات بتشكيل أطر ومناقشة أفكار جديدة كل يوم في أوساط لها علاقة بالحملة. وبمساعدة الحملة، وتكتيكاتها في الانتشار، طوّر المجتمع الإيراني حركة نسوية تجاوزت حقيقة القول بالفعل، فقد أصبحت كلماتها أفعالاً.

أن نضع أقدامنا على الأرض بثبات بهذه الطريقة، هو إنجاز يجب أن يُعتدّ به ولا يستهان

بأهميته. وإذا كان لهذه العملية أن تستمر، فسوف تنشئ جيلاً جديداً مثيراً للإعجاب من القادة والنشاطات للحركة النسوية. أعطِهن عشر سنوات فقط، وسوف يُسهمن في نزع الكثير من المعيقات في طريق النساء في إيران، ويجعلن الحركة فخورة بهن. وبالقيام بذلك، فإن التجارب والخبرات التي تكتسبها هؤلاء الشابات في كيفية إرسال الرسائل، وتنفيذ المهام من خلال المجال العام، ومن خلال عالم الحياة اليومية (كنقيض للنظريات الجافة)، سوف تثبت هذه التجارب أن لها فوائد جمّة لهؤلاء الشابات، ولإيران أيضاً. خصوصاً أن التلقائية والعفوية في سياسة الشارع اللاعنفية سوف تولّد بدورها مرونة تكتيكية- القدرة على بناء جسور بين الناس والمجموعات بيسر وبسرعة، إن أردت- الأمر الذي سوف يزيد من قوة الحركة النسوية، ويجعلها أكثر صلابة من أجل تغيير اجتماعي عادل.

الديمقراطية من الأسفل إلى الأعلى

سياسة الشارع تمكّن الناشطات من قياس مصداقية منظورهن ضمن إطار الحياة اليومية وحدود قدراتهن. المدافعات عن حملة المليون توقيع أدركن تدريجياً كيفية التعامل مع قوات أمن الدولة، وجذْب الانتباه الوطني طيلة الوقت إلى موضوع غير مشكوك فيه، وهو حقوق الإيرانيين التي تم التغاضي عنها. وربما الأهم من ذلك هو توصل الناشطات، من خلال التقدم الذي أسعدهن، والتراجع الذي عانين منه، إلى مستوى جديد من التقدير لأهمية الزميلات في هذه الحركة المستقلة وقيمتهن. وبهذا المعنى، وحتى بعيداً عن الأهداف المحددة، فإن حملة المليون توقيع أصبحت نموذجاً للتضامن المدني المتقدم ولكيفية "تطبيق" الديمقراطية في الشوارع والحارات، من القاعدة إلى القمة.

لكن هل لهذه الطريقة الجديدة في ممارسة السياسة في إيران قوة البقاء؟ من أجل الإجابة على هذا السؤال، من المفيد أن نتذكر كيف بدأت هذه الحملة. إن مثابرة حملة المليون توقيع حتى الآن هي أقرب إلى المعجزة. حتى الذين بدأوها لم يعتقدوا أنها ستصمد. لكن من خلال فعْل الخيال الجمعي، أُعطيتْ لهذه الحركة الحياة، وعلى ذلك الخيال سوف يستمر الاعتماد.

في البداية، بدت فكرة جمع مليون توقيع خيالية: حلم لمجموعة تهلوس من النساء وحفنة من الطالبات الساذجات. وربما لأنها بدت غير ممكنة، لم تلتفت إليها السلطات- يمكن أن يضيف المرء السلطات الذكورية المهيمنة- وأخفقت في عدم أخذها بجدية، واعتبرتها غير

جديرة بالاهتمام. ولكن كنوع من الانتصار لقضية الخيال النسوي، بدأت الحركة تدريجياً تحرز تقدماً، ونمت قواعدها.

في البداية، كان هناك توقع كبير بفشل الأسلوب الذي استخدمته الحملة، أي طريقة: وجهاً لوجه. لكن الشابات والشبان في الحملة، الذين يمثلون الجيل الخامس للنسوية الإيرانية، تمكنوا من إثبات أن هذه التوقعات خاطئة، مما يعني أن الخيال الأنثوي أصبح حياً وركّز نفسه كواقع جديد في شوارع المدن الإيرانية وطرقاتها.

هذا الخيال الأنثوي لا يشبه التمجيد البطولي للإرادة المرتبطة بالأنظمة الثورية. بل هو متواضع ويتخذ من واقع الحياة اليومية مصدره في الإلهام. هذا البحث عن الإلهام على مستوى الخيال أتى الى الواجهة في اللحظة التي بدت فيها النساء الإيرانيات يواجهن طريقاً مسدوداً في نضالهن من أجل العدالة، عندما كانت عناصر النظام الأكثر رجعية وقمعية في أوجِها في الجمهورية الإسلامية بعد فترة من ولادة ميتة للحركة "الإصلاحية" في فترة حكم الرئيس محمد خاتمي (الفترة من ١٩٩٧ الى ٢٠٠٥).

في تلك اللحظة بالتحديد، عندما بدا كل شيء في أوج ظلمته، تمكنّا من استعادة قدرتنا لإعادة تخيّل مجتمع على أسس أكثر عدالة، وبدأت هذه القدرة تؤكد نفسها في البحث عن حل. وقد ساهمت التجارب الحياتية، التي غالباً ما كانت مؤلمة للعديد من النساء، في تغذية هذا الاتجاه، حتى وإن لم تزد في البداية عن كونها مجرد طريقة لفتح كوة لبعض أشعة الأمل والفرح كي تضيء داخل ظلال حيوات مقيدة ومثقلة دون وجه حق.

لم يدرك النظام القوة العظيمة، غير المستغلة، والقدرة على الثبات والمثابرة التي َتكْمن في مخيلات النساء الإيرانيات. هذه الرؤية التي خفيت بسبب الغشاوة التي وضعها لنفسه الفكر البطريركي، ستثبت أنها أقوى من المرارات والهزائم، وخيبات الأمل، والوحدة والخوف. وستُمكّن النساء اللواتي بدأن حملة المليون توقيع من اكتشاف آفاق جديدة وخطّ أنواع جديدة من النضال المدني.

الشكر للخيال الأنثوي المتدفق، فقد تغيرت غرف المعيشة من كونها مكاناً مقتصراً على الترويح عن العائلة وبعض الأصدقاء إلى صالونات ثقافية، مع شطحات أحياناً من خلال البث عبر الإنترنت. وبدا الأمر كأن المجتمع الإيراني، الذي كان طويلاً يعاني من عدم الثقة التي يولِّدها حكم الفرد الديكتاتوري، يقلب صفحة جديدة.

إن التفاعل الدائم وجهاً لوجه، من أجل شرح الحملة وجمع التواقيع تطلّب أيضاً إضفاء نزعة عملية وملموسة تربطنا بالواقع الفعلي. ونحن في حملة المليون توقيع نشبه قليلاً شهرزاد، التي استخدمت خيالها لتبقي على نفسها، ولتتغلب على وضع تقوم فيه شخصية الذكر القاسي التسلطية بجعل طريقها محفوفة بالمخاطر وبالصعوبات. وعلى أي حال، وعلى خلاف شهرزاد، نحن لم نرْوِ ألف قصة وقصة، روينا فقط قصة هي، في الجوهر، واحدة: قصة الأحزان التي لا داعي لها والمفروضة دون حق، لكن أيضاً قصة الوسائل التي استخدمت لإنهاء هذه الأحزان لمصلحة الجميع. هذه الحكايات رويت في كتيب بسيط تم توزيعه لمن رغب في ذلك. ولم يقتصر دورنا على رواية الحكايات، بل أصبحنا أيضاً جامعات لها. وصار لدينا ألف حكاية وحكاية لتجارب نساء كانت في كثير من الأحيان صعبة ومحطمة لقلوبهن. هذه الحكايات تم جمعها من خلال زيارات ناشطاتنا للعديد من البيوت.

هذا العمل التوثيقي كان وسيبقى هاماً لأن مشروع إعادة التخيل الاجتماعي تفرضه التجارب بالطبع، وتبني عليه، وذلك يتضمن ملاحظة الظلم، التقليل من الشأن، النهايات المقفلة، تضحية النساء بأنفسهن، الفتيات الهاربات، وما تبقى من الطقوس المؤلمة في الحياة اليومية. ويكمن محظور هذا التوثيق في كونه يقودنا إلى طريق طوباوي أعمى في محاولة حماسية لتحديد جذور الأمراض والدفع بها للأعلى كأنما هي مسألة مرة واحدة فحسب. العريضة تتجنب هذا الفخ، وعوضاً عن ذلك تسعى لجذب أكبر عدد ممكن من الناس، من خلال التركيز على التغييرات القانونية المحددة التي سوف تجعل الظروف الحياتية للمرأة الإيرانية أفضل وأكثر عدلاً.

ومن بين أعظم انجازات الحملة، التأثير الذي تركته طريقة المقابلة وجهاً لوجه على ناشطات الحملة أنفسهن. التحول كان تدريجياً ومستمراً. الناشطات أصبحن أكثر اقتراباً من الجمهور حتى عندما كن يقمن بطريقة جديدة وجريئة بممارسة التأثير والضغط من أجل معاملة أكثر إنصافا للنساء الإيرانيات. ويمكن أن يكون كافياً الإشارة إلى الخبرات الموثقة في قسم (من زقاق لزقاق)، التغيير من أجل المساواة، في الشبكة العنكبوتية والتي تبين، كما تشير إحدى عضوات الحملة، إلى كيف أن "الأماكن التي كنا نستريح فيها حتى الآن، أو التي كنا نعيد فيها تكرار روتيننا اليومي، تستخدم الآن كمواقع لمناقشة القوانين وكيف تؤثر على حياتنا"[٢٩]. وتستمر في الحديث معددة "قاعات المعارض وغرف العرض، ومراكز العمل التطوعي، وخصوصاً محلات الخياطة، وصالونات الشعر، وغرف انتظار الأطباء، ومكاتب الشركات والإدارات" التي استخدمت جميعها من بين "أماكن كان متطوعو/ات الحملة منشغلين/ات في جمع التواقيع فيها".

وتحلل منصورة شجاعي مقاييس الحملة كالتالي: إن تأثير الحملة على المجتمع الذي تم دفعه لفقدان الأمل واليأس من خلال الضغوطات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية القاسية، يمكن قياسه في ضوء الاعتبارات التالية:

١. النجاح بشكل عام في مطالب الحملة وهويتها بغض النظر عن مؤسساتها وعضواتها.
٢. حضور فاعل ومستقل للفئات الشابة في تنفيذ البرامج.
٣. ارتفاع ثابت في تنسيب المتطوعين والمتطوعات للمساعدة في مختلف فرق العمل.
٤. زيادة الطلب على الورش التعليمية، خاصة في المحافظات.
٥. ارتفاع في عدد الشبكات العنكبوتية/الصفحات الالكترونية، والمدونات التي تنشر أخبار الحملة.
٦. ظهور مقالات تتعلق بالحملة جنباً إلى جنب مع الأخبار العالمية الرسمية بين الجمهور والإعلام الرسمي.
٧. ارتفاع في عدد الموقعين على البيانات المتعددة للاحتجاج على اعتقال عضوات الحملة.
٨. ارتفاع في عدد التواقيع من خارج دائرة المعارف والمشاركات المعتادات في الحركات النسوية.
٩. الزيادة اليومية في عدد المتطوعين والمتطوعات لمضاعفة الكتيبات وطباعتها المتعلقة بالقوانين وتأثيرها على حياة النساء.[٣٠]

الحوار وجهاً لوجه والتغيير الاجتماعي

مؤخراً، عملت عضوات الحملة على تعميم فضائل طريقتهن الجديدة والعملية جداً على ناشطات أخريات في المجتمع المدني من أجل المساعدة في جعل التفاعل الاجتماعي أكثر انفتاحاً وتعددية. فقد بينت التجارب القاسية للسنوات الثلاثين الماضية أن النقاشات الخاصة حول النظرية لن تكون كافية لإحداث انفتاح مجتمعي واسع أو عملية إصلاح ملموسة. ومن دون التغلغل في نسيج الحياة اليومية فإن الخطابات الفلسفية لا تستطيع- ولسنوات كثيرة لم تكن قادرة- أن يكون لها تأثير عملي على ظروف الحياة الحقيقية التي على النساء الإيرانيات التعامل معها.

وبالرغم من أن النساء الإيرانيات كن ينادين بتغييرات في القوانين المميِّزة لمدة قرن من الزمن، فقد كان حوار الحقوق مقتصراً معظم الوقت على دائرة متخصصة من الباحثين/ات القانونيين/ات. المنظمات التي تكرس نفسها للتغيير القانوني كانت بحاجة، ودائماً، إلى شخص على رأس المؤسسة. نساء مثل الراحلة مهرانغيز منوشهريان[٣١]، قمن بعمل جيد. لكن بعد قيام حملة المليون توقيع فقد النموذج التراتبي القديم، الذي مثّلنه، فائدته. حتى أنه أصبح يشكّل، نوعا ما، مشكلة: فقد اعتمد النموذج القديم كثيراً على الخبراء، وفشل في خلق فرص كافية للنساء العاديات- والمقصود بشكل خاص الشابات والنساء من ذوات الدخل المحدود- لينخرطن في المحاولات الجارية لتحسين القوانين غير المنصفة.

غيرت حملة المليون توقيع وطريقتها، وجهاً لوجه، كلّ ذلك. وبدلاً من النخبوية العقيمة، نراها تستشعر روح المشاركة الشعبية الواسعة، عبر قناعتها بأنه ما دام الجميع يجب أن يعيشوا في ظل القانون، فإنه يمكن أن يكون للجميع رأي يقدمونه للمسؤولين وللرأي العام في كيفية تعديل القوانين لتصبح أفضل. وهذا لا يعني أن نقول، بالطبع، أن الحملة لا يجوز لها أن تستخدم خبراء. على العكس، الباحثون/ات والمحامون/ات الأكفاء مثل نسرين ستوده، زهرة أرزاني، ليلى علي-كريمي، نسيم غنوي، شيرين عبادي، الحائزة على جائزة نوبل، ومجموعة من الأخريات أعطين الحملة مقادير من الطاقة وبعد النظر، لا يقدران بثمن.

افترضت الحملة من خلال الوعي المكتسب والراسخ أن الشعارات والمفاهيم (العلمانية، مثلاً) لن تحمي بلادنا من هيمنة الإيديولوجيات الهدامة. العضوات الأصغر في الحملة بشكل خاص، استطعن استخدام ذلك من أجل أن ينأين بأنفسهن عن العموميات، وأن يجعلن قضيتهن على مستوى الحياة اليومية، وأن يتسلحن بموقف تجريبي عملي واثق، لمعرفة ماذا سينجح، حقيقة، عندما يتعلق الأمر بتجميع المواطنين/ات خلف قضية التغيير الاجتماعي السلمي.

شيء واحد يبدو أنه يعمل، وهو التجنب الواعي للسجالات الدينية، أو الحزبية، أو الأيديولوجية التي لا حاجة لها لصالح التركيز على المشاكل الملموسة والآلام المشتركة التي تُسببها القوانين غير المنصفة والنظام القانوني المميِّز. والفكرة هي تجنب تكرار النموذج القديم المستهلَك والتستر خلف خطوط كليشهات الأيديولوجيات المتعددة- سواء كانت وطنية، يسارية، إسلامية، أو حتى الأيديولوجيا المجردة لحقوق الإنسان. بدلاً من ذلك، كان علينا أن نتجاوز كل هذا، وأن نتكلم مع الإيرانيين في أماكن سكنهم من أجل أن نحدث التغيير بطريقة سلمية وتدريجية من خلال انخراط ملايين المواطنين/ات في المطالب العادلة للنساء.

كل ذلك مستمر، طبعاً، خارج الدائرة الضيقة للمؤسسات الرسمية وقنوات السلطة، لكن أيضاً، ولنفس هذا السبب، يمكن أن يصبح له تأثير واسع الانتشار ومفيد على المشاريع الأكثر اتساعاً مثل تعزيز الديمقراطية، ومأسسة قوية لسيادة القانون في إيران. إن تعزيز أصوات مدنية متنوعة وتفعيل إمكانيات ذات أوجه متعددة، للمعارضة السلمية، حتى وإن ركزت في البداية على أمور هي بالدرجة الأولى من ضمن اهتمامات النساء، تبشّر بالنجاح، وسيكون لها تأثير واسع على الكيفية التي تدار بها الحياة العامة بشكل عام في بلاد عانت دائماً ومراراً كثيرة من لعنات سلطوية طويلة تخللها موجات من العنف. هل يمكن لخطوط المعركة أن تفسح مجالاً لخطوط الاتصال في المجتمع الإيراني؟ إن حملة المليون توقيع تحيا على أمل أن تحقق ذلك.

إن الرمز الذي يقود هذا الأمل، أكثر من أي مطلب بعينه، أو أي اقتراح للتغيير القانوني، هو الطريقة المبدعة ذاتها للحملة- وجهاً لوجه. هذه الطريقة تمتنع عن أخذ موقف مع أي جانب: حكومة حاضرة، شخصية معروفة، أو موظف رسمي. وبدلاً من ذلك، تطلب من المواطن العادي تحمّل مسؤولية مباشرة، ودون وساطة، في تحليل مكانه في المشروع الإنساني. وبدلاً من دعم هذا الحزب أو ذاك الفصيل من النخبة، على أمل منح العدالة للنساء بعد التغلب على أعدائه، تسعى الحملة إلى تحقيق العدالة للنساء من خلال الحضور العملي وتعاون أكبر عدد ممكن من المواطنين/ات. هذه هي الأساليب السياسية: ليست كانقسام، بل كإضافة.

ومن خلال استخدام طريقة وجهاً لوجه، تعلمت الناشطات الاستفادة من الإمكانات التي تعزز التواصل الذي يندرج ضمن ممارسات معينة قد تبدو تقليدية متواضعة، مثل تقديم الحلويات والجوز مع توزيع أدبيات الحملة. التقاليد تؤكد مراراً على القدر، ربما مخففاً من خلال تحوير فلسفي عن التدخل الإلهي والمصيري بإعتباره القوة المسيطرة في حياة النساء. لكن تأكيد التقاليد على بناء المجتمع- حتى وإن كان من خلال التقليد الذي استخدمته طريقة وجهاً لوجه الجذابة- مثل توزيع الحلويات، يمكن أن يعزز المشاركة المدنية النشطة وانعكاساتها بما يميزها عن القدرية الهدامة.

الآلام التي تسببها القوانين للنساء لا تصبح شيئاً له معنى إلا عندما تدرك اللواتي تأذين منهن ما كان يحدث لهن ويتوقفن عن المراوحة مكانهن. بمعنى آخر، التوعية يجب أن تؤدي إلى فعل. وهذا الفعل يجب أن يأخذ بدوره شكلاً أكثر ديمومة من مجرد انفجار عرضي للعاطفة، مهما كانت قوية.

عندما تلتقي عضوات الحملة مع الناس وجهاً لوجه، تكون الخطوة الأولى هي الحديث عن غياب حقوق النساء في ظل القانون الحالي. وهذا يهتم بجانب الوعي. الخطوة التالية هي طلب القيام بفعل شخصي، وهذا يعني توقيع الشخص المتحاور على العريضة. وهذا يعني الوعي إلى جانب الفعل- وطبعاً الفعل الجماعي، باعتبار أن توقيع الشخص الواحد على العريضة يعني انضمامه إلى مجموعة من الآخرين في الدعوة للإصلاحات نفسها.

وبغض النظر عما إذا وقّع المتحاور أم لم يوقّع، تَعتبر الحملة الحوار ناجحاً: لأن كل شخص سوف يحصل على بعض المعلومات ضمن عرض معلومات قصير حول القضايا. وحتى الذين يرفضون التوقيع من المحتمل أن يبدأوا بمتابعة الموضوع باهتمام جديد، حتى ولو لمجرد تبرير قرارهم برفض التوقيع. وهذا المنهج الكلي- معلومات زائد الدعوة للفعل- كان من بين الإنجازات المشرقة لحملة المليون توقيع.

النسوية والإسلام

الجيل الخامس من النسويات «الظرفيات» اللواتي نراهن اليوم في إيران، لسن على العموم مجموعة تسأل مسبقاً إن كان شيء ما إسلامياً أو لا من أجل أن يقررن ما سيفعلن به. نساء هذا الجيل لسن ضد الإسلام، لكنهن ابتعدن بأنفسهن عن النزاعات حول السلطات السياسية والدينية (الجمهورية الإسلامية تدّعي كليهما)، واعتمدن في نشاطاتهن على مطالبهن العملية أكثر من اهتمامهن بالهوية والأيدولوجيا.

وبكلمات بسيطة، النسوية الإيرانية اليوم تعيش مع الدين كجزء من الحياة اليومية، بالتالي، ليس عليها أن ترفضه. وفي نفس الوقت، هذه النسوية لا تتطلب ضوءاً أخضر من السلطات العليا من أجل أن تنفذ أنشطتها. بالنسبة للجيل الخامس من النسوية الإيرانية، أن يكون لها دين أو لا يكون، ليس سبباً كي تتوقف عن العمل. معايير هذا الجيل لا تؤدي إلى الوحدة ولا تسبب عدم الوحدة. المرأة يمكن أن تكون مسلمة، أو مسيحية أو علمانية، لكن من وجهة النظر النسوية لا يشكل أياً من ذلك هوية أساسية. فهي مثل الأب والأم أو البلد الذي ولدن فيه، بمعنى أنه جزء من حياتهن، وعليهن أن يتعايشن مع هذا الوضع وحسب حاجاتهن يقمن بإصلاحه.

الدين، كما يبدو، بالكاد يمثل مشكلة للجيل الخامس من النسويات. فشرعيتهن مستمدة

من كونهن صعدن من القاعدة، من حياتهن اليومية، وليس من أيديولوجية رسمية. وهذا ما جعلهن مختلفات عن "النسوية الإسلامية" التي تسعى إلى مباركة رسمية من نخبة الذكور الحاكمة في الجمهورية الإسلامية، والتي هي على استعداد أن تعطي وزناً أكبر للصواب الإيديولوجي على مطالب النساء الأساسية.

وهي تختلف عن الجيل الثالث باهتمامه بما تفكر به النسويات في أماكن أخرى من العالم، ومع الجيل الرابع، بهمومه حول الهوية. النسويات الشابات، اللواتي يشكلن العمود الفقري لحملة المليون توقيع، لسن على خلاف مع أحد حول الإيديولوجية، ولن يتركن أزمة الهوية لتَحول دون الضغط باتجاه أجندة من أجل تغيير القوانين التي سوف تُغيّر ظروف الحياة اليومية للنساء الإيرانيات.

هذا الجيل يطرح مواضيع مثل تكيف الإسلام مع النسوية من خلال منظور مختلف أيضاً. إن مصالحة الإسلام والنسوية في حملة المليون توقيع هي مصالحة النسوية مع ملايين المسلمين الذي يعيشون مع دينهم، لكنهم لا يسعون إلى تجسيد سلطتهم وهويتهم وشرعيتهم من الدين. النسوية المنبثقة من الحياة اليومية ليست قلقة بشكل خاص بشأن وضع بعض الأفكار النظرية لمصالحة النسوية والإسلام، ولكنها أيضاً لن تكون معادية لمن أراد أن يفعل ذلك.

جيل جديد آخر: الرجال في الحملة

هناك جيل جديد من الرجال الإيرانيين الذين يؤمنون بالحقوق المتساوية للمواطنين، وقد وضعوا تلك القناعات موضع التطبيق ضمن حملة المليون توقيع. وبالرغم من الضغوطات الدائمة والعديدة التي مورست عليهم، إلا أنهم استمروا وأصبحوا داعمين للحركة.

وبينما كانت الأجيال السابقة من الرجال الإيرانيين ذوي الأفكار الليبرالية في العادة تولي الاهتمام بقضايا النساء كجزء من اهتمامها الأكبر بقضايا الحداثة والاشتراكية، فإن الجيل الجديد من الرجال الإيرانيين اختار أن يجعل من تطلعات الحركة النسوية تطلعاته.

كان على النساء دوماً تعريف أنفسهن كنساء قبل أن يُقَدمن أيّ رأي، أو قبل أن يجدن لأنفسهن مكاناً في المجتمع البطريركي. لأنه في مثل هذا المجتمع فإن الافتراض الأساسي هو أن الإنسان الذي له رأي هو رجل. وكما يبدو، فهناك اليوم جيل جديد من الرجال النسويين

الذين يواجهون المشكلة ذاتها. ومن أجل أن يجد الرجال مكاناً داخل الحركة النسوية، عليهم هم أيضاً أن يقوموا بتعريف أنفسهم، ويعرّوا الافتراض القائل بأن كونك امرأة هو الأساس لكي تصبح ناشطاً في الحركة النسوية.

وهذا ليس همهم الوحيد، بالطبع، فهم ليسوا أقل من أخواتهم. إذ أصبحوا هدفاً للغضب، والتقليل من شأنهم، وللاتهام من قبل النظام البطريركي والتعرض لكافة أنواع عنفه. وبالفعل، فإن رجال الحملة تعرضوا لما هو أسوأ، لأن النظام لا يحب الرجال النسويين حتى أكثر من نظرائهم من الإناث، ويعتبرهم خائنين للنظام البطريركي.

وعلى أي حال، فإن مواقع الرجال في الحملة تتنامى يوماً بعد يوم. فمن بين مؤسسات الحملة البالغ عددهن أربعا وخمسين، كان هناك رجلان. لكن عدد الذكور تزايد بثبات. ومن بين ستة وثمانين شخصاً انضموا إلى الحملة في الربع التالي، كان عدد الرجال ستة عشر رجلاً. وكما أشار التقرير الداخلي للحملة، فإنه من بين ٣٧٠ متطوعاً ومتطوعة شاركوا في الورشات التدريبية كان هناك خمسون رجلاً.

ومن دون شك، فإن بروز ظاهرة الرجال النسويين في بلادنا، وفي حملة المليون توقيع، سوف يسجَّل في تاريخ الحركة النسوية، وسوف يُحضِر معه انجازات دائمة هامة ليس فقط لهذه الحركة، بل أيضاً لرجال هذا الجيل.

٣

التحديات الداخلية لحملة المليون توقيع

للكثيرات منا، نحن اللواتي كن مؤسسات أو عضوات في حملة المليون توقيع، أن نكون نشيطات في الحركة هو أشبه بحياة حافلة بحد ذاتها بالأحداث والعمل: مفعمة بالتناقضات، وبالأسئلة، والتحديات حد أنه لا توجد هناك بالكاد لحظة ملل.

منذ البداية، لم نكن نعرف حتى إذا ما كنا سنصل إلى أي شيء غير مجموعة فضفاضة من الأفراد اليائسين. الكثير من عضواتنا الأصغر سناً لم ينسبن أنفسهن بشكل خاص للحركة النسوية. بعد ذلك، كانت التعددية الهائلة التي ظهرت بوضوح من خلال عشرات الآلاف من المتطوعات والمتطوعين الذين سارعوا بملء المواقع الخاصة بتوزيع النشرات التي لها علاقة بجمع التواقيع. كان ذلك مربكاً نوعاً ما، لكن كل ذلك ملأنا بالحياة. وقبل أن يدرك أي منا ما يحدث، بدأنا نشعر بأننا نتغير ونتكيف.

رويداً رويداً تعلّمنا أن ندعم بعضنا بعضاً، بالرغم من الاختلافات الواسعة في وجهات النظر، والخلفيات الثقافية، والأعمار. وخلال تلك الشهور الأولى، تعلمنا- الحقيقة أننا ما زلنا نتعلم- أن مرحلة معرفة الفرد لمكانه قد انتهت، وأن هناك إمكانية لأن يكون للهدف نفسه عدة مسارات، وأننا لسنا بحاجة إلى تشكيل إجماع مطلق حول حكاية كبيرة كاملة كي نحرز تقدماً.

نحن أيضاً نمر بعملية استيعاب أن تكتيكاتنا عليها أن تتغير مع الظروف. علينا أن نأخذ قرارات صائبة كل يوم من أجل أن نجد طريقنا تدريجياً، ونتغلب على العراقيل الكثيرة في مسارنا. كل ذلك مرهق، ويجعلنا أحياناً نميل إلى اليأس. لكننا باستمرار نستعيد حيويتنا من خلال وضوح عدالة هدفنا البعيد، وهو إصلاح القوانين المميِّزة. نحن نعرف أنه لا توجد طرق مختصرة، لكننا سوف نعمل في جميع الأوقات على تحسين وضع العدد الكبير من النساء بعزيمة لا تنثني.

في بلد حطمته الأحداث الكثيرة المضطربة، كيف يمكن لأي إنسان أن يتوقع أن يكون لحركة ذات قاعدة عريضة لناشطات اجتماعيات تكتيك ثابت؟ الشكل الجديد للسلوك الاجتماعي الذي استخدم من قبل عضوات الحملة وأعضائها- الممثل في طريقة «وجهاً لوجه» التي تنبثق عن فهم نسوي ظرفي أي «يعتمد على الظروف»- يتطلب مرونة ليس فقط بسبب عدم الثبات الذي يؤثر على اقتصاد إيران والعالم السياسي والمجتمع، ولكن أيضاً بسبب التزام داخلي بالمنهج العملي (البراجماتي)، والواقع المعاش، أكثر منه بسبب المعتقدات والتأملات النظرية. وبناء على ذلك، من الطبيعي أن تكون معظم عضوات الحملة على أتم الاستعداد للنظر بعين ناقدة لتكتيكاتهن، ويبدو أنهن يقمن بمراجعة مستمرة لهذه التكتيكات.

إن الافتراض بنجاح مثل هذه المواقع الظرفية والمرنة يتطلب فحصاً دقيقاً للمواقف العقائدية، والقيم الأخلاقية الموروثة، لأنه، وللمرة الأولى، يكون الهدف الأول من الانخراط الاجتماعي توعية النشطاء، خاصة من النساء، حول مطالبهم/ن، وليس حول إيديولوجيا بعينها، أو هوية محددة.

حركات النشطاء القوية هي عادة عرضة للتوترات الداخلية والانشقاقات، وحملة المليون توقيع واجهت بالتأكيد هذه التهديدات. ومن البداية، شعرنا نحن الناشطات بأننا مجبرات على الاختيار ما بين النخبوية أو الجماهيرية، بين المحلية أو العالمية. بين الوسائل في مقابل الغايات، التراتبية في مقابل أفقية التنظيم، المركزية في مقابل المحليات، والفردية في مقابل الامتثال، وهلّم جرّا. وكان علينا أن نصل إلى بعض الأشكال من التسويات العملية من أجل إدارة كافة هذه التناقضات.

وبالرغم من أن الكثيرات منا شعرن، في بعض الأحيان، بفقدان الأمل واليأس تحت ثقل كل هذه التوترات، فنحن ندرك أيضا أن ما مررنا به في السنوات القليلة منذ أن بدأنا في ٢٠٠٦ بشكل مكثف كان تقريباً هو كل ما مرّت به الحركات النسوية في العالم كلّه خلال القرن

الأخير. لكن ما أخذ الكثيرات سنوات، أو حتى عقوداً، للتعامل معه كان علينا مواجهته في أشهر فقط.

والمدهش إلى حد كبير، أننا نجحنا وواصلنا طريقنا رغم المعيقات. ولولا حملة المليون توقيع، وتشكيلها كحالة ضرورية، فقد كان من الممكن للعملية أن تأخذ سنوات أكثر بكثير، وأن تأخذ منحنيات خاطئة أكثر بكثير مما فعلت. أنا أعتقد أن علينا أن نكون شاكرات لحركتنا الجديدة، التي أعطتنا أكثر بكثير من مجرد القدرة على القيام سوياً بحملة. في الحقيقة، إن السرعة التي استطعنا بها الحصول على مثل هذه الثروة من الخبرة يمكن أن تسمى معجزة.

لقد أصبحنا مثل جيل الحركة النسوية الأول من حيث النضج والتجربة، ومثل الجيل الخامس من حيث الشبابية والديناميكية. وبالنسبة لي، على الأقل، فإن الجسور التي بنيت بين الماضي والحاضر هي مثل أشياء نراها في الأحلام- غامضة وأحياناً مقلقة لكنها أيضاً جميلة.

الهدف أم الرحلة؟ الوسيلة مقابل الغاية

تعلّمْتُ من خلال التجربة أن الهدف هو أشبه بعقد. فمن خلال تسمية الهدف، أو توقيع العقد، أنت لا تغير شيئاً. ما يغير كل شيء هو كيف تعمل لتصل إلى الهدف أو تحقق العقد.

في كل سنواتي كناشطة، كنت مقتنعة على الدوام أن جماليات العالم سوف نلتقيها على مسار الطريق، وأن الوسائل تعلو على النهايات. إنها الطريق التي نسافر بها- وليس المكان الذي نصل إليه في النهاية- ما يمنح الحياة والفرح لرحلتنا. ويمكن أيضاً أن يقول قائل أن الهدف هو طفل الوسائل لأن الوسائل تشكّل النهايات بشكل عميق. لكن الفكرة لا تحمل ثماراً لمجرد أن أحداً يؤمن بذلك. ما هو أساسي ليس مجرد موافقة رسمية جامدة، بل الفهم المتجذر والوجودي للأفكار على مستوى الحياة اليومية. لذلك فإن أحد التحديات الأساسية للحملة هو الحفاظ على التوازن بين الوسائل والغايات.

فمن جهة، تعمل ناشطات الحملة الملتزمات دون كلل باتجاه هدف جمع مليون توقيع لأنهن يخشين أن يؤثر الفشل سلباً على الحركة النسوية. وإذا ما اعتبرنا درجة مراقبة المجتمع البطريركي واضطهاده للحركة النسوية، يصبح هذا الخوف مبرراً: علينا أن نظهر كمنتصرات لأن النقاد الذين يدافعون عن البطريركية في هذا المجتمع الذي يؤمن بالمطلقات سوف

ينقضّ على أي ضعف ويضربنا به كالعصا. لذا نحن بحاجة إلى أن نكون واعيات لهدفنا وأهميته.

رغم ذلك، المسار الذي تمر به حالياً الحركة النسوية هو أكثر أهمية مما ستصبح عليه الحركة في النهاية. النقاد الذين يقيسوننا من خلال قدرتنا على الوصول لهذا الهدف المحدد أو ذاك (مثلاً، مليون توقيع على العريضة) يستفيدون من النزوع التاريخي للناشطات الاجتماعيات أمثالنا للإسهاب في الحديث عن الغايات على حساب الوسائل. إن إصراري على التركيز على الوسائل يعني جزئياً مواجهة النزوع الذي ساد طويلاً في مجتمعنا لتمجيد الغايات دون مبرر. وأملي بتحقيق توازن أكبر ما بين الاثنين سوف ينتصر حتماً.

وعلى أي حال، نحن اليوم ما زلنا نواجه التوتر بين أولئك الذين يصرون على الأهداف وأولئك الذي يؤكدون على المسار. طرف يريد المليون موقّع/ة بأسرع وقت ممكن، بينما يُصرّ الآخرون على أن وجود مليون ناشط/ة في الحملة سوف يكون له في النهاية أهمية أكبر. علاوة على ذلك، هذا التوتر نفسه يعطي الحملة توازناً خاصاً.

إن الحضور النشط للطرفين الفاعلين ساعد في تقدم أنشطتنا. وأنا شخصياً أعتقد أنه من الأفضل أن يستمر جمع التواقيع لمدة خمس سنوات على الأقل، أي حتى عام ٢٠١١ على أقل تقدير. بهذه الطريقة سنتمكن من الاستمرار في التعلم، وسنبين لبلد مضطرب كم هي جميلة طرقنا وإنسانية. أنا أقلق فعلاً إذا أطلنا المدة أكثر من ذلك، فنحن لا نريد أن تفقد ناشطاتنا حماسهن وأن يقصِّرن في الوصول للهدف، مع احتمال تعريض مصداقية طريقة حملة «وجهاً لوجه» إلى خطر لا يستهان به إضافة إلى أشياء كثيرة أخرى.

إلى أين نريد أن نصل، على أية حال؟ وماذا سيحدث بعد الحصول على المليون توقيع؟ علينا أن نقوم بتنفيذ المراحل الأخرى للحملة. لكن من المؤكد أنه لن يكون لأي من هذه المراحل نفس التنوع واللون لما نقوم به الآن، ولن يكون بالإمكان أن تولّد نفس الدرجة من الحماس، أو القدرة على اجتذاب مثل هذه الأعداد الكبيرة من الناشطات من مجموعات اجتماعية لها هذا التنوع الواسع. وما أن نحصل على أسماء المليون السحرية، ربما سنجد أنفسنا وقد اختُزِلنا إلى دائرة صغيرة من المحاميات، أو المجموعات الضاغطة، التي تعمل بدوام كامل، أو ربما نتحول إلى أشكال «نخبوية» أخرى. وإذا كان هناك من طريقة لتجنب مثل هذا القدر، والاستمرار في المحافظة على تألقنا على الصعيد الجماهيري، فعلينا أن نبدأ بالتساؤل «ما المشكلة التالية؟» ومناقشتها منذ الآن.

إن فترة العمل المشترك والمكثف التي نمر بها الآن، سوف تُثبت، في كل الاحتمالات، أنها كانت الأهم في حياتنا كحركة. وعلينا أن نستثمرها بشكل كامل من خلال العمل بين الناس دون خوف، مع محاولات لاستخدام طرق جديدة دون الخوف من الوقوع في أخطاء، تنمية مواهبنا، استثمار الاتصال بين أخواتنا في البلدان الأخرى، محاولات التعرف على بنية الظلم بشكل أفضل بالاستناد إلى تجاربنا مع مختلف مجموعات النساء المحرومات، وتحسين عملنا الفريقي، وتأسيس فرق ثقافية وتنظيم احتفالات في شوارع العديد من المدن، والتعاون من أجل بناء مفردات خاصة بحملتنا، ويمكننا بكل الطرق الاستمتاع بها جميعها، بحلوها ومرّها.

وربما كان أعظم انجاز للحملة حتى الآن أنها جعلت من نفسها مؤسسة على نطاق وطني. فمنذ تأسيسها في ميدان هفت تير في طهران، استطاعت الحملة أن تصل إلى كافة المناطق الإيرانية، من الزقاق إلى عتبات البيوت، في الباصات والقطارات، وفي أي مكان يجتمع فيه الناس. ومن خلال القيام بذلك، رسخت الحملة مثالاً يصلح أن يكون نموذجاً للسنوات القادمة.

الضغط والتأثير مقابل نشر المعلومات

تحدٍ آخر للحملة يتعلق بالموازنة ما بين جهودها في ممارسة الضغط والتأثير على الحكومة، وغيرها من المؤسسات الرسمية والحكومية وجهودها في نشر المعلومات ورسالة الحقوق المتساوية بين الناس بشكل عام. كان هناك خلافات بين الناشطات اللواتي يفضلن الطريقة التقليدية في ممارسة الضغط بهدف تغيير القوانين من الأعلى إلى الأسفل، واللواتي يفضّلن إستراتيجية التفاعل وجهاً لوجه، ونشر المعرفة من الأسفل إلى الأعلى.

بعض العضوات في الحملة يسألن: إلى أي مدى يمكن أن يأخذنا الخطاب الشعبي المباشر حول مساوئ التمييز القانوني؟ وهل الناشطات والناشطون في العمل السياسي والأشخاص الذين ينتمون لأحزاب سياسية ومنظمات يمكن اعتبارهم من بين الذين يجب التحدث إليهم حول تغيير القوانين؟ وهل منهجنا الأفضل هو مخاطبة الناس والبعض من المؤسسة الحاكمة في نفس الوقت؟ وإذا توجهنا إلى تلك المؤسسة الحزبية المعقدة- والتي تتضمن ليس فقط الحكومة، بل أيضا رجال الدين الشيعة والأجسام الدينية القوية والمتعددة- فأي أقسام منها نخاطب، وبأي ترتيب؟ هل يجب علينا أن نمارس الضغط على المنظمات الدولية

غير الحكومية والمؤسسات أيضاً؟ وتساءل البعض الآخر: إلى أي مدى يمكن للنخبة، مهما كانت نواياها حسنة، أن تحقق التغيير، وكم من المظالم تعاملت معها؟ وترى المدافعات عن ممارسة الضغط والتأثير من الداخل أن انخراط المؤسسات الرسمية أساسي، لأن هذه المؤسسات الرسمية هي التي يجب أن تقوم بعملية التغيير في النهاية.

بعض نقاد لعبة ممارسة الضغط الداخلية لا يرفضونها لذاتها بل يعتقدون بدلاً من ذلك أن ممارسة الضغط على بعض مصادر القوة (مثل الحكومة الإيرانية نفسها، على سبيل المثال) هو مضيعة للوقت، ويمكن أن يمنح الشرعية لبعض الأشخاص الذين لا يستحقونها، بينما ممارسة الضغط على مؤسسات خارجية (مثل الإتحاد الأوروبي)، التي تستطيع أن تضغط على الحكومة الإيرانية، يمكن أن تكون فكرة جيدة. وهناك مجموعة أخرى من أولئك الذين يعارضون ممارسة الضغط على الموظفين الرسميين في الحكومة الإيرانية، بسبب تخوفهم من أن تدمّر هذه الممارسة سمعتهم الشخصية. ولا يزال آخرون يوافقون على فكرة ممارسة الضغط على موظفي الحكومة الإيرانية، لكنهم يعارضون فكرة الضغط على الهيئات الدولية.

لكن حملة المليون توقيع، التي لا علاقة لها مع أي مصدر من مصادر السلطة، لا تستطيع بالطبع أن تصنف هؤلاء على أساس جيد أو سيء، شرعي وغير شرعي. وهذه التصنيفات تُطرح على أساس الكيفية التي يخدمون بها أو لا يخدمون المجموعات والأيديولوجيات المتعددة، لذا، لا يستطيعون تجنب شخصية السياسي المتحيز الذي على الحملة تجنبه بشدة.

وبعيداً عن المجموعات المتشككة نوعاً ما بممارسة الضغط والتأثير، والتغيير من أعلى إلى أسفل، نجد أن هناك مجموعات ترفض بالمجمل كل ذلك. هذه المجموعات تعتقد أن التغيير الوحيد الدائم هو التغيير الذي يحدث في قلب المجتمع وثقافته. وإذا ما أتت التغييرات من الخارج أو من أعلى إلى أسفل، مثل التي استحدثت من قبل النظام الملكي البهلوي، فإنه يصبح لها معنى فقط بقدر ما تقوم به الحركات الاجتماعية لمأسستها من خلال الجهود الثقافية والاجتماعية على مستوى القاعدة. ويلاحظ هؤلاء الناس تكراراً أن الشاه السابق أدخل تغييرات كانت لصالح النساء مثل منحهن حق التصويت، بالرغم من كونها بالكاد انتخابات ديمقراطية، لكن، بسبب قلة المتابعة، بقيت حقوق النساء في وضع حرج. التغيير الذي يتم بضغط خارجي، كما يتخوف هؤلاء المتشككون، سوف يواجه نفس الأخطاء- هذا الموقف يصر عليه المتشككون حتى وإن كان بعض منهم يرحب بالجهود الدولية الضاغطة.

ليس لدى كل شخص في حملة المليون توقيع مشاعر حماسية تجاه ممارسة الضغط. في الحقيقة، فإن كثيراً من الأعضاء لا يشعرون بحماس تجاه ذلك بطريقة أو بأخرى، ولديهم، قناعة بترك هذا الموضوع لمن يملك مثل هذه الخبرة والمهارة. هذه المجموعة من "اللامباليات واللامبالين" تميل إلى تبني الاعتقاد بأن التغيير على مستوى الثقافة هو الأكثر أهمية. وتنظر إلى ممارسة الضغط على أنه غير مناسب، لأنه على الأغلب، وبحكم التعريف، لا يمكن للتغيير أن يستمر إلا بواسطة أشخاص من الداخل أصلاً، بمعنى البدء بقوة كافية لتتعامل معهم المؤسسة الدينية بشكل جدّي.

عملية ممارسة الضغط لها منطق متعدد المستويات خاص بها. فالموظفون الرسميون، والذين هم مصدر قوة، سيصغون إلى حملة المليون توقيع ما دامت تجعلهم يشعرون بأنهم أكثر قوة، ولا أبعد من ذلك. إن مجرد الحديث مع البرلمانيين أو من هم في السلطة لا يعتبر كافياً، فممارسة الضغط تتطلب التأثير على تبادل علني للسلطة على المستوى الاجتماعي، ولا يمكن أن يكون مؤثراً بغير ذلك. ممارسة الضغط تتطلب فهماً لعلاقات القوة، وتتطلب، بشكل خاص، تقديراَ عميقاَ للكيفية التي تؤثر بها الشروط والظروف الخاصة على توازن القوة. إن طريقة وجهاً لوجه التي تستخدمها الحركة في "لعبتها الخارجية" في التعليم الجماهيري ورفع الوعي قد تبدو سطحية إذا ما استخدمت في عملية ممارسة الضغط (ممارسو الضغط يتحدثون مع الموظفين الرسميين وجهاً لوجه). الواقع الفعلي هنا مختلف تماماً. فعند المحادثة الشخصية، يمكن للموظف الرسمي أن يوافق على موقف تتبناه الحملة. لكن حتى لو كانت هذه الموافقة تشير إلى تغيير حقيقي في رأي الموظف الرسمي، فإن هذا لا يعني أنه سيغير سياسته، بما أن سياسات الموظفين الرسميين حين يكونون في الوظيفة تتشكل بتأثير أقل بآرائهم الشخصية من تأثرها بوجهات نظر الحزب الرسمي أو المجموعة السياسية التي قرروا الالتزام بها.

الحركة الضعيفة لا تستطيع ممارسة ضغوط جدية، وفي نفس الوقت، لا تستطيع أن تحصل على القوة التي تحتاجها من فعل ممارسة الضغط. لكن في حال أصبحت الحركة قوية بما يكفي، فإن مجالات ممارستها للضغط ستأتي في وقتها الصحيح، باعتبار أن موظفي الحكومة، الذين يراقبون تحول توازنات القوة، يصبحون أكثر تقبلاً لجهود الحركة على هذه الجبهة. إن حملة المليون توقيع من خلال توسيع "لعبتها الخارجية" وتحسينها لاستدعاء الرأي العام، تسعى إلى دعم مطالبها بشريحة من الرأي العام ودعم شعبي قوي بما يكفي ليلفت نظر صناع القوانين فيبدأون بمناقشة موضوع الإصلاح القانوني مع ممثلات من الحركة النسوية. إن العمل مع كل إمكانية متوفرة في المجتمع لبناء مثل هذه القوة هو

واجب على الحملة مواصلة القيام به إذا ما أرادت أن ترى هدفها في الإصلاح القانوني قد تحقق في النهاية.

الآثار المبكرة لهذه العملية بدأت تترك وقعها. المجلس السابع، الذي استمر منذ ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٠٨، شهد تقديم المقترحات التالية للمناقشة في البرلمان: قانون المساواة في الإرث بين الزوج وزوجته، المساواة في الديّة بغض النظر إن كنا أمام رجل أو امرأة، التساوي في قيمة الشهادة القانونية للرجل والمرأة (بحسب القانون الإسلامي والقانون الحالي الإيراني، تعتبر شهادة الرجل معادلة لشهادة امرأتين)، والسن القانونية لعقوبة الأطفال (في إيران يعدم الأطفال). وتشير التقارير أن المشرعين واعون لحملة المليون توقيع وأن مطالبها نجحت في كسب آراء مؤيدة من السلطات الدينية وقامت بخطوات ضرورية لتمرير القوانين.

النزعة الفردية مقابل الامتثال

في الوقت الذي كانت الحركة النسوية الإيرانية تمارس الضغط من أجل تحقيق نفس مطلب المساواة طوال قرن من الزمن، فإن التاريخ المضطرب الذي مرت به إيران خلال تلك الحقبة عنى أنه صار لزاماً تغيير الكيفية التي مورس بها الضغط من أجل حقوق المرأة، بحيث تتكيف مع التوترات الجديدة. فبالإضافة إلى مشاكل المسار في مقابل الأهداف، ومنهجيات "الداخل" في مقابل منهجيات "الخارج"، هناك مشكلة أخرى أسميها الطموح مقابل الاستقامة. وهذه تؤثر على أكثر من حملة المليون توقيع، وتطال بالطبع حركة النساء الإيرانيات ككل. ومن المحتمل أن الحملة تستشعر ذلك بقوة، بسبب الأعداد الكبيرة للنساء الشابات الموجودات في مواقع الحملة.

بينما كانت النزعة السائدة بين الجيل الثالث للنسويات الإيرانيات تمجد العضوية والامتثال، يبدو أن النزعات التي سادت بين الجيل الخامس هي الفردية مع شعور بعدم الثقة بالنخب حد الرغبة في "قتل الشخص لمعبوده" بالمعنى المجازي. وتبذل الحملة والحركة النسوية بشكل عام قصارى الجهد لإيجاد صيغة توفق ما بين الناشطات المتطرفات من الممتثلات بصورة عمياء والناشطات المتطرفات ذوات النزعة الفردية دون هدف. وبما أن معظم ناشطاتنا لسْن ممتثلات بالمطلق ولا متطرفات بنزعتهن الفردية، يجب أن يكون ذلك في منتهى السهولة. مع ذلك، فإن تحليل الوضع يمكن أن يساعد هنا.

الناشطات الأصغر سناً، الطَموحات والمتمركزات على الذات، يمكن أن يكنّ نتيجة لردة فعل مبالغ فيها على جو المجتمع الخانق الذي ترعرعن في وسطه. لكن تمجيد العضوية القويمة، التي تبدو أكثر ملاءمة للأكبر سناً، نبعت من فترة كان فيها للطموحات السامية والقصص العظيمة أهمية أكبر من حياة الناس الحقيقيين- هذا المنظور هو الذي ساعد في تمهيد الطريق لثورة دموية.

وإذا كان لكلا النزعتين مشاكلهما، فهل من الممكن مع ذلك أن يبلغا، سوياً، أكثر من مجموع نقائصهما؟ أنا أعتقد أن التجارب التي لا تقدر بثمن للجيل الثالث يمكن أن تطبق على عالم الجيل الخامس الذي يخطو بخطوات سريعة. والحملة ليس وحدها من ستستفيد من ذلك، بل مجمل الحركة النسوية أيضاً. وفي الوقت الذي نقوم فيه بجمع المليون توقيع، تستمر الحملة في استقطاب المتطوعات والمتطوعين من الشباب في كافة أنحاء البلاد، وتصبح معروفة بقدراتها، وتصميمها، ومعتقدها- عندها هل يمكننا القول أن الحملة خطت خطوة باتجاه مساواة مستدامة للنساء؟

وعلى أي حال، ما هو الحافز الحقيقي الذي يدفع الحركة النسوية المستقلة، عدا عن الاعتراف بالهويات الفردية للناشطات النسويات؟ أليس الهدف من الحملة أن نبين للمجتمع ما تستطيع النساء الفرديات القويات والفريدات فعله؟ النساء اللواتي يستطعن أن يحرسن حلم الحرية في قلوبهن ويمررنه إلى قلوب أطفالهن، النساء اللواتي سوف يجدن، في كل الأحوال، الشجاعة الفردية في ظل أقسى الظروف، والقناعة الراسخة للوقوف ضد كل الفتوّات من دون أن يفقدن أنفسهن؟ هذا هو نوع الفردية التي يتم إنكارها دائماً على النساء.

في نشاطات المجموعات حيث يكون الرجال مشاركين، يتم إسكات المرأة الإيرانية دائما ويُدفع بها في الظلّ. فلم يُتَح لها أبداً أن تكون في موقع اتخاذ قرارات مهمة، وأُنكر عليها المشاركة المتساوية في شؤون الحياة الخاصة والعامة، وشُجعت دوما على الاحتفاظ بأفكارها لنفسها. والآن ماذا علينا نحن، وارثات التاريخ البطريركي، فاعلات في مجموعاتنا الأنثوية؟ هل عدْلٌ ما نقوم به من تكرار هذا الاختناق للفرد، ومنع النساء الشابات من توكيد ذواتهن؟ أليس جديراً بنا، بدلاً من ذلك، أن نعلن للمجتمع كلِّه، إلى جانب نشاطات المجموعة، الهويات المستقلة للنساء: الكاتبات، الفنانات، المديرات، صانعات السلام، المنظِّمات، والعاملات الاجتماعيات؟ هل سنبقى إلى الأبد محكوماً علينا أن نماشي الثقافة الإيديولوجية السائدة في استرضاء السلطة والخطاب الموجّه للشعبية الكاذبة التي تسود

الثقافة الوطنية في إيران ما بعد الثورة؟ هل على النساء اللواتي ضحّين دائماً بهوياتهن وتدبرن أمورهن بالقليل القليل دون أن يطالبن بأي تقدير لعملهن، أن يُدمجن مرة ثانية دون أسماء في كيان أكبر مثل حملة المليون توقيع؟

التواضع الذي يبرر أخلاقياً، والتمجيد لحالة الاستكانة عند الإناث، والتعامل معهن كأنهن غير موجودات، ربما كان لها جذور ثقافية قديمة، لكنها بالتأكيد قاتلة لحملتنا. إنها المؤسسات الإيديولوجية – الأحزاب المتعددة والأنظمة- التي طالما تبنت الامتثال السلبي، لأنها كانت دائماً تريد جنوداً جيدين وحملان قرابين لكي ينفذوا الخطط الخطرة والكبيرة التي تخدم الطموحات المغالى بها. إن حركتنا تتشارك بروحية مختلفة تماماً. فهي تتشكل من أفراد التحقوا بها بإرادتهم الحرة من أجل السعي لتحقيق مطالب الحد الأدنى القانونية من خلال الوسائل السلمية. حملتنا لا تحتاج جنوداً- فكم بالحري إذا كانت النوعية غير معروفة- كما أنها لا تتطلب تمجيد الامتثال. حملتنا لا تعتمد على تسلسل هرمي لتوجيهها. الثقافة التي تُمجِّد السرّية وعدم ذكر الأسماء هي ثقافة داعمة للاستبداد. ووصول مثل هذه الثقافة لمواقع القوة ضمن حملة المليون توقيع سوف يفسد بالتأكيد الحملة ويجرّها لحتفها.

وهذا لا يعني القول بأن التمجيد الطموح للذات هو أفضل. فهذا أيضاً، سوف يقود الحملة نحو نهاية قاتلة. والنهاية في هذه الحالة طريق غير معروف من التجزئة والانقسامات التي تؤججها الحزبية. لقد بينت التجربة أن تمركز بعض النساء الشابات حول الذات يمنعهن من العمل بشكل جيد مع الآخرين. وللمفارقة، فإن التمركز حول الذات يمكن أن يؤدي إلى نفاذ استقلالية الناشطات، لسبب بسيط هو أنه ما من امرأة تستطيع بمفردها هزيمة النظام البطريركي. وإذا ما حاولت ذلك، فسوف يسحقها بالمعنى المجازي، وإلا فبالمعنى الحرفي. وفي أحسن الأحوال سوف يتركها بمشاعر مستنزفة ومتشككة حول آفاق التغيير الحقيقي. وفي الحالتين كلتيهما، ما يبدأ بذاتية غاضبة ينتهي بهزيمة على يد النظام المستبد.

التواضع المبرر أخلاقياً يقمع النزعة الفردية، والذاتية تقوِّضها من خلال العزل الذي تفرضه الذات على نفسها. وبينما حملة المليون توقيع تحتاج إلى نساء معتزات بأنفسهن، مستقلات، ولسن خاضعات بشكل مفرط للآخرين بسبب الامتثال الذي لا داع له، فإن عليهن، في نفس الوقت، أن يدققن في القوانين، وأن لا يعزلن أنفسهن عن الآخرين بالتمركز حول أنفسهن.

لولا طاقة الناشطات الشابات من الجيل الخامس وحماسهن، ما كان ممكناً لحملة المليون توقيع أن تكون. وعلينا نحن اللواتي نملك خبرة أكبر أن نتذكر ذلك، وأن نفعل كل ما

نستطيعه من أجل التأكد من أن الفئات الشابة تُرى وتُسمع. إن روابط الحملة الأساسية مع الفئات الشابة في هذا البلد الشاب ديمغرافياً لا يمكن إلا أن تكون ذات فائدة، كما هو حال التعددية الداخلية في حركتنا، والثقة بالنفس.

إن المهارة والإبداع والتصميم لزميلاتنا الأصغر سناً كانت واضحة منذ الأيام الأولى للحملة. فقد كنّ هنّ ضمان استمراريتها، وهنّ من جَلبن لها الأعداد المتزايدة باستمرار من متطوعات جديدات، وهن من نشرن رسالة العدل والمساواة في مختلف المحافظات، وفي العديد من المرات كن يغطين كلفة رحلاتهن، وهنّ اللواتي خلقن الصفحات الإلكترونية وأدرنها بنجاح للحملة. فئة الشابات هن من أسسن شبكات عنكبوتية واسعة، وهن من دفعن باستمرار ثمن اعتداءات السلطات عاطفياً وجسدياً. وقد قمن بذلك كله من خلال التجربة والخطأ، وهذا حتميٌّ في مشروع بهذه الجِدة.

إن وضع الأساس لمساعدة النساء الشابات لتنفيذ أنشطتهن يجب أن لا يكون صعباً. علينا أن نفهم شخصياتهن الواثقة والمعتدة بالنفس. علينا أن نُقرَّ بقدراتهن الإلهامية التي لا تكل في خلق علاقات مع الناس، وفي تأسيس النشرات والمجلات، والصفحات الإلكترونية، وغيرها، وإدارتها بديمقراطية. علينا قبول هذه الإمكانات باعتبارها الأجدر والأولى بالتقديم، وأن ننتقدهن أقل، وأن لا نكون حادّات كثيراً معهن عندما لا يبدين الاهتمام الكافي بنصائحنا نحن الكبار، وأن لا نتذمر عندما يتخذن قرارات دون التشاور معنا مسبقاً. استقلاليتهن يجب أن تسبب الاعتزاز، لا الإدانة.

علينا أن نشجّعهن بأن يتولّين مثلا إدارة حلقات النقاش بأنفسهن، والاحتفالات الخاصة بالحملة في طهران وفي المحافظات، وأن نُفرد مكاناً لهن لتقديم الخطاب الأساسي في المؤتمرات وعرض الأفكار الجديدة. يجب أن نقويهن ليشكّلن مجموعاتهن الخاصة بالقراءة والبحث، وأن نساعدهن على نشر إنتاجهن الفردي وأن نزودهن بالمساعدة البحثية والترجمة لكتاباتهن. وعندما ننتقد تحليلهن، علينا أن نفعل ذلك بلباقة وتعاطف. وحتى الآن، عدد النساء الشابات اللواتي كتبن بشكل جيد في العلن عن أفكارهن وتجاربهن قليل، لكن أولئك اللواتي فعلن ذلك كتبن بشكل جيد، وعلينا أن نشجع الأخريات على الانضمام إليهن.

فرصة ممتازة لكن محدودة

إن حملة المليون توقيع، والأهم فيها عضواتها الأصغر سناً، تشق طريقاً. فهي تبين كيف يمكن اتخاذ خطوات ليس فقط «من أجل» النساء، بل «معهن». توجد الآن فرصة من أجل أن يستمر نموذج الحملة في ما يتعلق بانخراط النساء خارج الظلال التي وضعتها القيم الرسمية والفصائل الأيديولوجية، وأن ينتشر هذا النموذج بين الحركات النسوية، وربما بشكل أكبر في المجتمع الإيراني عموماً. إضافة إلى ذلك، فإن الرأي العام يركز على خطاب عدم التمييز والمساواة بطريقة وبدرجة غير مسبوقة. العناصر التي كانت مغُيبة في الحركة النسوية تحركت لتجعل صوتها مسموعاً مما جعل بعض القوى القريبة من النظام بالتفكير بالطرق التي يمكن من خلالها كسر حالة الجمود القانونية القديمة، وتقديم قراءات جديدة للنصوص الدينية التقليدية. حتى البرلمان، كما رأينا، بدأ يدلي بدلوه في هذا المضمار.

لكن الفرصة التي خلقها مثل هذا الوضع محدودة، ولن تدوم إلى الأبد. وهي تعتمد بقوة على الالتزام المستمر والحماس الذي تحمله العضوات الأصغر سناً ذوات العقلية المستقلة في الحملة. المحافظة على هذا الالتزام أمر هام. لكن ما يهم أكثر من بقاء النساء الشابات النشيطات في الحملة هو ما يتعلمنه أثناء وجودهن معنا. فإذا كان التزامهن بالعدالة يتفاعل مع معرفتهن المتنامية، فإنهن سوف يجدن دائماً عملاً جيداً يقمن به حتى وإن تركن خلفهن انتسابهن الرسمي لحملتنا.

في إيران المعاصرة، سارت الجهود لإقصاء هذا أو ذاك "الآخر" مراراً جنباً إلى جنب مع اتهامات مبتذلة بـ "الإساءة" و"المسيئين". إن نزعة مفردات الصراع الفصائلي المر بدأت تشق طريقها إلى داخل الحركة النسوية، وهذا أمر علينا معارضته. مفردات القتال المستخدمة كأسلحة بلاغية في صراعات القوة يجب أن لا يكون لها حضور في أحاديثنا. حملتنا ليست حول القوة والموقع، لكن حول العدالة المجردة. ونحن في الحركة النسوية يجب أن نصلي لله من أجل الآخرين، بحسب ضمائرهم، لكي يتقدموا وينضموا إلى حملتنا. وإن كان لدينا ممارسات سياسية، فهي ممارسات سياسة الإضافة، وليس التقسيم.

بالنسبة للتخوفات من أن مجموعات أخرى أو أحزاب سياسية قد تسعى لاستغلالنا من خلال تقديم الدعم لحملتنا، فقط لمجرد الوصول إلى كسب رضا الناخبين، أقول: فليتفضلوا، دعوهم يتنافسون من منصتنا ويربحون! فإذا كانت دعوانا ستصبح بهذه القوة، فلن يهم حينها إذا ما كان هذا السياسي يتفق معنا حقيقة أم لا، ما دام يعرف أن الناخبين/ات معنا، وأن الناخبين/ات له بالمرصاد.

في إيران، إن أي حركة تصبو إلى تأثير واسع يجب أن تناضل أيضاً مع عامل توتر آخر، وهذا النوع من التوتر جغرافي في طبيعته. سأعود بالطبع إلى الشكوك والكره الذي تقاذف العلاقات بين العاصمة والمحافظات. حتى في الحركة النسوية، هناك غالباً ذكريات مريرة وعديدة لسيطرة طهران مراراً، وإعاقتها لتطور المواهب المحلية، وإخراسها لعزيمة العمل الجدي للناشطات المحليات.

وفي هذا، فإن الحركة النسوية، لسوء الحظ، كررت نمط المركزية المتشددة والتأكيد الزائد على التراتبية التي تموضعت طويلاً في قلب الحاكمية في إيران، وتكرست في نظام بعد نظام. وكنا نأمل أن تكون هذه المجموعات غير الحكومية قد تعلمت قبل الآن أن تكسر هذا النمط غير الديمقراطي وغير الصحي، لكن يبدو أن هذا ليس واقع الحال.

وفي مواجهة التهميش المتضمن في الطريقة المركزية لطهران في القيام بالأشياء، من الطبيعي أن تكون مشاعر الناشطات في المحافظات أكثر مرارة. ومعهن الحق في أن يثبتن أنهن قادرات على العمل باستقلالية في تعاملهن مع ظروفهن المحلية. إن إحساسهن بالمبادرة يجب أن لا يُخنق، واعتمادهن على أنفسهن يستحق التشجيع. إن أي حملة ديمقراطية فعلية تتم على صعيد وطني لا يمكنها أن تتقدم بطريقة غير تلك. ومن ناحية عملية، فإن استفادة الحملة ستفوق معاناتها إذا تم احترام الإبداع الحر لعضواتها- أينما تواجدن- بدلاً من تسفيهه. وبهذه الطريقة كما بغيرها، تُجسِّد حملة المليون توقيع شيئاً جديداً في تاريخ بلادنا.

إن بنية الحملة التعددية واللامركزية تساعد على نمو الاستقلالية على مستوى اللجان المتعددة، والمؤسسات، وحلقات الناشطات. وتُشَجّع عضوات الحملة أن يكنّ دائماً يقظات لطرق جديدة مبدعة لإرسالها إلى الناشطات في طهران وفي المقاطعات كأدوات أفضل لأنشطتهن الذاتية المستقلة.

وبهذه الروح، حثت الناشطات من طهران مجموعات المقاطعات ليس فقط للمشاركة في صفحة الحملة الإلكترونية الرئيسية، بل أن يحتفظن أيضاً بمواقعهن المستقلة. وفي حال النقص في الموازنات يمكن أن تستخدم المدونات الإلكترونية من أجل بث الأخبار حول ما تقوم به الناشطات في المقاطعات. إن الزيادة في مثل هذه المواقع والمدونات لا تجعل الحملة أكثر انفتاحاً وتنوعاً فحسب، بل تعطي الناشطات من المقاطعات أيضاً فرصاً أكبر من أجل إتقان مهاراتهن في الإدارة والتواصل.

وباعتبار أن البنية الداخلية لحملة المليون توقيع تسير باتجاه التعددية والانفتاح، فإن التنسيق والوحدة لناشطاتها يتحسن بالفعل كلما مضين قدماً في النضال من أجل نيل حقوقهن. هذه الحرية والاستقلالية بين متطوعات الحملة يجب أن تضيف إلى رضاهن وهدوء بالهن- وهذا بحد ذاته ليس بالأمر الهين.

وكما أن الناشطات في طهران لا يهدفن إلى قيادة الحركة النسوية العالمية، أو أن يذبن فيها، فهكذا هن الناشطات في المقاطعات اللواتي يعتبرن أن حركاتهن المحلية هي مساوية للحركة المؤسِسة في طهران. وهن سيرفضن أي تخطيط تراتبي تنظيمي تكون قمته في طهران على نفس أسس الحاجة والحق في الحفاظ على استقلاليتهن المحلية.

هذه الحملة واسعة ومرنة بما يكفي للسماح لكل أنواع الإبداع والنشاط التطوعي. هذه المرونة، التي لم تشاهَد في أي من النشاطات المرتبطة بالحركة النسوية، هي أفضل ما يميز الحملة.

بالإضافة إلى الناشطات المحليات المستاءات من طهران، هناك النساء اللواتي يشعرن باعتماد كبير عليها. هاتيك النساء يمكن أن يصبن بخيبة أمل عندما تدعوهن طهران للمشاركة في المشاورات، لأن الدعوة تدل على اعتراف بأن المركز لا يملك كافة الأجوبة. الناشطات في مقاطعتي كركان وتبريز عالجن هذه المشكلة عن طريق إنشاء بنية اتصال مع طهران تسمح للناشطات المحليات بالاحتفاظ باستقلالهن وفي الوقت نفسه التنسيق مع الأخريات في طهران. ويمكن للفروع الأخرى للحملة في المقاطعات الإفادة من دراسة الإبداعات الريادية بين هاتين المقاطعتين.

التنظيم: محكم لكن ليس ضيقاً

في اجتماعنا العام الثاني للحملة، دافعت متحدثة عن بنية تنظيمية محكمة، وأثارت بذلك عاصفة احتجاج من قبل متحمسات من الحاضرات اللواتي كن ضد الفكرة، ورأين أن درجة التنظيم التراتبي والمركزية المقترحين سيكونان بعيدَين عن النسوية. والمثير للاهتمام، أن موضوع الضعف الأمني جاء متأخراً في ذلك الاجتماع. وبعض من اللواتي هاجمن فكرة المسوؤليات الواضحة ككمين بطريركي نهضن ليستفسرن: لماذا لم يتنبأ أحد بهذه المشكلات ولِمَ لمْ يتم اتخاذ إجراء بهذا الخصوص؟ إن كيفية صنع قرارات في ظل غياب أي هيكلية

وتنسيق أنشطة، وفي غياب أي تنظيم معرّف، سوف يبدو بالتأكيد مربكاً.

التحدي الحقيقي هنا، أنه عندما تُطرح هذه القضايا، معظم الناشطات في الحملة يفكرن أقل في تناول المهام التنفيذية وأكثر في العلاقات بين مختلف المجموعات والأشخاص. بالتأكيد نحن الناشطات علينا أن نعمل من أجل خلق طرق لإدارة العلاقات داخل المجموعة التي تكون فيها العلاقات متحررة من الهيكلية التراتبية قدر الإمكان. لكن كيف يمكن تحقيق ذلك؟ كيف يمكن للمسؤوليات والحقوق أن توزَّع بطريقة أفقية أكثر منها عمودية، مفتوحة أكثر منها ضيقة؟ السؤال هو أيضاً، كيف يمكن لفرد أن يعطي للجميع حقوقاً وفرصاً متساوية لاتخاذ قرار، بينما هو، في نفس الوقت، يصر أن البعض لديهم مستويات خاصة أو أنواع من المسؤوليات (لأسباب أمنية تتعلق بالتنظيم على سبيل المثال!)؟ كيف يمكن لحركة من المفروض أنها نُظمت بطريقة حيوية، في كافة أنحاء البلاد، بغض النظر عن كيفية استقلاليتها، أن تتجنب ظهور بنية هيكلية تراتبية؟ هل يمكن تعريف الحد الأدنى من التنسيق الديمقراطي والانضباط الداخلي لنشاطات المتطوعات؟ وأخيراً، كيف لحملة المليون توقيع أن توفق ما بين مبدأ إدارة المجموعة والمسؤوليات الشخصية والالتزامات المختلفة؟

وسط هذه الأسئلة والغموض، يبدو أن ناشطات الحملة تمكّن من الإمساك ببعض جوانب هذه القضايا من خلال خلق نقاط اتصال متعددة حيثما تصنع القرارات. أي أنهن يملكن صلاحيات محددة لصنع القرار من أجل الأمور التنفيذية، وحتى الحد الأدنى من صنع القرار يتم اقتسامه بين اللجان المتعددة داخل الحملة في ترتيب خاضع لإعادة التفكير المستمر. إن ترك أبواب النقد مفتوحة هكذا له مخاطره، لكن بالإجمال، يبدو أن الأمر يستحق. تكتيكات أخرى من أجل الحماية من الانزلاق للهيكلية تتضمن الإكثار من المجموعات الصغيرة التي تم تمكينها لتتخذ قرارات بالإضافة إلى تبادل منتظم للمسؤوليات بين المجموعات والأشخاص من أجل أن لا تبدأ أي ناشطة بالمطالبة بمساحة معينة كما لو أنها مجال "لها" أو مجال "لنا". .

إن تطلعات الحملة لأن تكون لها هيكلية غير تراتبية قدر الإمكان، وأن تدير نفسها بوسائل ديمقراطية، سوف يخلق، دون شك، واحداً من أهم التحديات وأكثرها صعوبة. إن مجتمعنا مليء بالتراتبية التي تتمتع بشرعية كاملة ومَقدرة خاصة على إعادة إنتاج نفسها. نحن ندرك أننا لا نستطيع أن نعزل أنفسنا عن تأثير مبدأ التراتبية، لكننا نفعل ما بوسعنا كي نحتويه، ونتجنب إعادة إنتاجه.

الديمقراطية ليست شيئاً نستطيع شراءه في بازار. إنها عملية يمكن أن تأخذ سنوات، وحتى أجيالا، من التجربة والخطأ إلى أن نتعلمها ونتقنها. نحن نستطيع أن نترجم الكتابات الديمقراطية ونضعها في أوساطنا بيسر، لكننا لا نستطيع فعل ذلك عندما يتعلق الموضوع بالسلوك الديمقراطي وطرق التواصل. وعلى أي حال، علينا أن نستفيد من كل التجارب قدر استطاعتنا، ونعمل من أجل الإصلاح التدريجي في العلاقات التراتبية وغير الديمقراطية.

هناك مسألة أخيرة تتعلق بالحياة الداخلية لحملة المليون توقيع التي كان علينا التعامل معها ولها علاقة بسعة مساحة اتخاذ القرار ومجاله. والسؤال كان: هل يعتبر إلغاء أصوات أعداد كبيرة من ناشطات الحركة الملتزمات من خلال اقتراح تصويت فردي، ديمقراطياً؟ اللواتي عارضن تلك المساحة الواسعة لاتخاذ القرار وفق مبدأ الديمقراطية الليبرالية انطلقن من أن ذلك سيؤدي إلى أن يتحول حق الأقليات في النهاية إلى أقلية الشخص الواحد (أي الفرد). فدائما هناك بعض الحقوق التي يجب الحفاظ عليها مهما كانت الأغلبية كبيرة، وتلك الحقوق لا يمكن إلغاؤها أو سحبها من الأقلية.

المناقشة انتهت بملاحظة ديموقرطية تعاملت معها الحملة كمبدأ يتطلب الموافقة فقط على مجموعة من المبادئ والقيم المرسومة بدقة، وهذا لا يحتاج من أي ناشطة أن تنتمي إلى أي شيء عدا هذه المبادئ والقيم. وهذا التوجه يمنع إلى حد كبير استثناء أي شخص، وبالتالي وضع العراقيل في طريق الفصائلية، باعتبار أن الفصائل غالباً ما ترغب في منع بعضها البعض. الدوائر المناطقية داخل الحملة تستطيع أن تصنع قراراتها بنفسها حول كيفية رسم خطوط العضوية، لكنها لا تستطيع أن تتوقع أن مثل هذه القرارات ستذهب أبعد من ذلك- إلى مدينة مختلقة، على سبيل المثال.

وباختصار، أنا أرى أن مكاننا ودورنا مثل ذلك الذي يجري في سباق مراحل، خاصة هذا السباق الذي بدأ منذ بداية القرن. إن دورنا هو الركض باتجاه هدف المساواة كأفضل ما نكون منسجمات مع قدراتنا على تمرير الحملة- التي هي ليست لنا، لكننا نتمسك بها كأمانة- إلى شريكاتنا الأصغر سناً في الفريق اللواتي يجب عليهن مواصلة هذا السباق النبيل والصعب للمرحلة القادمة.

٤

حملة المليون توقيع والحركات الأخرى

حملة المليون توقيع لا تعمل في فراغ، وعليها أن تسأل نفسها باستمرار كيف يمكن لها أن تتفاعل مع حركات اجتماعية أخرى وأحزاب سياسية (ناهيك عن الحكومة) دون أن تفقد استقلاليتها.[٣٢] ويرتبط إلى حد كبير بهذا الموضوع دور الرجال في الحركة.

ومن بين هاتين المسألتين، فالثانية هي الأسهل للحل على الأرجح. فالنساء يتفوقن عددياً في حركة النساء الإيرانيات، كما هي الحال في مثل هذه الحركات في العالم. لكن في مجتمع يتسم ببيروقراطية عالية مثل إيران، حيث تتوفر لدى الرجال إمكانية عالية للحصول على مهارات إدارية وتنظيمية وخبرات، فإن وجود عدد من الرجال في الحركة من أجل المساواة القانونية للنساء، مهما كان صغيراً نسبياً، يمكن أن يثير القلق لدى النساء نتيجة لمزاحمة الرجال الذين قد يحتلون أماكن النساء الأقل خبرة في المواقع القيادية الرئيسية.

من الواضح، أن على الحركة النسوية، من منطلقيّ المبدأ والجانب العملي، التوجه لأكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع الإيراني. وعندما نتحدث عن أكبر عدد، فإن هذا يتضمن نصف المجتمع الذي يتكون من الرجال. لا يجب أن يتم تثبيط عزائم الرجال الذين ينضمون إلى النضال من أجل مساواة النساء باعتبارها مسألة مبدأ. لكن، من ناحية أخرى، فإن القلق من أن تخسر النساء السيطرة على حركتهن له أساس منطقي.

ومن أجل تحقيق التوازن بين هذه الاعتبارات، على المنظمات النسوية أن تتوقف من وقت لآخر لتقييّم الدور الذي يلعبه الرجال في المراتب المختلفة. وفي بعض المحطات- مثلاً، في بداية تاريخ مجموعة نسوية- ربما أمكن لوجود الرجال أن يهدد بخنق تطور المهارات القيادية لدى النساء، لكن في مجموعة أكثر نضجاً، قد لا يكون للرجال مثل هذا التأثير. وعلى أي حال، على النساء أن يصنعن تاريخهن المستقل وتقاليدهن، ويدرن نشاطاتهن. ومتى فعلن كل تلك الأشياء، لن يكون لديهن بعد ذلك تخوف أو مشكلة من مشاركة الرجال. يمكن للنساء أن يعتمدن على أنفسهن، ويجب عليهن ذلك، وأن يخضن التجارب، ويكتسبن الخبرة دون تدخل الرجال، لكن بعد اكتساب الخبرة الكافية، عليهن أن يبحثن عن حلفاء من بين الرجال لقضية المساواة.

وبالعودة إلى العقدين الأخيرين، نجد دليلاً مطابقاً لعملية التطور هذه. ومع الانتشار الواسع لفكرة المساواة أمام القانون، ومع نهوض جيل جديد من الرجال الذين يؤكدون على المساواة، فإن حملة المليون توقيع تشعر بالفخر لكونها تمكّنت من استقطاب مشاركة الذكور في الحملة.

على الناشطات اللواتي يساورهن القلق حيال وجود الرجال كتهديد لاستقلالية الحركة النسوية ونزاهتها أن يتوقفن قليلاً أمام أنفسهن ليكتشفن أن التهديدات قد تأتي أيضاً من النساء. إن اقتصار مجموعة ما على إناث لا يثبت بالضرورة أنها تعمل من أجل تقدّم النساء. وعلى سبيل المثال، فإن المجموعات النسائية التي هي من صف الحكومة تضع، كالعادة، مطالبها العقائدية الأكثر تديناً فوق مشاكل النساء. نفس الشيء ينطبق على المجموعات اليسارية التي سوف تقوم بالأمر ذاته عندما يتعلق الأمر بأجنداتها الموجِّهة. وفي الحالتين، تتراجع النساء واحتياجاتهن إلى الخلف لحساب بعض الأفكار الأخرى التي تهم هذه المجموعات أكثر من غيرها. وبالرغم من أن هناك أوقاتاً تلتقي مثل هذه المجموعات في قضية مشتركة مع الحركة النسوية، وحتى أنها تعطيها أبعاداً جديدة هامة، فإن حصولها على أدوار قيادية في الحركة يمكن أن يهدد استقلاليتها بشدة.

التفاعل مع الأحزاب السياسية

السؤال الأكثر تعقيداً من ماذا نعمل بخصوص الرجال، هو إن كان مناسباً أن نتفاعل مع الأحزاب السياسية، أو مع المجموعات شبه الحزبية، وكيف؟ الثقافة السياسية الإيرانية هي

ثقافة أبوية بشكل كبير، وانتشار وجهات النظر الأبوية داخل الحركات السياسية المتعددة، الفصائلية، والأحزاب يجعل إدماجها في حملة المليون توقيع صعباً.

لذا، ومن أجل الحصول على حقوق متساوية للنساء، على الحملة أن تجد وسائل ملائمة لنشر رسائل المساواة والمعاملة العادلة بين فئة الأحزاب، وذلك يعني عملياً إدماج الأحزاب في الحملة. ومفتاح تحقيق ذلك دون أن نصبح معتمدات عليهم، هو الحصول أولاً على الشرعية المستقلة ضمن المجتمع الإيراني بشكل عام.

على عضوات الحركة اللواتي يخشين استغلال الفصائل لهن أن يكن حذرات فلا يسقطن "ضحية" الشفقة على الذات (أكان ذلك بوعي أو من غير وعي) لأن هذا يمكن أن ينتهي إلى تصوير النساء كطفلات يائسات قد يحتجن أيضاً للرجال، ولحكومة مسيطر عليها من قبل الذكور، للأخذ بأيديهن. القلق حول الاستغلال يمكن تذليله. حتى إذا ما بدأت الحكومة والقوى السياسية المتعددة الأخرى بلفت الانتباه لقضايا المرأة بدواعي السخرية فقط - مثلاً، تصويت النساء- يمكن لنتائج جدية أن تتطور أكثر عندما يلفت خطاب المساواة انتباه الجمهور، بخاصة في مجتمعنا، حيث كافة وسائط الإعلام مسيطر عليها من قبل الدولة. علينا أن نستغل كل فرصة من أجل رفع وعي الجمهور بمشاكل النساء وقضاياهن.

صحيح أن المجموعات السياسية "استخدمت" النساء في الماضي دون أن يحصلن على شيء كثير بالمقابل، لكن بدلاً من البكاء على مثل هذه الأوضاع، نحن بحاجة إلى أن نتعلم كيف نقلب الطاولة و"نستخدم أولئك الذين يودون استخدامنا" من أجل الضغط باتجاه مطالبنا في معاملة أكثر عدلاً.

من المحتمل أن النساء اللواتي انخرطن طوعاً في الثورة ضد الشاه في ١٩٧٩، عقدن الآمال على معاملة أفضل، لكنهن وجدن أنفسهن قد هُمِّشن في ما أصبح لاحقا ثورة إسلامية، لم يكن ضمن تفكيرها حتى الحد الأدنى من المساواة الجندرية.

وجدت إحدى المجموعات (الوحدة الوطنية للنساء- تأسست ١٩٨٠ ومنعت ١٩٨٢)، من خلال مسح أجرته أن ٩٠٪ من أولئك الذين أرادوا الالتحاق بالمجموعة كان حافزهم الإخلاص للمنظمة اليسارية السياسية، وأنهم فضّلوا التضامن مع العمال على السعي لتحسين يخص مجموع النساء أو مكانتهن.[٣٣] الدرس المستفاد من هذه المرحلة يجب أن يكون واضحاً: على النساء أن يكن واعيات لمصالحهن في المساواة ك"نساء"، وعليهن أن لا يسمحن لأنفسهن بالانجرار للعمل في أجندة غير أجندتهن. حملة المليون توقيع تمثل تطبيقاً لهذا الاستشراف.

فلأول مرة في تاريخ إيران، يكون لدى النساء الإيرانيات مطالبهن الخاصة المستقلة التي تعمل كقوة دافعة لجهودهن السياسية.

علينا أيضاً أن نغيّر الطريقة التي ننظر بها إلى التاريخ، ونتوقف عن البحث عن تذمرات عقيمة حول كيف تم إهمال حقوق النساء. وبدلاً من ذلك، علينا أن ننظر إلى الخلف، من أجل أن نتقدم إلى الأمام، ونحلل التاريخ الإيراني بغرض تصميم الإستراتجيات التي سوف تقودنا إلى النجاح. علينا أن نحلل الأحداث عن قرب من أجل أن نعرف كيف كان ممكناً للنساء أن يتصرفن بطريقة مختلفة في محطات مختلفة من أجل الحصول على نتائج أفضل.

وعند النظر لما يسمى بفترة الإصلاح من ١٩٩٧ وحتى ٢٠٠٥، على سبيل المثال، نستطيع أن نرى أن النساء، في الواقع، ذهبن دون خطة، وصوّتن لمحمد خاتمي للتماشي مع التيار العام في ذلك الوقت. ولم يكن لديهن أفكار مدروسة ومحددة حول كيف يمكنهن الضغط بمطالبهن، وانتهين دون أن يتحقق شيئ يذكر بالمقارنة مع المتاعب التي واجهنها – حتى أنهن لم يحصلن على تمثيل رمزي بوزيرة واحدة في المجلس. ورغم ذلك، يمكن أن يكنّ قد تعلمن من كل هذا النهج الجديد الذي يشكل الأساس لحملة المليون توقيع ونجاحاتها حتى الآن.

الحملة بحاجة، أكثر من أي شيء آخر، إلى المحافظة على قدرتها في التفكير المستقل، في الأساليب والمنهجية والتحليل، من أجل أن تميز ما تُفيد منه النساء ضمن النسيج المتعدد المستويات في مجتمعنا وتسعى إليه. وهذا لا يعني أن علينا أن نعزل أنفسنا عن أي مجال تشغله الأحزاب السياسية، أو الحركات الاجتماعية الأخرى أو حتى الحكومات. على العكس، يجب أن لا نخاف أبداً من أن ندخل هذه الفضاءات، لكن بعيون مفتوحة على اتساعها، وفي خدمة أهدافنا الواضحة الخاصة بنا.

العلاقة مع الحركات النسوية الأخرى

هناك موضوع واجه حملة المليون توقيع يتكرر باستمرار منذ البداية وهو علاقتها بالحركات في البلدان الأخرى وبالناشطات النسويات. الحركات الاجتماعية التي تركّز على الاحتجاج حول قضايا محددة من عدم المساواة ليس لديها خيارات سوى الإعلان عن مطالبها، وتعميمها. من أجل ذلك، هي بحاجة إلى علاقات خارج الحدود تقرع أبواب القنوات الدولية من أجل توسيع نطاق الاحتجاجات. لكن، وفي نفس الوقت، يجب أن تقيَّم

تلك العلاقات بشكل مستمر وناقد وتُصقل حتى لا تترك نتائج سلبية.

في مقارنة علاقات الحركة النسوية الإيرانية بمثلها من الحركات المتعددة الجنسية، نتحمس للحديث عن القوة الاجتماعية العظيمة للمهاجرين- وفي هذه الحالة، الهجرة القوية لملايين الإيرانيين في الشتات – الذين هم متعددو اللغة، ومتعددو الثقافة، ويشكّلون حضوراً قوياً في مجالات الفنون، الأكاديميا، التجارة، الإعلام والإنترنت، والذين يستطيعون أن يحدثوا تأثيراً هاماً في الرأي العام والرسمي في دول شمال الكرة الأرضية الغنية.

الظروف الخاصة للنساء المهاجرات وقدراتهن- النساء اللواتي تعود جذورهن إلى الدول الأقل تطوراً في جنوب الكرة الأرضية- تنتج عن فهمهن للنسيج الاجتماعي لبلادهن وثقافتها بالإضافة إلى فهمهن للأعراف والخطاب الدولي. ومع قدراتهن على الإفادة من الفرص المتوفرة في المجتمعات التقدمية، فإن هاتيك المهاجرات يشغلن مراكز خاصة في الحركة النسوية في البلدان الأخرى، ولديهن إمكانيات لعرض وجهة نظر جنوب الكرة الأرضية وتطلعاتها للرأي العام الدولي.

نحن النساء في الحركات المحلية نستطيع أن نحشد قوى الحركة النسوية العالمية في الدول الأخرى، لكن إن لم نكن حريصات، ولم نكن مدركات لما نفعله، فإننا نجازف بأن يندس تابعون ومتطفلون من مجموعات الدول الأخرى. هذه المجموعات توفر إمكانيات ديناميكية مما يجعلها أكثر جاذبية، لكن، وفي النهاية، كل شيء يعتمد على الحركات المحلية وكيف تستفيد من هذه الإمكانيات. إذا كانت الحركات المحلية، وهنا أفكر بالطبع بشكل خاص في الحركة النسوية الإيرانية، ستصبح مجرد تابع للحركات في البلدان الأخرى فإنها تصبح تابعة مطلقة لقيم ونظريات وخطاب الحركات النسوية في الدول الأخرى، وعليه لن تتمكن من تقديم أي خدمة لنفسها أو لغيرها.

النساء من أصول "جنوبية"، اللواتي ينتجن الخطاب السائد في الحركات الدولية، يتم اعتبارهن خطأ، كما لو أنهن ممثلات لدول الجنوب بطريقة غير مباشرة. وهذا الفهم غير الدقيق يخلق محظور أن يُساء تعريف مطالب الحركات المحلية في دول الجنوب وكأنها مماثلة لأولئك النساء المهاجرات في شمال الكرة الأرضية. الحركات المحلية يمكنها أن تستفيد من الحركات الدولية لإسماع صوتها بشكل كبير، بينما الحركات الدولية تستطيع بالمثل الاستفادة من العلاقة الديناميكية مع الناشطات المحليات في مجال حقوق النساء. لا أحد يستفيد إذا كانت "المحليات" مجرد شمّاعات لحركات "الدول الأخرى".

لا يوجد شك بأن الحركة النسوية الدولية أثّرت على حركات المجتمع المدني في كافة أنحاء

العالم، بما في ذلك إيران. لكن من أجل حل العقدة الفعلية والإشكالية، من الضروري تحديد كيف يمكن المحافظة على العلاقة لتبقى مبدعة وعقلانية بدلاً من أن تكون خانقة وناقصة. هناك الكثير مما يجب عمله من حيث التفكير والكتابة حول هذا الموضوع. وجهة نظري الأولية تبدأ بملاحظة أن بروز الإنترنت والأشكال المرتبطة به من الاتصالات السريعة والممكنة، سمحت للنساء في إيران أن يُخبرن العالم- بما في ذلك الإيرانيين في المهجر الذين يتحدثون الفارسية- عن سعيهن من أجل العدالة بشكل لم يسبق من قبل.

وبمساعدة الجو المنفتح نسبياً الذي ازدهر في فترة رئاسة خاتمي، استطاعت الحركة النسوية أن تطرح "مسألة المرأة" كموضوع نقاش واهتمام على المستوى الحكومي وشبه الحكومي. كان هناك حديث مستفيض في الصحافة وبين المجموعات السياسية والدينية، وأيضاً اهتمام أكبر على المستوى الدولي.

ومع ذلك الاهتمام، جاء التمويل الدولي للمشاريع الاجتماعية للنساء، والمؤتمرات الدولية حول مواضيع لها علاقة بالنساء، فوجدت منظمات عديدة غير حكومية (كثير منها ارتبط بهذا الحزب أو ذاك ضمن الحكومة الإيرانية) نفسها فجأة يُنظر إليها كجزء من الحركة النسوية، على اعتبار أن أنشطتها غير الحكومية في بعض المجالات يمكن تفسيرها على أنها تتضمن نساء أو تلامس همومهن.

هناك أشياء إيجابية تتعلق بكل هذا الاهتمام والتمويل، وبشكل خاص أنها لفتت انتباه القوى السياسية وجعلتها تصغي، لكن كان هناك أيضاً جوانب سلبية. فالسعي لتحقيق العدالة وثقافة الاختلاف تضاءلت مع زيادة ثقافة التمويل والعمل الخيري.

فالتطوع، الذي كان لفترة طويلة الدم الذي يغذي الحركة النسوية الإيرانية، تراجع بعد أن أصبحت المنظمات غير الحكومية مصادر مغرية للتوظيف، وبشكل خاص للنساء الشابات اللواتي يحاولن شق طريقهن في اقتصاد أصبح عاجزاً بشكل دائم عن إنتاج وظائف جديدة تكفي للأعداد الضخمة من الشباب الإيراني الذي يتخرج من المدارس كل عام. الناشطات أصبحن عاملات مكاتب، المبادرة المحلية تلاشت، وصار بإمكان أي مجموعة صغيرة لها فريق علاقات عامة بمواصفات جيدة، وتمويل من الخارج، أن تحصل على قنوات اتصال دولية، وترتكب الخطأ بالظن أن هذه القنوات يمكن أن تكون بديلاً عن العمل الصعب والطويل الأمد للبحث عن متطوعات وتدريبهن من أجل إحداث التغيير من القاعدة إلى الأعلى.

الحركة النسوية تقوضت بالتنظيم الهرمي للمجموعات- حيث أصبحت كل مجموعة تدار

كالعادة من قبل مؤسِسَتها- التي كررت نمط الهيكلية الضيقة التي طالما سادت الثقافة السياسية الإيرانية والمجتمع عموماً. المانحون الدوليون الذين كانوا يدفعون من أجل كل ذلك، بالكاد انتبهوا أو اهتموا، باعتبار أن الأسهل لهم على أي حال أن يتعاملوا مع شخص واحد في قمة الهرم، من أن يتعاملوا مع أكثر من مجموعة من المتطوعات العنيدات اللواتي لا يمكن التنبؤ بسلوكهن.

مشكلة الدوليات

المشكلة ليست في كون جزء من الحركة النسوية الإيرانية امتد للمقيمين/ات خارج البلاد، المشكلة كانت في أن الكثير جداً من النساء المحليات فقدن وجهتهن المرتكزة على نقد السلطة، وتوجهن نحو المشاريع وتقديم الخدمات. ويمكن للناظر للحركة المحلية أن يجدها ممتازة من الخارج، لكن نقص المتطوعات الحقيقيات جعلها مجوفة. إن الدافع من أجل الحصول على اعتراف قانوني بالحقوق وتغيير الأفكار قد تبدد بشكل جدّي.

وكما رأينا، فإنه في بلد مثل إيران، أدى وجود قوانين تمييزية في موضوع الطلاق، وقوانين تسمح للرجال أن يكون لهم عدة زوجات، إلى إدخال الرعب في قلوب العديد من النساء. هذه القوانين غير العادلة هي من بين الاسباب التي تؤدي إلى أن يهرب العديد من النساء اللواتي يتعرضن للأذى في بيوت أزواجهن. ولهذا أيضاً يبقى الكثير من النساء مستعبدا من قبل أزواجهن الذين من الممكن أن يكونوا مضطربين نفسياً، متطرفين، مستغلين، وحتى يمكن أن يكونوا متعاطي مخدرات، يجبرون نساءهم على البغاء. من كل هذه الأوضاع، تبرز مجموعة من الشرور الجديدة، تتضمن لوم الإناث لأنفسهن وقتل الزوج.

المنظمات الدولية تفضل، لسوء الحظ، التركيز على حالات مثيرة عوضاً عن الجذور القانونية لمشكلة النساء في أوضاع صعبة جداً وغير مستقرة في المجتمع الإيراني. هذه المنظمات غير مؤهلة لاستيعاب تشابك الوضع وتعقيداته في مجتمعات الدول النامية، خاصة المجتمعات المسلمة منها، وعليه، تشجع ذهنية "الضحية" بينما، في نفس الوقت، تخاطر بمواجهات غير مثمرة مع الحكومة وتُعرِّض العمل الذي تحاول الحركات النسوية أن تقوم به للخطر.

الرجم والممارسة الإفريقية لختان الإناث هي بالتأكيد شريرة، وأيضاً قوانين الطلاق غير المتوازنة وتعدد الزوجات القانوني في إيران. لكن الانتباه العالمي يميل إلى التركيز على الحالات الصارخة من الوضعين، بينما يتم إهمال الحاجة إلى التصدي للوضع الثاني (القوانين).

الناشطات من أصل إيراني في الخارج- يقصدن خيراً لكن بما أنهن غير مُطلعات على الحقائق على الأرض- يُعطين التمويل من أجل مشاريع واعدة- لها صدى لكنها لا تفضي إلى شيء.

الجهود الدولية المعروفة، التي تبذلها الدول الأخرى ضد الشرور المثيرة، لها أهميتها. المشكلة تظهر عندما يتم التعتيم بشكل كامل ومن جانب واحد- كما يفعلون مراراً- على الجهود المحلية التي هي أساسية للتقدم في الإصلاحات الضرورية التي نحن في أمس الحاجة إليها والتقليل من شأنها. وعوضاً عن العمل المشترك بين الناشطات "الدوليات" والناشطات "المحليات" ينتهي الأمر بالعمل في تعارض، أو أن تصبح المحليات تابعات دون وعي، ومندفعات نحو الدوليات الأفضل تمويلاً، اللواتي قد يظهرن متطورات على السطح، لكنهن في الجوهر مغتربات جاهلات.

يجب عل الناشطات المحليات أن يفهمن هذه الثغرات وأن لا يتركن أنفسهن يبتعدن عن أولوياتهن، والحاجات الأساسية لمجتمعاتهن. ومثل هذا الجهد يتطلب وجود أهداف واضحة مما يشكل مصدراً لقوة عظيمة. وهنا كان لحملة المليون توقيع دور في المساعدة في الحفاظ على الحركة النسوية الإيرانية مخلصة لدعوتها كحركة شعبية في جوهرها، وحاسمة من أجل تحقيق الحقوق المتساوية، وربما أيضاً في رسم الاتجاه للمجتمع المدني الإيراني ككل. ومن غير المشكوك فيه أنه من دون الدعم الذي قدمته الشخصية المعروفة شيرين عبادي، ما كان للحملة أن تجد مكاناً بين الحركات النسوية في الدول الأخرى، مهما كانت هذه الحملة فعالة ومتفردة داخل البلاد. لكن في نفس الوقت، وباعتبار ما أنجزته الحملة بسرعة كبيرة، من المشكوك فيه، بنفس القدر، أن تستطيع أي مجموعة صغيرة، لها منفذ إلى الإعلام العالمي، أن تخفي في يوم من الأيام الحركات المحلية التي تبحث عن العدالة والتي تأخذ قضيتها إلى الشوارع.

إن حملة المليون توقيع قد غيرت، بالفعل، من اللعبة حد أن المجموعات الصغيرة عليها الآن أن تتبين الجذور المجتمعية وتبدأ بتنسيب الناشطات وتدريبهن إذا أردن أن لا توضع شرعيتهن للمساءلة. ومن الملاحظ أن الناشطات اللواتي يتباهين بالأموال الخارجية دون أن يكون لهن قاعدة اجتماعية داخل إيران هن الأكثر ضعفاً في الواقع.

الخلاصة

ظهرت حملة المليون توقيع في لحظة محددة وتحت ظروف محددة. ومباشرة بعد تشكلها، قامت بمساهمات عديدة هامة للحركة النسوية الإيرانية داخل البلاد وخارجها. وأول هذه المساهمات وأهمها الناشطات والداعمات اللواتي بدأن العمل بهذه الظاهرة التي أكدت على استقلاليتهن على مستوى وطني. وربما تكون هذه الثقة بالنفس التي مكنت ناشطات الحركة أن يكتشفن إمكانيات جديدة للتغيير في بلادنا. وهذه تضمنت التوافق على خطة أساسية لتحقيق أهداف النساء الإيرانيات في المساواة القانونية مع الرجال- استراتيجية تميّزت بكونها مدروسة جيداً ودقيقة، خالية من الشوائب الثقافية، ومبدعة (بكل المستويات المحلية والعالمية)، أي أسلوب الحوار وجهاً لوجه.

وكما بينت الناشطات في المجتمع المدني الإيراني، فإن هذه الطريقة الجديدة تسمح بالانخراط الذي له معنى من خلال الاعتماد على الناشطات الأخريات، الحكمة النسوية، وخيال المتطوعات وحماسهن . لذا لا يوجد أي حاجة للسعي لأي نوع من المواقع الرسمية أو العلاقة الرسمية مع المؤسسات الرسمية، أو الاستسلام لأية إغراءات مالية يمكن أن تعرضها مجموعات أو منظمات أخرى. حملة المليون توقيع هذه تسجل نجاح مبادرات مبدعة، ومنزلية مثل استخدام بيوت الناس كأماكن للقاءات، وأيضاً تبين ما يمكن أن نقوم به من خلال الدعم الكبير والتلقائي من الإيرانيات الملتزمات حول العالم.

ومن خلال طريقتهن المبدعة، لكن المتمسكة بقوة بالقانون، في فعل الأشياء فقد نجحت الناشطات الشابات والنسويات في الحملة، ولأول مرة في تاريخ الحركة النسوية الإيرانية، في رسم علاقة متوازنة مع ناشطات خارج إيران. هذه المرة، كل المقومات التي تبشر بالأمل لحملة موحدة من أجل التغيير- الانفتاح: الطرق الجديدة، الاعتماد على الإجماع في صنع القرارات، الجاهزية من أجل بناء تحالفات عملية، وأكثر- كلها نبعت من قلب التطورات الثقافية المنزلية والحاجات الاجتماعية. لذلك لفتت انتباه العالم كتجربة حقيقية ترعرت في المنزل من أجل التعبئة والتنظيم، ومن أجل عدالة المساواة أمام القانون.

وبشجاعة فائقة، وبالرغم من المصاعب، تمكّنت حملة المليون توقيع، من فتح آفاق جديدة ليس فقط للمجتمع المدني الإيراني بل للحركة النسوية العالمية أيضاً. وبينما كان انتقال الأفكار والنظريات يأتي في الغالب من الخارج لإيران، أكّدت حملة المليون توقيع اليوم على عملية تتسم بالتبادلية، حيث تمكّنت من تقديم نظريات وحلول تولدت نتيجة لمحاولات جمعية من داخل إيران للعالم في الخارج. لذا فإن معظم الناشطات الإيرانيات والمفكِّرات في الحركة النسوية العالمية اللواتي هن من أصل إيراني قدمن للحملة كل الدعم من أعماق قلوبهن.

وفي ضوء نجاح الحملة حتى الآن، يمكن القول أنه إذا تمكنت الناشطات المحليات من مقاومة الإغراءات، وتجنُّب الطاعة العمياء لقوى خارجية من أجل المضي في سعيهن للحرية، المساواة، ولحياة أفضل للنساء، بشجاعة وإيمان راسخ في قدراتهن الذاتية، سوف يكسبن بالتأكيد الدعم من معظم المجموعات السياسية في بلادهن ومن الحركات النسوية الشقيقة في الخارج.

كثيرات من ناشطات الحركات الأخرى في داخل إيران وخارجها يُعبِّرن بصدق عن رغبتهن في أن يتحقق نظام فيه تساوٍ في الحقوق للرجال والنساء، وبالطبع لجميع المواطنين/ات أمام القانون في إيران. وإذا اتضح لهاتيك الناشطات أن النساء الإيرانيات داخل إيران يقفن الآن على أقدامهن مع أمل، إبداع وسعة حيلة، وثقة بالنفس، وأنهن يعملن بنشاط من أجل تحقيق العدالة، فإن كل مساعدة ممكنة سوف تجد طريقها إليهن. والمساعدة الأكثر قيمة ليست مادية بالضرورة بل عاطفية، روحية أخلاقية، وفكرية.

ويجب أن أتوقف لأشير إلى أن مجرد وجود حملة المليون توقيع قدّم، مباشرة وغير مباشرة، دعماً متبادلاً لمجموعات من أصل إيراني من الناشطات في الحركة النسوية عالمياً. وعلى

سبيل المثال، المجموعات الكثيرة التي كان تعاونها، في أحسن الأحوال، متقطعاً مع بعضها البعض، تعمل الآن معاً من خارج إيران للدفاع عن الحرية والمساواة من خلال دعم حملة المليون توقيع. هذه النتائج الإيجابية وغيرها من النتائج تسمح لنا بالتنبؤ بأن المجموعات النسوية المستقلة سوف تنمو في القريب العاجل من حيث الأعداد وتحظى بتقبل الآخرين لها.

وبإيجاز: الحملة واجهت التحدي المتعلق بوضع الخط الفاصل ما بين الانخراط في الحركة النسوية العالمية، وبين الانسحاب إلى محلية ذاتية مغلقة واستوعبته. الخيارات على الطريق كانت قاسية. لكن الوصول إلى هذا التوازن مكّن الحركة من النمو نحو نموذج مبدع للتفاعل ما بين المستويين المحلي والعالمي للحركة النسوية. هذا يمثل إنجازاً مميَّزاً يجب أن تفخر به عضوات الحملة، وداعماتها. في حال توقفت حملة المليون توقيع اليوم، فإن تأثيرها العميق والمستمر سوف يبقى يانعاً في الذاكرة الجمعية للحركة النسوية، وجاهزاً لينهض للحياة من جديد، ليحمل الثمار مجدداً تحت فضاءات أكثر ملاءمة.

تعقيب

عشرة أيام هزت إيران: حركة حقوق النساء والانتخابات الرئاسية ٢٠٠٩

مباشرة بعد انتخابات ١٢ حزيران ٢٠٠٩ وما أعقبها من إدعاء غير متوقع من قبل الرسميين بأن المرشح للرئاسة محمد أحمدي نجاد قد فاز بأغلبية واسعة، خرجت أعداد ضخمة من الإيرانيين إلى الشوارع في طهران والمدن الأخرى للمطالبة باحترام أصوات الناس. هذه الاحتجاجات الواسعة التي تضمنت مطلباً بانتخابات حرة عمّت كافة أنحاء إيران بسرعة مذهلة. وفي عشرة أيام فقط تغير الكثير، أكثر بكثير مما تغير في السنوات العشرة السابقة.

في البدايات، لم تكن القوى التي أطلقت لنفسها العنان في حزيران الماضي قد كشفت بعد عن حقيقتها بالكامل، لكن الوضع أخذ بالتكشّف الآن. لذا، فإن أي تحليل لا بد وأن يكون مؤقتاً، وفيه الكثير من التخمين. ومع أخذ ذلك بعين الاعتبار، ومع ذلك، وبتحفظ كبير، سوف أقدّم تقييماً أولياً لانتفاضة حزيران، مضمنةً فيه أصولها، بالإضافة إلى دلالاتها للحركة النسوية، مع التحديات الكثيرة التي لم تكن ظاهرة في ذلك الوقت، لكنها كانت تعمل في الخفاء.

الحكاية بدأت بتمزقات بين النخبة الحاكمة في الجمهورية الإسلامية. وحتى العقد الأخير على الأقل، كانت التمزقات، والتصدعات المخفية، أو شبه المخفية، تضع القطاعات المختلفة لهيكل القوة بعضها ضد بعض. وبالرغم من أن الممارسات السياسية الفصائلية، التي هي في رأس الهرم، لها منطقها الخاص بالتأكيد، فإنه أيضاً لا يوجد أدنى شك في أن هذه القضية التي

تطالب بها الحركة النسوية، والمجموعات الأخرى في المجتمع الإيراني عموماً، والتي ما فتئت تُعبّر عن المطالب، وتحشد من أجل الضغط لقبولها، ساهمت تدريجياً في جعل التفسخات في النظام أكثر ديناميكية، وبنفس الطريقة التي تعمل بها تقريباً الضغوطات البطيئة في قشرة الأرض مما يسهم في جعل خط انزلاق جيولوجي فجأة نشيطاً.

وبازدياد ديناميكية هذه التمزقات، التي أصبحت أكثر وضوحاً للعيان، بدأت أغلبية واضحة من القوى المدنية تستوعب مدى الأهمية التي يمكن أن تكون عليها انتخابات تلك السنة، وقررتْ أن تدخل الحلبة. وبالاستفادة من جو الحملة المنفتح نسبياً، وبالتوجه نحو جمهور يتزايد تعطشه للتغيير في وجه البؤس الاقتصادي، فقد أدمجت القوى المدنية أجندتها الخاصة في واقع الخطاب الانتخابي. وكانت هذه القوى نشيطة بشكل خاص في تثبيت أقدام مرشحَيّ "الإصلاح"، كما يُطلقان على نفسيهما، (مهدي كروبي والسيد حسين موسوي) في النزاع المشهور، وإصرارها (القوى) على أن المرشَحَين يستجيبان على الأقل لأفكار المجتمع المدني ودعواه، على أمل انتزاع بعض الحقوق، مهما كانت جزئية أو رمزية، من رجلين اعتبرهما مجلس الحرس مؤهلَين لرئاسة الحكم في إيران. وبمعنى آخر، اعترفت القوى المدنية، بأنه حتى الانتصارات الصغيرة يمكن أن تساعد في الحفاظ على ذلك الأمل في التغيير الذي بدونه تصبح التحولات الايجابية للمجتمع غير ممكنة.

في الأشهر التي سبقت الانتخابات كانت إيران، مثل الدول الأخرى في الشرق الأوسط، تتمتع بحالة من الأمل النسبي، والفضل في ذلك يعود إلى تراجع حدة تهديد الحرب في المنطقة، وإعادة تنشيط العملية السلمية بين العرب وإسرائيل، والتقليل النسبي للتوترات الدولية تحت الإدارة الجديدة لرئيس الولايات المتحدة، باراك أوباما. وقد أدى خطاباه التاريخيان في تركيا في ٦ نيسان ٢٠٠٩، وفي مصر في ٤ حزيران ٢٠٠٩ إلى خلْق الشكوك والانقسامات الخطيرة داخل الجبهة الموحدة نوعاً ما للأصولية الإسلامية في المنطقة. وفي نفس الوقت، كان الإيرانيون بشكل خاص يشعرون بعدم الرضا وبالقلق حول دور النظام الحالي في إدارة الاقتصاد الوطني الذي يعاني من الركود، ولم يتمكن من النمو ومن تأمين الوظائف بالرغم من السنوات التي حققت فيها إيران أرباحا وفيرة بسبب ارتفاع أسعار النفط الذي هو المصدر الأساسي للصادرات الإيرانية.

هذا الخليط من الاتجاهات الإيجابية والسلبية، مترافقاً مع اتفاقية حاسمة ومتماسكة- وإن كانت غير مكتوبة- بين مجموعات في إيران شملت قطاعات من النخبة الحاكمة، بعث حياة جديدة في الآمال بالتغيير. ومهما كانت نواقصها، مثل اعتبار "الاختيار" كأمر واقع

أكثر من "الانتخاب"، فإن الاقتراع في إيران يقدم للمجتمع المدني مجالاً أوسع ليبني عليه تحالفات ويخلق أجندات مشتركة. الآمال في التغيير التي أثارتها الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٩، ساهمت في استنهاض كبير للحماسة الجمعية في الحملة. والتحول الكبير في صناديق الاقتراع، بالإضافة إلى موجة الاحتجاجات العارمة التي اندفعت أمام العالم، جعلت هذا العالم يقف مذهولاً عندما تم الإعلان عن النتائج المزورة. ورمى النظام بثقله من أجل استمرار أحمد نجاد في الحكم.

هذه الانتفاضة الشعبية، تبدو للوهلة الأولى، وكأنها نابعة فقط من القيم الديمقراطية، لكنها من نواح أخرى ليست نابعة بالتحديد من الرغبات والقيم الأيديولوجية للطبقات الوسطى الحديثة والشابة. وقد تبدو وكأنها جاءت من لا مكان، كمفاجأة مذهلة إذا جاز التعبير. لكن الناشطات والناشطين لحقوق الإنسان يعرفون أن هذه الموجة الشعبية العظيمة الهادئة كانت بالفعل نتيجة لعملية طال أمدها.

إن احتجاجات حزيران ١٣ وما تلاها، ما كان ممكناً لها أن تكون دون العمل التنظيمي والتربوي الملتزم والمتواصل الذي طالما انخرطت فيه الحركات الاجتماعية في إيران التي تبنت منهج المطلب الواحد. هذه المجموعات من نساء وطلاب وطالبات وعمال وعاملات وصحفيين/ات وفنانين/ات ومعلمين/ات ومؤمنين/ات مهتمين/ات بتفسيرات أكثر حداثة للإسلام، تشترك بعقلية مدنية إصلاحية (ليست ثورية). وقد خاضت هذه المجموعات الانتخابات انطلاقا من تقليد الإصلاح الداعي للعدالة الذي يعود إلى المرحلة الدستورية في أوائل القرن العشرين. ومهما كانت الاهتمامات الأخرى للمجموعات، فإن كل هذه الحركات عملت كحركة واحدة في حرصها على انتخابات عادلة لإيران.

بعد ثلاثين سنة كان فيها صندوق الاقتراع مجرد زخرف لا معنى له، سجلت هذه الانتخابات لأول مرة أن الناس يستطيعون أن يطالبوا بحقهم في التصويت كأمر جدّي يخصهم. فعلوا ذلك من خلال البناء على الوعي بحقوقهم غير القابلة للتصرف التي طالما عززتها الحركات الاجتماعية، والتي اعتبرتها تلك القطاعات من النظام تهديداً لها يكفي لتبرير استخدام القمع العنيف.

الحركة النسوية بعد ١٢ حزيران ٢٠٠٩

في الأيام الصاخبة التي تلت الانتخابات، عندما كانت هتافات الملايين من المحتجين والمحتجات تُحَيّي كل فجر جديد، كان علينا نحن في الحركة النسوية أن نسأل أنفسنا ثانية: أين يجب أن يكون مكاننا في الدفع قدماً نحو حقوق مدنية أوسع، مثل التصويت في انتخابات حرة ونزيهة؟ في الأشهر التي سبقت التصويت، كان النشطاء من أجل حقوق النساء يعملون من أجل التأثير على النتائج بطرق من شأنها أن تؤيد مطالب المرأة. النشطاء من علمانيين/ات ومتدينين/ات التحقوا بالائتلاف الذي أطلقوا عليه اسم ملتقى الحركة النسوية من أجل رفع مطالب الحركة في الانتخابات، وللاختصار سمي بالملتقى.

هذا التحالف العريض ركّز على المطالب القانونية المحددة التي كان قد ورثها من حملة المليون توقيع. وفي النهاية تم استنهاض أكثر من ٤٠ مجموعة نسوية ومجموعة حقوق إنسان، إضافة إلى ٧٠٠ ناشط/ة أو أكثر من الأجنحة الأخرى للمجتمع المدني الإيراني. لم يستطع الملتقى فقط أن يحشد نساء شابات لم يكن نشيطات، بل أيضاً زوّد اللاعبات/ين الأساسيات/ين، مثل المجموعات الطلابية، بنموذج لكيفية تنفيذ استراتيجية "تتمحور حول المطالب" في عملية التغيير الاجتماعي والقانوني.

تمكّن ملتقى الحركة النسوية الإيرانية الحديثة من تحديد علاقته مع العملية الانتخابية بدرجة غير مسبوقة من الاستقلالية والوعي الذاتي. والفضل في ذلك يعود لهذه التشكيلات المنظمة بديمقراطية من عضوات تم استقطابهن من مختلف النزعات ووجهات النظر. النساء الإيرانيات قمن بقفزة جبارة من أجل إصلاح صناديق الاقتراع، وكل ما تمثله من وصاية رسمية، التي كان النظام يفضل أن يبقيها تحت السيطرة.

مع الحضور الدائم للمتطوعين/ات الودودين/ات بالملصقات، قبل ١٢ حزيران، برهن الملتقى على أنه قادر على إقناع كافة المرشحين/ات أن يعلنوا عن سياساتهم المفضلة وبرامجهم في ما يخص النساء. وهذا بحد ذاته بالغ الأهمية في الممارسات السياسية الإيرانية وانتصاراً لا مبالغة فيه.

بعض المراقبين الذين تم تضليلهم، والقلقين من المقارنات السطحية مع الثورة الإسلامية ١٩٧٩، عبّروا عن مخاوفهم من أن النساء على وشك أن يخسرن، مرة أخرى، إنجازاتهن لأن مطالبهن الخاصة والمتفردة تم تنحيتها جانباً لصالح حركة عصيان أكبر ضد القوى القائمة. واقترح هؤلاء المراقبون، أن علينا أن نهمل المطالب الديمقراطية والموحدة لحركة الاحتجاج

الأوسع من أجل التأكيد على مطالبنا الخاصة المستقلة وعلى مطالب النساء المحورية.

المقارنة بين ١٩٧٩ و٢٠٠٩ من قبل بعض المراقبين، تهمل التغيرات الرئيسية التي اجتاحت المجتمع الإيراني في الفترة ما بين التاريخين، بدءاً من الاختلافات في وجهات النظر، وانتهاء بالتوقعات التي ميزت الفوج الأعظم من الإيرانيين الأصغر سناً عن جيل الثورة ١٩٧٩. نزعة الشباب المعاصر نحو العنف قليلة أو معدومة، التفكير الأبوي والنزاع الإيديولوجي الشديد الذي اتسم به جيل الأجداد منذ ثلاثين سنة، بغض النظر عما إذا كان ذلك للأفضل أو للأسوأ، غير موجود. ومن أجل أخذ فكرة عن التغيير، يحتاج المرء إلى فحص كافة الصور منذ حزيران الفائت التي تشير إلى صفوف طويلة من المتظاهرين شارك فيها ملايين الشباب والشابات الذين اختلطوا معاً، ووقفوا جنباً إلى جنب بطريقة بالكاد كانت ظاهرة خلال الأيام الأخيرة لنظام الشاه أو الأيام الأولى لنظام الخميني.

الشيء الآخر الذي لا ينتبه له المراقبون القلقون هو درجة مشاركة النساء، اللواتي نجحن خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة، في جعل المجتمع ككل- متضمناً النخب السياسية- منتبهاً، بشكل واع، لقضايا النصف الأنثوي في إيران. إن "التبني الكامل" الذي قامت به الحركة النسوية لأجندة المجتمع المدني الأكبر من أجل انتخابات حرة وحقوق مدنية للجميع، لم يكن تشتيتاً ولا تقسيماً للجهد، بل كان في الحقيقة مصدر قوة هائلة.

إذا لم تحقق النساء شيئاً يذكر من مطالبهن بعد عام ١٩٧٩ فقد كان ذلك بسبب المطالب التي كانت في فترة التحول الاجتماعي مأخوذة من الحكايات العظيمة التي كانت مرتبطة بإسقاط الملكية أو تنفيس الغضب ضد أمريكا والغرب. النساء قبل ٣٠ عاما كن، بكلمات أخرى، قد تركن أنفسهن ينجرفن مع ثورة إشكالية. كانت تنقصهن مجموعة من المطالب المستقلة والمستندة الى قضايا النوع الاجتماعي (الجندر) كي ينظمن أنفسهن حولها، ويشكلن ائتلافات مع قوى أخرى تقدمية، ويُحدثن تأثيراً في اختيار القيادات الجديدة، ويمنعن رجال الدين من الدفع بالقوانين والسياسات المعادية لمصالح النساء.

اليوم، الوضع مختلف تماماً. فمنذ انتعاش النشاط الإصلاحي في عهد خاتمي، استطاعت الحركة النسوية إقناع المجتمع السياسي والمدني بأن لا قوة يمكنها أن تطالب بالشرعية دون أن تصغي لمطالب النساء.

بينت الأحداث منذ ١٢ حزيران حاجة إيران الملحة للديمقراطية ولحكومة تحترم حقوق مواطنيها وإمكاناتها الغنية لتحقيق ذلك. هناك صراع ما بين الحرية والاضطهاد، لكن ليس

بين الدين واللادين، لأنه في الحقيقة، شاركت المجموعات الدينية والمتدينون بفعالية في التجمعات والمظاهرات التي تمت قبل الانتخابات وبعدها. وإنه لأمر ذو دلالة رمزية أن لا يرى المحتجون على الانقلاب الانتخابي أي تناقض بين أن يصرخوا في الشوارع "الله أكبر!" من فوق أسطح منازلهم، وأن يهتفوا في الشوارع "الموت للدكتاتور!"، أو بين من يلجأ للعادة الإسلامية في الاعتكاف (الابتعاد عن الأمور الدنيوية للتواجد في المسجد)، ومن يهتف من أجل "الإضراب!". ومن الجدير بالملاحظة أن الحكومة ردت برسائلها الخاصة في الوطنية والأصولية، حتى أنها أظهرت صوراً لفتيات متبرجات يحملن صور أحمدي نجاد.

وما كان على المحك في هذه الرسائل المزدوجة، ليس الطبيعة الإسلامية أو غير الإسلامية لهذا الرمز أو ذاك، بل الاختيار ما بين الديمقراطية والدكتاتورية. كافة الناشطين والناشطات في حقوق الإنسان والديمقراطية متفقين على أنه يجب فصل الدين ورجال الدين عن جهاز الدولة. لكن هناك صعوبة تحيط بالجهود لتعريف علاقة الدين بالمجال العام بطريقة تضع حدوداً للمدى الذي يمكن للمؤسسات الدينية المعسكَرة التدخل في الحاكمية والحياة بشكل يومي ودائم.

والحقيقة أن هناك نسبة لا بأس بها من الطبقة المتوسطة، والتي ليست بالضرورة غير متدينة، نشطة في هذه الحركة. النخب من هذه الطبقة تريد أن تشارك في تقرير المصير السياسي وتهدف إلى تحقيق اعتراف بالعقلانية كمكوِّن في إدارة المجتمع. ومن باب الدعابة، يمكن للمرء أن يقول أنه إذا كانت الطبقات الحديثة والعلمانية في فترة الشاه قد تمكنت، دون جهد يذكر، من أن تضع الأساس لنظام ديني للحكومة، يمكن للطبقات الوسطى الحديثة والمتدينة اليوم أن تحوّل النظام الديني الحالي بقوته العسكرية إلى حكومة علمانية وعقلانية!

المسيرات المدنية والسلمية خلال الأسبوع الأول بعد الانتخابات كانت مستندة بوعي إلى قيم كنا نصر عليها نحن النساء لسنوات، ولطالما عملت من أجل حياكة النسيج الأساسي للحركة المدنية في بلادنا. العنف الذي انفجر في الأسبوع الثاني من الانتخابات بيّن أنه ما زال أمامنا طريق طويل قبل أن يمؤسَس اللاعنف في مجتمعنا. وعلى هذا الأساس، يمكن أن نناقش أن الرموز التي تحتاجها الحركة أكثر من أي شيء آخر هي تلك التي تعزز اللاعنف. وهذا ينطبق في حال كانت الرموز دينية أو غير دينية في طبيعتها. إن محاولة تجريد المظاهرات من الرموز الدينية عملية غير ديمقراطية إذا كانت هذه الرموز سلمية. الرمز الإسلامي السلمي مثل اللون الأخضر هو عامل مساعد للحركة.

ولسوء الحظ، فإن بعض الناشطين السياسيين يعتبرون استخدام الطرق السلمية مجرد "تكتيك" لا مسألة مبدأ. وهذا النوع من التفكير يحمل بذور الكارثة. وطالما أننا ملتزمات بهدفنا في مأسسة اللاعنف كمبدأ، نستطيع أن نطور مجموعة من القيم الأخلاقية ونساعد في نشرها. لكن إذا وقعنا في فخ اعتبار اللاعنف مجرد وسيلة يمكن أن تكون مفيدة في بعض الظروف في تحييد المعارضة، فإننا سنستمر في العيش في مجتمع يفتقر إلى مجال عام مسالم، وهو سريعاً سوف يرجع ليطاردنا. على حركتنا أن لا تلوث نفسها بالتسبب في إراقة دماء.

حركتنا بشكل عام كانت لاعنفية. جمهور المليون القوي الذي زحف يوم الاثنين في ١٥ حزيران، والأيام الثلاثة التي تلت، تظاهر بصمت منضبط ذاتياً دون إصدار أي صوت، وبأقل ما يمكن من تكسير للنوافذ أو الرؤوس. لكن ما إن أطلقت الحكومة العنان للعنف القمعي، تغير كل شيء. وابتداء من يوم السبت، ٢٠ حزيران، يوم تم قتل ندا آغا سلطان، ظهر الحرس الخاص لمواجهة الشغب وبدأ بهجوم دموي. بعض المتظاهرين/ات ردوا برمي الحجارة. ومن خلال القيام بذلك، كانوا يتصرفون تحت تأثير التعبئة الدعائية المستمرة التي استغلتها وسائط الإعلام الحكومية منذ عقود بتوثيق أحداث، وأفلام وثائقية ومسلسلات تلفزيونية عن أحداث ١٩٧٩، دون توقف، ومن خلال استغلال اللقطات الإخبارية المنتظمة للفلسطينيين في رشق الإسرائيليين بالحجارة.

ومن أجل وضع الأسس لقيام ديمقراطية صحية في مجتمعنا في الأيام المضطربة، نحن بحاجة إلى اعتبار عدم العنف المبدأ الحديدي. الفئات الشابة التي تكبر بالغضب وبالخجل وتتراجع عندما تهاجم السلطة، عليها أن تتعلم أن لا تشعر بالمهانة. على العكس من ذلك، ينبغي أن تشعر بالراحة من معرفة أن العالم كله يراقب سلوك معذبيها الذين يتصرفون مثل البرابرة الرهيبين. الشباب الذي يأخذون موقفاً داعماً للديمقراطية والإصلاح يجب أن يكونوا أكيدين أن التحلي بالصبر وعدم الرد بالعنف على العنف هو قمة الشجاعة والكِبَر. وكما يذكرنا غاندي، فإن عدم العنف (satyagraha) ليس تعبيراً عن الضعف، بل يتطلب شجاعة وقوة فائقتين. المعنى الحقيقي للقوة ليس العنف، لكن الصبر النبيل.

أمامنا واجبات هامة للقيام بها. علينا أن نعيد تعريف عدد كبير من المفاهيم المؤسساتية في ثقافتنا السياسية والدينية، وعلينا حتى خلق آلاف المفردات الجديدة من أسماء ونعوت ومعان لا تربط الشجاعة بالانتقام ضد الصغائر، العمليات الانتحارية، العين بالعين، وهكذا.

الحاجة الملحة لاستيعاب مبدأ اللاعنف

في هذه المرحلة، يعتبر الواجب الأعلى للناشطات والناشطين في المجتمع المدني الإيراني نشر الكلمة حول الطرق اللاعنفية لمواجهة العنف الرسمي ومنع العنف الشعبي المضاد. إن الوصول لداعمي الديمقراطية الشباب بهذه الرسالة هام جداً. نحن تعلمنا من التجربة المرة أن ردة الفعل العنفي والهجوم وفوضى الميليشيا (Basiji) تخلق ردة فعل لا مبالية وفقدانا للأمل يؤذي الحركة الداعمة للديمقراطية. التدرب على وضع حد لرد الفعل الانعكاسي غير الواعي والعنيف قبل حدوثه يمكن أن لا يكون عملية سهلة، لكن هذا واجبنا جميعاً التاريخي والأخلاقي. الحركة النسوية يمكن أن تلتفت إلى الماضي، لعقود من النضال من أجل إزالة العنف ضد النساء. فهدفنا البعيد هو خلق مجتمع خالٍ ليس فقط من ذلك النوع من العنف، بل من كل أنواع العنف.

في "رسالة من سجن بيرمنغهام"، ١٩٦٣، كتب مارتن لوثر كينغ أن "عدم العدالة في أي مكان هو تهديد للعدالة في كل مكان". وبتدوير ذلك القول بطريقة تتوافق مع روح كينغ، يمكننا القول أن النضال ضد أحد أشكال العنف (ضد النساء، مثلاً) يمكن أن يساعد في النضال ضد كافة أشكال العنف. المجتمع الذي تكون فيه القيم اللاعنفية منتشرة وجذورها ثابتة، هو مجتمع سيتعلم حكامه أن يتوقعوا فقط العار وخسارة شرعيتهم في حال ارتكابهم العنف.

يجب علينا، بأمانة مضاعفة وبشكل مباشر، أن ننقل لأطفالنا وفتياننا تجربة نضالنا اللاعنفي، ونريهم أنهم، إذا كانوا يريدون مجتمعاً ديمقراطياً، فإن شرطه الأول هو الصبر والمقاومة دون عنف. نحن نستطيع أيضاً أن نُذكر الشباب أننا في حملة المليون توقيع تحمّلنا ثلاث سنوات من المضايقات، والإهانات، والسجن دون أن نقوم بأي عمل غير تقديم العرائض للبرلمان. لقد تحملنا هذا القمع وهذا التحقير، وبشجاعة وأمل واصلنا طريقنا بقلوب مضيئة وضمائر نقية.

يجب علينا أن نذكّرهم في كل مرة أن تجمعنا سلمي. لقد استقبلتنا قوات الحكومة بالعصي، ورش الفلفل، وبالضرب، لكننا لم نقم بردة فعل بنفس الطريقة. وعوضاً عن ذلك، جلسنا فقط على الأرض، غطينا وجوهنا بأيدينا، وتحملنا وطأة العصي على أجسامنا. حتى في هذه الأوضاع الصعبة، كنا نغني أغاني المساواة. وعندما أرسلنا للسجن، أطلعنا سجانينا على تجاربنا، ورأيناهم أيضاً مثلنا بشرا مقيدين ومقموعين، إلى حد كبير.

إيران هي الوطن المشترك لكل الإيرانيين، بغض النظر عن ديانتهم أو قناعاتهم الإيديولوجية.

انتشار ثقافة العنف والانتقام يجب أن يتوقف. علينا أن ندرك أنه بالرغم من أن النضال المدني موقف إنساني وموقف أخلاقي، فإن هناك مشقة ترافقه. التقدم بحاجة إلى وقت، فلا نصر فعليا أو مستديما سوف يحصل بين ليلة وضحاها. وكما كان الحال في الثورة الدستورية، علينا أن نكون قانعات بالتقدم بالتدريج، وأن نُصِر، في كافة الأوقات، على تعزيز القيم العادلة والديمقراطية.

من الواضح أن الطريق أمامنا طويلة، الثقافة الأبوية، والتقاليد السياسية العنيفة لبلدنا العريق في القدم سوف تتغير ببطء في أفضل حالاتها. وحتى لا ننتهي إلى اليأس، علينا أن نتذكر كيف أن غاندي ونهرو نقلا الهند الفقيرة الغافلة من مستنقع الانحطاط، والإذلال، والحملات العنيفة من خلال الطرق السلمية الواضحة، وكيف طبّق القسيس كينغ مبادئ مشابهة ضد التمييز العنصري المتغلغل في الولايات المتحدة، وكيف استشرف نلسن مانديلا نهاية التمييز العنصري في جنوب إفريقيا. لم يأت أي من هذه الانتصارات دون سنوات وسنوات من التدريب وجهاً لوجه، ونشر مئات من الكتب وآلاف من المقالات- وما تم ذكره ما هو إلا الأجزاء الأسهل.

إذا كان للحركة الديمقراطية والمدنية للشعب الإيراني أن تبقى أيضاً سلمية وغير عنيفة، فإن قوتها يجب أن تأتي ليس من سفك الدماء، والقبضات المشدودة، والشرايين النافرة، والسعي للانتقام المتعطش، بل من استمرارية الحياة والتأكيد عليها والمثابرة، والتفكير المتأني. وعلى مثل هذه القيم يعتمد مصير حركتنا وأمتنا.

ملاحق

ملحق I

العريضة

عريضة حملة المليون توقيع تطالب بتغييرات في القوانين التي تميز ضد المرأة

الأحد، ٢٧ آب ٢٠٠٦

القانون الإيراني يعتبر النساء مواطنات من الدرجة الثانية، ويعزز التمييز ضدهن. ومن الجدير بالملاحظة أن التمييز القانوني من هذا النوع يُفرض بالقوة في مجتمع تُشكل فيه النساء أكثر من ٦٠٪ من الذين يقبلون في الجامعات. والاعتقاد العام أن القوانين يجب أن تعزز الاعتدال الاجتماعي على أساس أنها تتقدم خطوة واحدة على الأعراف الثقافية. لكن القانون في إيران يتخلّف عن المعايير الثقافية ووضع المرأة الاجتماعي ومكانتها.

وبحسب القوانين الجزائية، فإن الفتاة في سن التاسعة تعتبر راشدة. وإذا ما ارتكبت جريمة يعاقَب عليها بالإعدام، فإن المحكمة تستطيع بالفعل أن تحكم عليها بالموت. وإذا تعرض الرجل والمرأة للشلل بسبب حادث، فإن تعويضات الضرر للمرأة تكون نصف تعويضات الرجل، بحسب القانون. وإذا كان الرجل والمرأة شاهدين على جريمة، فإنه لا يُؤخذ بشهادة المرأة وإنما بشهادة الرجل. ويسمح القانون للأب إذا حصل على إذن من المحكمة بتزويج ابنته حتى قبل سن الثالثة عشرة- الحد الأدنى لسن الزواج القانوني- لرجل في السبعين من العمر. القانون لا يسمح للأمهات أن يكنّ وصيات على أموال أطفالهن، أو يتخذن قرارات في ما يتعلق بمكان إقامة الأطفال، أو السفر إلى دولة أجنبية، أو الرعاية الطبية. القانون يسمح للرجال بممارسة تعدد الزوجات، ويعطيهم حقوقاً لا نقاش فيها لتطليق زوجاتهم في لحظة غضب.

هذه فقط بعض النماذج للظلم والتمييز الذي يمارس ضد النساء التي يمكن أن نجدها في القانون الإيراني. ومن دون شك، فالنساء في المواقع الاجتماعية/الاقتصادية الأدنى أو من مجموعات أقلية دينية وعرقية يعانين من التمييز القانوني بشكل أكبر. ومن جهة أخرى، هذه القوانين غير العادلة أدت إلى تعزيز العلاقات غير المتوازنة وغير الصحية بين الرجال والنساء، وبالنتيجة أدت إلى تبعات سلبية على حياة الرجال أيضاً. وبالتحديد، يمكن الإشارة إلى ارتفاع المهور التي تطلبها الكثير من النساء كشرط للزواج، والذي يشير إلى عدم الأمان الذي يشعرن به في ظل التمييز القانوني، وموقعهن غير المتساوي في القانون.

ومن جهة أخرى، فالحكومة الإيرانية وقعت على العديد من اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية، وعليه، مطلوب منها أن توائم بين مواثيقها القانونية والمعايير الدولية. وأهم المعايير الدولية لحقوق الإنسان الدولية هي تلك التي تنادي بإلغاء كافة أشكال التمييز المبني على النوع الاجتماعي، والعرق، والدين، وهكذا.

المُوَقّعات أدناه يطالبن بإزالة كافة أشكال التمييز القانوني ضد المرأة في القانون الإيراني، ويطالبن المشرعين بمراجعة القوانين الحالية وإصلاحها على أساس التزامات الحكومة بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

الموقعات الأوائل:

شيرين عبادي	مريم حسين خواه
سيمين بهبهاني	فرناز سيفي
شهلا لاهيجي	نوشين أحمدي خراساني
شهلا عزازي	زهرة أرزاني
بابك أحمدي	رضوان مقدم
فرزانه طاهري	سوزان طهماسبي
تهمينة ميلاني	بيتا طاهباز
منيجة حكمت	منى محمد زاده
مائده طهماسبي	طلعت تقينيا
نرجس محمدي	جلنار ملكي

ناصر زرافشان
هما زرافشان
أردشير رستمي
رخشان بني اعتماد
منيرو روانيبور
بابك تختي
بنفشه حجازي
مهوش شيخلسلامي
فريبرز رئيس- دانا
جعفر بناهي
شيوا دولت ابادي
هما خداوردي
شهلا شركت
فريده غيرت
خديجة مقدم
شهلا انتصاري
بروين أردلان
فريبا داودى مهاجر
هما مداح
جلوه جواهري
مهسا جزني
فريدة غيب
نيلو فرر إنسان
بوية مددي
فرانك ارتيا
سونيا غفارى
نرجس طيبات

ناهيد جعفري
ستاره سجادي
منصورة شجاعي
مهسا شكرلو
فيروزه مهاجر
ترانه أمير تيموري
بروين ضرابي
ويدا بيجلري
زارا أمجديان
تارا أحمدي
بريسا كاكايي
ناهيد ميرحج
مريم ميرزا
جيلا بني يعقوب
محبوبة حسين زاده
الناز ناطقي
بهاره هدايت
إيمان مظفري
فخري شادفر
بهاره باقي
صديقه نصيري
سبيدة هكليسيان
فاضله خليلي- نجاد
فاطمة نجاتي
مهديس فرح-بخشي
أعظم هشمت
الهة سروش- نيا

هانا دارابي
سيمين مرعشي
احترام شادفر
دل ارام علي
بروانه آل بويه
فخري نامي
نكار رهبر
ناهيد كشاورز
سحر سجادى
كاوه مظفرى
ليلى نظري
ليلي إسلامي
معصومه حيات غيبي
سارا لقماني
معصومه لقماني
إلناز انصاري
بريناز اتابكي
نسيم سلطان بيجي
جوانه جواهري
سعيد نورمحمدي
سمعية رشيدي
شيما فرزاد-منش
فرشاد قره-داغي
فروغ قره داغي

مازيار سمعيي
هومن كاظميان
مينا ربيعي
سارة اسمي زاد
فريد هاشمي
ناهيد توسلي
فريبا وفي
سيما سياح

ملحق II

خطة الحملة

حول «مطالبة حملة المليون توقيع بتغييرات في القوانين التمييزية»

الناشطات الإيرانيات في حقوق المرأة يقمن بحملة واسعة مطالبات بإنهاء التمييز ضد النساء في القانون الإيراني. "حملة المليون توقيع المطالبة بتغيرات في القوانين التمييزية"، والتي تهدف إلى جمع مليون توقيع للمطالبة بتغييرات في القوانين التي تميز ضد النساء هي محاولة لمتابعة الاحتجاجات السلمية، التي حدثت في ١٢ حزيران ٢٠٠٦، في ميدان هفت تير في طهران ولها نفس الهدف. الأنشطة التحضيرية لنصرة الحملة بدأت في حزيران ٢٠٠٦، وسوف يتم تدشين الحملة في ٢٧ آب، خلال ندوة بعنوان "تأثير القوانين على حياة النساء".

إن جمع مليون توقيع لدعم التغييرات في القانون هو هدف واحد من عدة أهداف للحملة. فالحملة تستهدف أيضاً أن تحقق ما يلي:

١. **تعزيز التعاون والشراكة من أجل التغيير الاجتماعي**: هذه الحملة تهدف إلى أن تكون عاملاً مساعداً في تعزيز التعاون بين الأطياف الواسعة من الناشطات الاجتماعيات من أجل خلق تغييرات اجتماعية إيجابية والتعبئة حولها.

٢. **تحديد احتياجات النساء وأولوياتهن**: حملة الشراكة هذه تهدف إلى تطوير التعرّف والاتصال مع مجموعات واسعة من النساء من مختلف الخلفيات. الاتصال المباشر بين المدافعين/ات عن الحقوق المتساوية والمجموعات النسوية الأخرى ومجموعات المواطنين/ات سوف تسمح للمنخرطين/ات في الحملة بالتعرف على اهتمامات النساء

اليومية، خاصة مشاكلهن واحتياجاتهن القانونية. من جهة أخرى، سوف يزيد هذا التواصل المباشر الوعي بين السكان بشكل عام، حول عدم الإنصاف في ظل القوانين الحالية.

٣. **إعلاء صوت النساء**: تأمل المنظّمات أن يتمكنّ خلال هذه الحملة من التواصل مع المجموعات اللواتي ظلت مطالبها غير مسموعة. وتهدف الحملة، بالاعتماد على الاحتياجات التي حددتها النساء أنفسهن، إلى رفع أصوات النساء اللواتي لم يتم الالتفات لمطالبهن على مستوى السياسات الوطنية.

٤. **زيادة المعرفة**، وتعزيز الفعل الديمقراطي: هذه الحملة مكرسة لزيادة المعرفة وتحسينها من خلال الحوار، الشراكة، والفعل الديمقراطي. وهي تتمسك بثبات بفكرة أن التغيير الحقيقي والمستدام يمكن تحقيقه فقط إذا كان دافعه هو المجتمع والاحتياجات، وإذا كان يعكس رغبات المجتمع ومطالبه ككل. التغيير في موقع النساء في المجتمع يحتاج إلى أن يستند إلى الاعتقاد بأن المشاكل القانونية التي تواجهها النساء ليست مسألة شخصية، لكنها عوارض للمشاكل المجتمعية ككل التي تواجهها النساء بشكل واسع. وبكلمات أخرى، هذه الحملة ملتزمة بالقيام بإصلاح من أسفل إلى أعلى، وخلق تغيير من خلال مبادرات على مستوى القاعدة والمجتمع المحلي، والسعي إلى تقوية الفعل العام وتمكين النساء.

٥. **تسديد المستحقات**: المبادِرات للحملة يدركن أن التغيير الاجتماعي وإزالة الظلم لا يمكن تحقيقهما بسهولة، وأنه من خلال الالتزام والشراكة والعمل الجدّي يمكن بناء التضامن الضروري لخلق التغيير. وبالتأكيد فإن التضامن والشراكة في دفعهما بأهداف الحملة للأمام سوف يكون لهما تأثير إيجابي على مستقبل بلدنا. إن تجارب الحركات الديمقراطية النسوية حول العالم، وبشكل خاص دول المنطقة، قد بينت بالملموس أن التضامن والالتزام بأهداف الفعل الجمعي هما المكونان الأساسيان لنجاح إزالة التمييز. إن النضال من أجل حقوق متساوية في إيران هو بالتأكيد عملية طويلة الأمد وصعبة ومرهقة وتحتاج إلى جهد كبير. الطريق السليمة لتحقيق المساواة لن تكون معبّدة من خلال بنى السلطة الحالية، أو من خلال الحوار فقط مع الرجال والنساء في مواقع السلطة. إن تحقيق أهداف الحملة يعتمد على إستراتيجية تسعى إلى رفع الوعي بين النساء والمواطنات كأفراد حول هويتهن وموقعهن داخل المجتمع.

٦. **قوة الأرقام**: التطبيق الناجح لهذه الحملة سوف يثبت، مرة وإلى الأبد، أن مطلب التغيير لقوانين غير منصفة لا يقتصر على بضعة آلاف من النساء، اللواتي دعمن جهوداً مماثلة في الماضي. في الواقع، فإن التطبيق الناجح للحملة سوف يثبت أن الدعم من أجل تغييرات قانونية له قاعدة عريضة، وأن الغالبية العظمى من الرجال والنساء يعانون من عدم الإنصاف الذي يعززه القانون الإيراني. ستناضل الحملة من أجل أن تبين أن النساء يستخدمن، وقد استخدمن بشكل دائم، مجموعة متعددة من الوسائل والقنوات من أجل إسماع اعتراضاتهن على القوانين، مثل كتابة الكتب، والمقالات، وإنتاج الأفلام وأشكال أخرى من التعبير الفني، ومن خلال الانخراط الاجتماعي. هاتيك النسوة اللواتي عبّرن، وبأقل ما يمكن من الموارد، عن اعتراضاتهن من خلال قنوات أكثر صعوبة، مثل العودة للمحاكم، الفرار من المنزل، أو من خلال وسائل أكثر تدميراً كاللجوء للانتحار، الذي يحدث في مرات كثيرة بسبب لوم الذات. وفي محاولة لتبيان عدم الرضا المستشري في وضع المرأة الراهن، تهدف الحملة إلى تسليط الضوء على الاستراتيجيات الكثيرة التي تستخدمها النساء في تحدي التمييز في القانون.

٧. **القوة في التعددية**: إن التنفيذ الناجح لهذه الحملة سوف يلقي أيضاً الضوء على حقيقة أن المطالبة بالتغييرات في القانون تم التعبير عنها من أكثر من مجرد مجموعة واحدة من النساء. وفي محاولة لاسكات أصوات النساء الداعيات للتغيير، يدعي النقاد أن المطالب من أجل التغيير القانوني تعبّر عنها مجموعة معينة من النساء البعيدات عن واقع النساء الإيرانيات العاديات. هؤلاء النقاد يدعون خطأ أن النخبة والنساء اللواتي يتمتعن بوضع اجتماعي واقتصادي جيد هن فقط من يسعين إلى تغيير القانون، في معارضة مباشرة للاحتياجات الفعلية للنساء الإيرانيات ولحساسية جماهير النساء الإيرانيات. هذه الإدعاءات خاطئة بالتأكيد، ومميِّزة مثل القوانين غير العادلة التي تؤثر سلباً على حياة جميع النساء، متعلمات أو غير متعلمات، سواء كن يعشن في أحياء الطبقة العليا أو في المجتمعات المحلية الفقيرة، أكن متزوجات أو عزباوات، أو كن يسكنّ في المناطق الريفية أو الحضرية، إلخ. وسوف تعمل الحملة على الاهتمام ببعض هذه القضايا.

مراحل تنفيذ الحملة: ستكون هذه الحملة مستمرة. المرحلة الأولى منها سوف تركز على جمع مليون توقيع، تطالب بتغييرات في القوانين غير المنصفة. وبتقدير معقول، يمكن القول أن الوقت الذي تحتاجه الفترة الأولى من الحملة يقدر بسنة إلى سنتين، بعدها ستدخل الحملة في سلسلة من المراحل تركز على اقتراح قوانين جديدة.

مطالب الحملة لا تتعارض مع المبادئ الإسلامية: إن مطلب الإصلاح وتغيير القوانين غير المنصفة لا يتعارض مع مبادئ الإسلام وينسجم مع التزامات إيران الدولية. ولأن إيران من الدول التي وقّعت اتفاقية الأمم المتحدة حول الحقوق السياسية والمدنية، فهي ملزمة بإزالة كافة أشكال التمييز. واعتماداً على هذه التعهدات، تحتاج الحكومة الإيرانية إلى أخذ إجراءات محددة لإصلاح القوانين التي تعزز التمييز.

من جهة أخرى، هذه المطالب ليست بأي حال من الأحوال متناقضة مع أسس الإسلام. وفي الواقع، فإن التغييرات التي تطالب بها الحملة كانت لبعض الوقت مجال خلاف وجدل بين المحلّفين المسلمين والدارسين. آية الله صانعي وآية الله بوجنوردي، من بين كثيرين، دعوا منذ سنوات إلى مراجعة القوانين التي تميز ضد النساء، وإصلاحها، كما أوضحا بشكل صريح أن مثل هذه الإصلاحات ليست متناقضة مع معتقدات الإسلام الأساسية. إن مليون توقيع داعم لعملية تغيير القوانين غير المنصفة سوف تبين لصناع القرار وللجمهور أن شريحة كبيرة من الشعب الإيراني تدعم فكرة مراجعة القوانين المميزة ضد النساء، وأن هذه المطالب غير مقتصرة على شريحة صغيرة من المجتمع. هذه الحملة سوف تثبت أيضاً لصانعي القرار أن النساء الإيرانيات جادات في مطالبهن لتغيير القوانين الحالية.

تنفيذ الحملة: سوف تعتمد هذه الحملة بشكل كبير على التوعية وجهاً لوجه لتحقيق هدفها. وسوف يتم تنفيذها من خلال الاستراتيجيات التالية:

١. جمع التواقيع من خلال الاتصال من بيت لبيت والحوار مع النساء كل على حدة.

٢. جمع التواقيع في أماكن أو في مناسبات تتجمع فيها النساء عادة، ويكون فيها الحوار والنقاشات مع مجموعات النساء ممكن التنفيذ. الأماكن العامة مثل: الحدائق، الجامعات، مراكز الإنتاج، المصانع، مراكز الصحة، التجمعات الدينية، المراكز الرياضية، ومراكز المواصلات العامة (المترو، الباص، الخ)، حيث يمكن الوصول إلى مجموعات من النساء يتم تحديدها من قبل عضوات الحملة من أجل استثارة حوار حول القانون وجمع التواقيع لدعم التغييرات في القوانين المجحفة بحق النساء.

٣. تنفيذ ندوات ومؤتمرات بقصد: إبراز الحملة، تعزيز الحوار، وتحديد الداعمين وجمع التواقيع.

٤. جمع التواقيع من خلال الإنترنت. سوف تُستخدم شبكة الإنترنت من أجل تبادل

المعلومات عن الحملة، متضمنة المواد القانونية التعليمية، ويمكن للمهتمين/ات بدعم هذا الجهد التوقيع على العريضة الخاصة بالحملة.

تربية المتطوعات/ين: من أجل تنفيذ الحملة بنجاح، سوف يتم استقطاب عدد كبير من المتطوعين/ات. وسوف يتلقى المتطوعون/ات تعليماً قانونياً، إضافة إلى معلومات حول الحملة. وقد تم تشكيل لجان متعددة داخل الحملة، متضمنة لجنة التعليم التي يقع على عاتقها أن تقوم بتنفيذ الورشات التعليمية لكافة المتطوعين/ات. وسوف يزود كل المهتمين/ات بالتعاون مع الحملة وجمع التواقيع بتدريب على: القضايا القانونية والقوانين، أهداف الحملة واستراتيجياتها، التقنيات التعليمية لاستخدامها في لقاءات وجهاً لوجه وبيتاً لبيت، تقنيات تعليم الجمهور، وتقنيات العمل الممتد، الخ. وعلى كافة المتطوعين/ات المهتمين/ات الالتحاق بالتعليم المباشر وجهاً لوجه والاشتراك في الورشات المخصصة لذلك.

وتجب ملاحظة أن المتطوعين/ات لا حاجة لهم لأن يكونوا متخصصين/ات في قضايا النساء القانونية. وسوف تنفذ هذه الورشات من قبل لجنة التعليم لتقديم نظرة عامة للقارئ العادي في ما يتعلق بالحقوق القانونية للمرأة.

مجال الأنشطة: أنشطة الحملة لن تكون مقتصرة على طهران وحدها، والناشطات في حقوق النساء في المقاطعات سوف يتم تحفيزهن على المشاركة في هذه الحملة. المجموعات والأفراد من المقاطعات سوف يشاركون في الورشات التي تعقد في طهران، يبدأون بعدها أنشطة الحملة في مقاطعاتهم. في حال كانت هناك أعداد أكبر من النساء ومن المجموعات الناشطة في مجال حقوق النساء ممن يبدون رغبة في التدريب و/أو في المشاركة في هذه الحملة فيمكنهم تقديم طلب خاص لورشات تعقد في مقاطعاتهم. إضافة إلى ذلك، يمكن للأشخاص الإيرانيين/ات المقيمين/ات خارج إيران إرسال تواقيعهم/ن لدعم مطالب الحملة إما بالبريد العادي أو الإلكتروني.

العمر الأدنى للتوقيع: النساء والرجال الذين يوقعون من أجل دعم مطالب الحملة يجب أن يكون لهم/ن من العمر ١٨ سنة على الأقل. التواقيع سوف يتم جمعها في نماذج خاصة تطور لهذا الغرض، وسوف يتم نشرها على الصفحة الإلكترونية.

الدعم للحملة: المشاركة في هذه الحملة تطوعي محض. يطلب من المتطوعات/ين دعم الحملة من خلال التبرع ب ٥٠٠٠ تومان (نحو ٦$). هذه المساعدات سوف تكون المصدر الأساسي لدعم النشاطات. ومن أجل إحداث تغيير، على النساء أن يعتمدن على مواردهن

المحدودة، المالية وغير ذلك، مثل الوقت والطاقة. النساء تمكّن من الاعتماد دوما على إمكانياتهن وإيمانهن بإحداث تغيير. إن نجاح هذه الحملة، أيضاً، سوف يكون الفضل فيه لالتزام النساء العظيم.

معلومات للتواصل: يمكن للمهتمين والمهتمات بدعم الحملة أو الالتحاق بها، الاتصال عبر الطرق التالية:

الصفحة الإلكترونية: www.we-change.org

البريد الإلكتروني: forequality@gmail.com

العنوان: إيران طهران -P.O. Box: 14335-851

الداعمون والداعمات:

شيرين عبادي (الحائزة على جائزة نوبل)
شهلا لاهيجي (ناشرة)
بابك أحمدي (كاتب ومترجم)
تهمينة ميلاني (مخرجة)
مائده طهماسبي (فنانة)
سيمين بهبهاني (شاعرة)
شهلا عزازي (أستاذة)
فرزانه طاهري (مترجمة)
منيجة حكمت (مخرجة)
فرهاد عايش (فنان)

عضوات الحملة:

تارا أحمدي
نوشين احمدي خراساني
بروانه آل بويه
ترانه أمير تيموري
زارا أمجديان
الناز انصاري
بروين اردلان
فرانك أرتيا
زهرة أرزاني
مريم بهرامي
جيلا بني يعقوب
ويدا بيجلري
هانا دارابي
فريبا داودي مهاجر

شهلا انتصاري
مهديس فرح بخشي
فريده غيب
سبيده كليسيان
بهاره هدايت
مريم حسين خواه
محبوبة حسين زادة
ناهيد جعفري
جلوه جواهري
مهسا جزني
پريسا كاكا يي
بوية مددي
هما مداح
جلنار ملك
ناهيد مير حج
مريم ميرزا
خديجة مقدم
رضوان مقدم
فيروزه مهاجر
منى محمد زاده
ايمان مظفري
فخري نامي
صديقه نصيري
الناز ناطقي
فاطمه نجاتي
نجار رهبر

ستاره سجادي
فرناز سيفي
فخري شادفر
مهسا شكرلو
منصوره شجاعي
الهه سروش نيا
طلعت تقى نيا
بيتا طاهباز
سوزان طهماسبي
نرجس تيبت
بروين ضرابى

ملحق III

تأثير القوانين على حياة النساء

مترجم من الفارسية للإنكليزية من قبل رحمة توحيدي
الاثنين ٢٨ آب ٢٠٠٦

لماذا نعتقد أن القوانين الحالية غير عادلة؟

هناك أشياء يجب علينا معرفتها، لكننا لا نعرفها. وهناك أشياء كثيرة لا نعرفها، وحتى لا تخطر ببالنا. القانون هو أحد هذه الأشياء: وحتى نواجه صعوبة مع القانون، فنحن لا نعيره اهتماماً، وفي اللحظة التي نفعل ذلك، نفكّر فقط في القوانين التي تحدّتنا على الصعيد الشخصي، ولا نفكر فيها من منظور كيف تؤثر على كل الناس.

ولنأخذ، على سبيل المثال، أسرة على وشك تزويج ابنتها وإرسالها إلى بيت البخت (بيت الزوجية)، بيت قدرها ومصيرها. كل شيء يسير وفق التقاليد؛ أسرة العريس تأخذ الفتاة باحترام واعتزاز كبيرين. لكن ما المستقبل الذي ينتظرها؟ هل قدَرها منير ومبارك، أم معتم ومظلم؟ ماذا لو تبين أن العريس لم يكن الشخص الجيد الذي تمناه الجميع أن يكون؟ نفس المنزل الذي ملأ روحها في يوم من الأيام بالإثارة والحماس سيحول مستقبلها إلى جحيمها الشخصي، كي تصرخ ليل نهار. تذمراتها اليومية- والنظرة العامة المليئة بالحزن التي ترتسم على وجهها- هي متنفسها الوحيد. هي غاضبة على العائلة، كما أنها غاضبة من نفسها أيضاً، لأنها لم تفكر جيداً قبل الموافقة على تزويجها. الفتيات اللواتي يخضن مثل تجربة هذه الفتاة لسن قلة في إيران. قد يعزيّن أنفسهن بالقول "الزواج مثل بطيخة مقفلة، لا أحد يعرف على ماذا تتكشف". لكن بعد فترة من الزمن، وعندما تبدأ، هي وأسرتها، بالركض على درج المحكمة صعوداً ونزولاً، سوف تعترف لنفسها أن هذا ليس صحيحاً، حتى لو لم تعترف

بذلك لغيرها. فبدلاً من الانشغال بالبحث عن (المحابس)، وتنظيم المهر، كان الأولى بالفتاة وأسرتها أن يدرسوا القانون وأن يبحثوا عن الثغرات في عقد الزواج، حتى لا ينتهوا إلى الضياع والبؤس كما هو حالهم اليوم. ولو كانت القوانين المتعلقة بالزواج والعائلة مكتوبة بطريقة أخرى – لتكون عادلة- ولو كانت حقوق العروس غير معتمدة على توقيع العريس، لكن مكفولة بالقانون، لما كان لهذه المشاكل أن تحدث.

لهذه الأسباب كلها نعتقد أن القانون مرتبط بالحياة اليومية وهام للجميع: للرجال والنساء، للأطفال الذين ولدوا وأيضاً لأولئك الذين لم يولدوا. القانون هام لأي إنسان يريد أن يحيا بسلام. هناك فقط مجموعتان من الناس لا تأبه للقانون: أولئك الذين يجرّم القانون أعمالهم الخاطئة، وأولئك الذي لا يدركون أهميته.

دعونا نعود لقصة الفتاة التي تزوجت وعادت لبيت والدها باكية. ولنفترض أنكم أهل الفتاة، وأنكم ذهبتم للمحاكم لحل مشاكلها، وأخبرتم المحكمة: "صهرنا لا يسمح لابنتنا بالعمل، ولا يسمح لها بالخروج من المنزل، وحتى لا يسمح لها بزيارتنا"، أو أنكم قلتم: "المنزل الذي اختاره صهرنا لابنتنا لا يمكنها احتماله"، أو قلتم أنه "لا يسمح للأطباء عمل جراحة لابنتنا في مستشفى"، وأشياء أخرى من هذا القبيل، ثم جاءكم الجواب بعدها "حسناً، هذا حق الرجل!" فسوف تجيبون، بالتأكيد، بدهشة "من الذي أعطى للرجل هذا الحق؟". الجواب البسيط هو: القانون. هذا هو المأزق الذي وضع القانون ابنتكم فيه. لكن ذلك خطؤكم أيضاً. فأنتم، دون أن تولوا المسألة التفكير اللازم، قمتم بإعطاء حق السيطرة على ابنتكم لشخص قادر على وضعها في قفص في المنزل. شخص يمكن أن يمنعها من الحصول على العلاج الضروري عندما تمرض، شريك زواج يمكن أن يأخذ أولادها بعيداً عنها، ويمكنه، إذا ما أراد، أن يعذبها ويقتلها. وإذا كان يعاني من مشكلة نفسية، ويشك في أن زوجته خانته، فيمكنه أن يقتلها براحة ضمير، دون خشية من العقاب. لذا، من خلال إرسال ابنتك إلى "بيت العدَل"، تكون قد وضعتها في عبودية الشخص الذي له السلطة لكي يقرر ما إذا كانت ستبقى حية أو تموت.

هل تعتقدون أن القصص التي نعرضها خارجة عن المألوف؟ لسوء الحظ، هي ليست كذلك. كل الجرائم التي تحصل داخل الأسرة، والتي نقرأ عنها في الصحف، لها جذور في ضعف النظام الخاص بقوانين الأسرة، وأيضاً في ضعفنا الخاص بعدم معرفتنا بها. ولسوء الحظ نحن نعتمد على العادات والتقاليد ونزاهة العريس، بدلاً من الاعتماد على حماية القانون، ونطالب بمبلغ كبير لمهر بناتنا، في الوقت الذي نجد من المستهجن أن نضع في عقد الزواج

أن لابنتنا الحق في الطلاق. وإذا ما وقعت خلافات رئيسية أثناء الزواج بين الزوج والزوجة، فإن الزوجة يمكن أن تتخلى - مكرهة- عن مهرها ببساطة من أجل الحصول على الطلاق والتحرر من جحيم الحياة الأسرية، كما قد يكون عليها أن تخوض طويلاً في حقول ألغام المحاكم والبيروقراطية، التي قد توصلها إلى مرحلة تجعلها ترغب في التضحية بحياتها.

هناك طريقة لمنع هذه المصيبة. كل ما نحتاجه هو أن نتوقف عن أحلام اليقظة- نساءً ورجالاً، أمهات وآباء، أخوات وإخوة، وكل من يكترث بمن يحب. علينا أن نبذل مجهوداً كبيراً لمعرفة ما تنص عليه القوانين التي تتحكم بحياة زوجاتنا، بناتنا، وفي النهاية أسرنا. علينا أن نسد كافة الثغرات الموجودة في القوانين المتعلقة بعقود الزواج خاصتنا. ثم علينا أن نلتحق بالنضال من أجل جعل القوانين أكثر إنصافاً لجميع الناس الذين يعيشون في بلادنا، من أجل أن نتمتع جميعاً بحياة أفضل وأكثر سلاماً. حياة تجعلنا نستمتع بزواج بناتنا، وننام مطمئنين إلى أنهن يعشن وأزواجهن حياة صحية وسعيدة، ولا يتقاسمن معهم حياة الجحيم التي يخلقونها معاً.

بعض القوانين غير المنصفة:

١. الزواج[١]

الزواج في بلادنا إيران مسألة هامة لها تأثير كبير على حياة النساء. لكن إذا تصفحنا كتاب القانون المدني في إيران، فيمكن أن نرى كيف أن الزواج، الذي من المفترض أن يكون "حلاوة" الحياة، يخلق أحياناً مشاكل جسدية ونفسية للنساء، مما يترك أثراً مريراً يعشنه طوال حياتهن.

الخطوة الأولى التي على المرأة أن تأخذها في الزواج، حسب القانون الحالي، هي أن تفي ب "شرط موافقة الوالد". فإذا رفض الأب تزويج ابنته لا يمكن لها أن تتزوج- حتى إذا كانت أستاذة جامعية ولها من العمر أربعون عاماً- إلا إذا حصلت على موافقة المحكمة. وفي الحقيقة، فإن على النساء العذراوات أخذ موافقة الأب أو الجد للزواج. وفي حال لم يستوفين هذا الشرط، يمكن للأب أو الجد أن يلغي الزواج من خلال المحكمة- حتى بعد أن يكون الزواج قد تم. ويعزو البعض فلسفة هذا الفعل إلى الاحترام الواجب للأب. لكن، سؤالنا: هل الاحترام للآباء هو واجب على البنات فقط؟ وهل يعفى الأبناء من تقديم الاحترام لآبائهم؟

والأهم، لماذا يقدّم التقدير والاحترام للأب، ويغيّب احترام الأم ولا تُشترط موافقتها؟

من خلال الحصول على موافقة المحكمة، يستطيع الأب أن يزوج ابنته التي لم تبلغ من العمر ١٣ سنة لرجل في السبعين من العمر. ومن خلال هذا القانون غير العادل أصبح تزويج الصغيرات منتشراً في كثير من مناطق بلادنا، خاصة في القرى الريفية، لأن القانون أعطى الأب هذا الحق.

ولأن سن الزواج القانوني للفتيات حسب قانوننا هو ١٣ سنة، فقد نشأت مشاكل كبيرة في مجتمعنا. مثلاً، بينت دراسة بحثية تمت في مقاطعة بورشهر أن ٧٠٪ من الزواجات التي تنتهي بطلاق تحدث بين الأزواج الذين تزوجوا في المرحلة العمرية ١٥ - ١٩ .[٢]

٢. الطلاق والوصاية على الطفل[٣]

حسب القانون فإن الطلاق هو حق مطلق للرجل، وهو يستطيع أن يطلق زوجته عندما يشاء. ومن جهة أخرى، على الزوجة، من أجل أن تبدأ معاملة الطلاق، أن تثبت أن زوجها مذنب من حيث إساءة السلوك، مثل رفض دفع تكاليف معيشتها، الإدمان، السجن، وما شابه. معظم النساء يعرفن أن إثبات مثل هذه الأشياء في المحكمة أمر صعب. في بعض الحالات، تستطيع المرأة ذلك، لكن فقط بعد سنوات من الركض في أروقة المحاكم. وفي الكثير من الحالات تتنازل النساء عن المهر من أجل أن تتحرر من المضايقات والإساءة المنزلية من قبل الأزواج. البحث الذي أنجز في قم وجد أن ٩١٪ من النساء اللواتي حصلن على الطلاق لم يطالبن بمهرهن بالكامل.[٤] وفي الكثير من الحالات حين يكون الطلاق متفقا عليه بين الزوج والزوجة، تتنازل الزوجة عن كل الالتزامات المالية من أجل ضمان موافقة الزوج. وفي كثير من الحالات تدفع الزوجة حتى التكاليف المالية للطلاق. ومن منظور ديني، فإنه منصوص بوضوح أن المرأة يمكنها الحصول على الطلاق بسهولة إذا وافقت على التنازل عن المهر. لكن القانون الإيراني أضاف جملة تفيد بأن على الزوجة "الحصول على موافقة الزوج" على ذلك. عليه، إذا أرادت امرأة إيرانية الحصول على الطلاق، عليها أن تتنازل ليس فقط عن المهر، لكن أيضاً أن تحصل على موافقة زوجها على هذا الطلاق.

إن زيارة لمحكمة العائلة سوف تبين أنه في حال أراد الرجل أن يطلق فإنه يضع زوجته تحت ضغط شديد من أجل أن تتنازل عن المهر، ولهذا فهي تطلب الطلاق بنفسها- وتتنازل عن الحقوق القليلة الممنوحة لها.

٣. الحق في الوصاية على الأطفال[٥]

في قانوننا، فإن للحضانة (الرعاية اليومية) والوصاية على الأطفال معنيين مختلفين. المعنى الأول يعني أن يتم الاعتناء بالطفل. المعنى الثاني يعني القيام بدور الوصي، أي إدارة شؤونه/ا المالية، واتخاذ القرارات في ما يتعلق بأمور مثل الوضع المدرسي، مكان السكن، السفر خارج البلاد، سلطات إشرافية في ما يتعلق بالصحة والرعاية الطبية، وهكذا. وبحسب القانون المدني الإيراني، لا يمكن للأم أن تكون معيلة قانونياً لطفلها. أيضاً في أي سيناريو يكون فيه الأب والجد (والد الأب) غائبين، فإن الأم لا تستطيع أخذ الوصاية، ولا يمكن لها أن تكون أكثر من مجرد حاضنة لأطفالها. وحتى عند ذلك، سوف تكون تحت المراقبة المباشرة من قبل وكالة رعاية الطفل التي تخاطب المدعي العام- وهي وكالة تستطيع أن تقرر بشكل مستقل حول بيع ممتلكات الطفل.

لا تستطيع الأم أن تفتح حساباً باسم طفلها إلا إذا كان حساب قروض، كما لا يمكنها شراء بيت لطفلها دون توقيع زوجها. وإذا اشترت الأم بيتاً لطفلها بإذن من الأب (من مالها الخاص)، يستطيع الأب أن يعرض البيت للبيع، أو يؤجره متى أراد، والأم لا حق لها في هذه المسألة. وإذا كان الطفل مريضاً في المستشفى، ويحتاج إلى عملية جراحية، فإن الأب وحده هو المخول بإعطاء الإذن بإجراء الجراحة. بدون توقيع الأب، لا يمكن للأم أن تسأل الأطباء أن يقوموا بالعملية لطفلها. وبحسب القانون فالوصاية هي "القدر المكتوب" للأب. وهذا يعني أنه حتى لو أراد الأب ذلك، فإنه لا يستطيع أن يمنح الوصاية للزوجة!

٤. عدد الشركاء[٦]

من بين حالات أخرى تخص عدم المساواة في الزواج الحاضر، فإن قانون الزواج هو المرجعية في ما يتعلق بعدد الشركاء. بمعنى أن القانون يسمح بزيجات متعددة للرجال في نفس الوقت، كأن يكون للرجل أربعة عقود زواج (زيجات دائمة) وعدد لا متناه من الزيجات المؤقتة (زواج المتعة). كثير من النساء يتهيأ لهن أن أزواجهن رجال طيبون وأنهم لن يقوموا بعمل شيء من هذا القبيل. لكن زيارة واحدة لمحاكم الأسرة تبين أن الكثير من الأزواج، ولو بإخفاء ذلك عن الزوجات الأوائل، يستخدمون، بغير حق، هذا "الحق بحكم القانون". وبسبب عدم قدرة النساء الفعلية على البدء في إجراءات الطلاق، ناهيك عن الامتيازات القانونية المعطاة للرجل، فقد خلق هذا القانون مشاكل كثيرة داخل الأسر. وفي الحالات المتطرفة، تتفاقم المشكلة لتأخذ شكل قتل الزوج. البحث الذي تم في ١٥ مقاطعة يشير

إلى أن ٦٧٪ من النساء اللواتي يقتلن أزواجهن يفعلن ذلك لأن أزواجهن لم يكونوا مخلصين لهن، في حين أن ٣٣٪ يرتكبن الجريمة كنوع من الانتقام بسبب العنف الذي مورس من قبل الزوج.[٧] هذه الإنفجارات الغاضبة للعلاقات غير الصحية تحدث نتيجة للقوانين الحالية، التي هي تمييزيةٌ ولا تعزز العلاقات الإنسانية والعادلة بين الرجال والنساء.

٥. سن تحمل المسؤولية الجنائية[٨]

يعتبر سن المسؤولية الجنائية للفتيات تسع سنوات قمرية (أي ٨ سنوات وتسعة أشهر)، وللأولاد ١٥ سنة قمرية (أي ١٤ سنة وستة أشهر). وهكذا، إذا كان عمر الفتاة تسع سنوات وارتكبت جريمة، فإنها سوف تعامل كما لو أنها بالغة. وكافة العقوبات، بما فيها عقوبة الإعدام، سوف تطبق عليها. الاستثناء الوحيد هو أنها توضع في السجن أو يحتفظ بها في مؤسسات الأحداث حتى تبلغ سن ١٨ سنة، حيث يتم تنفيذ الحكم فيها. وهنا علينا طرح السؤال على صناع القرار عما إذا كان يمكن للطفلة في عمر ٩ سنوات (أو حتى أكبر من ذلك) أن تكون حكيمة أو ناضجة بالشكل الكافي في ما يتعلق بأفعالها لتستحق أن تحرم من حياتها.

٦. المواطنة[٩]

المواطنة هي موضوع قانوني هام. في الوضع الدولي الحالي، أصبح للمواطنة موقعاً هاماً. فهي التي تقرر العلاقات بين الفرد والدولة، وتقرر التشريع الذي سيتم على أساسه الزواج، أو الكيفية التي يعاقب عليها الفرد، أو الحق في ملكيته للعقار، وهكذا. وبحسب القوانين في إيران، لا تنتقل مواطَنة المرأة لأبنائها. فإذا كان والدك إيرانياً، فأنت تعتبر أيضاً إيرانياً. لكن أن تكون لك أم إيرانية، فهذا لا يخولك أن تصبح مواطناً إيرانياً. وهذا ما سبب الكثير من المشاكل للنساء اللواتي تزوجن، على سبيل المثال، رجالاً أفغان. فالأطفال لا يعتبرون إيرانيين، وعليه، ليس لهم الحق في العيش في إيران. ويشير البحث إلى أن نحو ٢٠,٠٠٠ طفل في إيران لا توجد لديهم أوراق ثبوتية. هؤلاء الأطفال لا حق لهم في العيش في إيران، أو الذهاب للمدرسة. والسبب البسيط في ذلك أن أمهاتهم عندما تزوجن آباءهم الأفغان لم يتقدمن بطلب تصريح بالزواج من وزارة الداخلية، وبالتالي أصبح أطفالهن لا مواطنين، لا تحق لهم بطاقات الهوية. وفي بعض الحالات، فإن حتى المرأة التي تتزوج رجلاً أجنبياً، تخسر هي أيضا مواطنتها الإيرانية.

٧. المال المدفوع للدية[١٠]

الدية (الفدية) هي مبلغ من المال يدفعه مجرم اقترف أذىً جسديا بالغ الفداحة للمتضرر أو لأسرته. في القانون الإيراني، تعتبر قيمة حياة المرأة نصف قيمة حياة الرجل. على سبيل المثال، إذا صدمت سيارة أخاً وأخته في الشارع، ونتج عن الحدث كسر في ساقي كليهما، فإن التعويض الذي يدفع للأخ هو ضعف التعويض الذي يدفع للأخت. وإذا قتل كلاهما، فالمبلغ المالي الذي تستلمه الأسرة عن الابن هو ضعف المبلغ الذي تستلمه في حالة الابنة. وإذا تعرضت امرأة حامل بولد لحادث وهي في شهرها الخامس وقتلت، يدفع عنها نصف ما يدفع للجنين الذي تحمله.

٨. الميراث[١١]

بالنسبة للقانون المدني، فبعد موت الأب والأم، يرث الأبناء ضعف ما ترثه البنات من أي ميراث. وإذا مات رجل له زوجة وطفل، ترث الزوجة ثُمُن ثروة الزوج. وإذا لم يكن للزوج طفل، ترث الزوجة ربع الثروة. كما أن المرأة لا يمكنها أن ترث الأرض أبداً. وإذا مات رجل، وله أكثر من زوجة، فإن هذا الثُمن أو الربع يقسم بين الزوجات.

لكن إذا ماتت الزوجة وكان لها زوج وطفل، يرث الزوج ربع الثروة. وإذا لم يكن لها طفل، فالزوج يرث نصف الثروة. لذا، في الواقع، الزوج يرث ضعف ما ترثه الزوجة.

أيضاً، وهو ما يؤلم أكثر، إذا توفيت امرأة ولا وريث لها إلا زوجها، فإن الزوج يرث كل الثروة. لكن إذا توفي الرجل من دون أن يكون له وريث، فإن الزوجة ترث فقط الربع مما امتلكه. أما بقية الثروة، فتذهب للحكومة.

٩. القوانين التي تحمي القتل على خلفية الشرف[١٢]

من بين القوانين التمييزية، يمكن للمرء أن يلاحظ القانون الذي يعطي الحق للرجل في قتل زوجته متى رآها في السرير مع رجل آخر، ومن دون عقاب. هذا القانون الذي هو في أيدي الرجال سمح للرجال بقتل النساء. وعلى سبيل المثال، ٢٠٪ من حالات القتل في بلادنا هي حالات مرتبطة بعدم العفة والجنس. وبينت دراسة حول هذا الموضوع أن ٩٠٪ من الرجال الذي يقتلون زوجاتهم يفعلون ذلك بدافع عدم الثقة والجرائم المتخيلة. وعندما سئل هؤلاء الرجال حول إذا ما كانوا متأكدين من خيانة الزوجة، أشار كلهم إلى أنهم كانوا غير متأكدين من ذلك تماما، وأنهم فقط شكّوا في زوجاتهم. هؤلاء الرجال يمكنهم القول

في المحكمة أن الزوجة لم تكن وفية لهم (أي أن دمها أهدر، لذا فله الحق في أن يقتلها). وبناء على مثل هذه القوانين، فإنهم ينجون من العقاب القاسي. وهذا يعني أن مجرد شك الرجل في زوجته يمكنه، بدعم من القوانين، أن ينجو بجريمته من العقاب. وفي ما يتعلق بالقتل المتعمد للأطفال، فبحسب القانون، لا يعتبر الأب أو الجد (والد الأب) مسؤولين. مثلاً، إذا ما قتل أب ابنته بسبب شك يتعلق بطهارتها الجنسية أو أي سبب آخر، يُعفى من العقوبة المنصوص عليها لهذه الجريمة، وسوف تحكم عليه المحكمة بالسجن عشر سنوات على الأكثر.

١٠. الإدلاء بالشهادة[١٣]

هناك بعض الجرائم تُمنع فيها شهادة النساء. وهذه تتضمن اللواط، المثلية، الدعارة، وشرب الكحول. في الحالات التي تسمح بشهادة النساء، فإن شهادة امرأتين تساويان شهادة رجل واحد. وفي حال أفادت نساء أنهن شهدن حادثاً، لا تقبل شهادتهن إلا إذا كان هناك رجل واحد على الأقل يشهد بنفس الواقعة.

١١. قوانين أخرى تمييزية [١٤]

هناك قوانين تمييزية كثيرة أخرى في النظام القانوني الإيراني. وضمن دستورنا، فالمرأة معترف بها فقط كمواطنة عندما تصبح أماً (متزوجة)، لذلك لا وجود لها كشخص مستقل في أي قانون منبثق من دستورنا.

١. إن أحد الشرط الشروط التي تقرر أهلية الشخص للرئاسة أن يكون "رجل سياسة" كما يظهر في قائمة الشروط، وهذا يعني أن المرأة لا تستطيع أن تصبح رئيساً.

٢. على النساء أن يلبسن زياً موصوفا قانونياً عندما يكن في المجال العام في كافة الأوقات، بغض النظر عن عقيدتهن ومعتقدهن. مثلاً، النساء المسيحيات اللواتي لا تتطلب ديانتهن أن يلبس الحجاب، سوف يعاقبن إذا ما ظهرن بدونه. وإذا ما اخترن أن يلبسن بطريقة مختلفة عما اعتبرته السلطات ملائماً، يمكن أن يُجلدن أو يُغرّمن.

٣. حتى وإن دفعت النساء نفس القدر من النقود للتأمين كما الرجل، فإن أطفالهن لا يستطيعون الإفادة من تعويضات تقاعدهن أو من التأمين الصحي. وهذا يعني أن الأم لا تستطيع أن تُقدّم أي نوع من أنواع الراحة لأطفالها بعد وفاتها.

٤. الرجم بالحجارة هو العقاب المخيف الذي حددته القوانين للأشخاص الذين يرتكبون

الزنا. هذا العقاب عادة يُنفّذ في النساء، لأنه بحسب القانون، يمكن للرجل أن يكون لديه عدد غير محدود من الزواجات المؤقتة (زواج المتعة) ويمكنه أن يدعي أن المرأة التي كان له علاقة معها (في حال كانت عزباء) هي "زوجته المؤقتة".

لماذا نريد جمع "مليون توقيع" لتغيير القوانين التمييزية؟

في العالم، وفي حياة الناس، لا يوجد قانون لا يمكن تغييره. وبحسب رأي الكثير من فقهاء القانون، يمكن تشبيه القانون باللباس- عندما يسمن الشخص أو ينحف، فيجب أن تتغير ملابسه حسب الوضع الجديد. ويعتقد فقهاء القانون وصانعو القوانين في الكثير من البلدان أن القانون يجب أن يكون متقدماً خطوة واحدة عن الثقافة من أجل أن يلعب دوراً إيجابياً في حياة الأفراد في أي مجتمع ولكي يرفع مستوى الثقافة. بمعنى أنه عندما تتقدم الثقافة خطوة للأمام على القانون أن يتغير ويتقدم خطوة أمام الثقافة. وبهذه الطريقة، يصبح القانون أداة للإصلاح. وفي الحقيقة يرى صناع القوانين في غالبية بلدان العالم أن بناء الثقافة هو أحد أدوار القوانين ولهذا السبب، يعتقدون أن القانون يجب أن يكون مناسباً للبيئة وثقافة المجتمع. في الوقت الحالي، للأسف، فإن قانوننا يتناسب مع ثقافتنا بطريقة عكسية. أي أن القانون في إيران، هو بضع خطوات خلف متوسط ثقافة المجتمع. وبالرغم من أن النساء أبدين قوتهن في مختلف المجالات الاجتماعية والمالية، يسيطر التخلف في مجال القوانين التي لها علاقة بالنساء، والتي هي تمييزية بشكل لا يوصف وليست في صالح النساء.

النساء يحاولن تحسين مستوى معيشة أسرهن وأنفسهن من خلال نضالهن الفردي للحصول على الدرجات العلمية والمهنية. وعلى أي حال، فبسبب القوانين التمييزية القائمة فإن الكثير من هذه النضالات الفردية تصل إلى حائط مسدود. ربما لهذا السبب لم تتذمر النساء بشأن القوانين التي تؤثر على حياتهن. وإذا كن قد تذمرن، فإن ذلك التذمر كان على نطاق فردي ولم يصل إلى أي مكان. وربما يكون السبب في ذلك أننا لن ندرك أن الفوائد للنساء لا تنفصل عن الفوائد للرجال والأطفال. ومن أجل إزالة عدم المساواة، نحن- كمجموعة من النساء- بدأنا حملة استهدفت جمع "مليون توقيع بهدف تغيير القوانين التمييزية" من أجل أن نُبيّن لصناع القرار أن الكثير من النساء والرجال في إيران يريدون التغيير، وأن الدعوة من أجل الإصلاح القانوني ليست مقتصرة على جهد مجموعة ضيقة من النساء. الحملة ومطلبها الواسع الانتشار من أجل مراجعة القوانين التمييزية سوف تُبيّن لصناع القرار أن النساء

الإيرانيات جادات ومصممات على مطلبهن.

إن طلب مراجعة القوانين التمييزية ليس ضد الإسلام أو الشريعة. بل هو يأتي ضمن الالتزامات الدولية للحكومة الإيرانية لأن تلك الحكومة قد تعهدت أن تطبق الميثاق الدولي للحقوق السياسية والمدنية والميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والخطوة الأولى في هذه المواثيق هي منع كافة أنواع التمييز. وعليه، فإن الالتزام بالتعهدات الدولية للحكومة الإيرانية، يستوجب إزالة التمييز.

ومن جهة أخرى، فإن طلب تغيير القوانين التمييزية لا يعني بأي شكل من الأشكال معارضة أسس الإسلام، ولا أعمدة الدين. وفي الحقيقة، فإن التغييرات القانونية التي نسعى إليها تقع ضمن المساحة المختلف عليها بين رجال الدين والباحثين المتدينين. فالكثير من الباحثين المتدينين مثل أية الله صانعي وأية الله بوجنوردي قاموا ولعدة سنوات بالمصادقة على طلبات لإصلاح القوانين التمييزية، ولم يروا أن هذه المطالب أو الإصلاحات متناقضة مع الإسلام. فهم يعتقدون بضرورة تغيير القوانين لتصبح منسجمة مع مستوى الثقافة والدور الاجتماعي للمرأة الإيرانية وحضورها الاجتماعي. كما أنهم يعتقدون أن في الإسلام "مبادئ ثانوية" يمكن بناء عليها، مرحلياً، تعليق أية قواعد إذا كانت الظروف المتغيرة (أو "الثانوية") تستوجب ذلك (الزمان والمكان، مدى الأذى للمجتمع، الخ.). وفي الإسلام فإنه ما دامت الظروف الثانوية أو المنفعة مستمرة فإن تعليق التعاليم الأولية يبقى مقبولا.

آية الله موسوي بونجوردي أعلن بشكل واضح: "الإسلام لا يختلف بأية طريقة عن حقوق الإنسان ولا يمكن القول أن أياً من الرجل والمرأة له أهمية والآخر لا أهمية له". وبرأيه: "حقوق الإنسان في المجتمع الإسلامي لها معنى. الحقوق هي للبشرية بغض النظر عن النوع الاجتماعي. الله أمر أن تكون هذه القوانين ل [جميع] بني البشر"[١٥].

بالرغم من ذلك، فإن هذه القوانين التمييزية والضرر الذي تحدثه لحياة النساء لن يتغيرا إلا إذا كان هناك أعداد كبيرة من الناس كافية لتلفت الانتباه الرسمي للدفع باتجاه هذا التغيير. نحن نسعى إلى توقيع بيان حملة المليون توقيع من أجل إرسال هذه الرسالة. من خلال تسجيل الأسماء على النسخة التي يبرزها الشخص الذي يزودكم بالكتيب أو من خلال إعادة النموذج المرفق، وبذلك، فإنك تأخذ خطوة باتجاه تغيير القوانين لتحسين حياة النساء الإيرانيات.

موقعنا على الانترنت:

اللغة الفارسية: http: // www.we4change.com
اللغة الإنجليزية وغيرها:http://www.en.we4change.com
البريد الالكتروني:forequality@gmail.com

هوامش:

١. مادة ٩٩٣، ١٠٠٥، ١٠٤١، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٨، ١٥٤٩، ١٠٦٠، ١٠٧٥، ١٠٨٢، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١١٤، ١١١٧، ١٢٣٣ القانون المدني: فقرة ٣، مادة ١٨ في قانون جواز السفر.

٢. صحيفة الكابيتال [CAPITAL]، الخميس ١٨ خرداد ١٣٨٥. عدد ١٩٤، ص ٨.

٣. مواد ١١٢٠، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣٣، ١١٤٥، و ١١٤٦ من القانون المدني.

٤. مقتطف من وكالة أنباء IRNA http://irwomen.com/news.php?id=323

٥. فقرة ١، مادة ١٨ من قانون جواز السفر، مادة ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧٣، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٩٩، ١٢٠٧، ١٢١٨، ١٢٣٣، ١٢٣٦، ١٢٤١ و ١٢٥١ من القانون المدني.

٦. الفقرة ٢، مادة ٩٠٠ ومادة ٩٠١ من القانون المدني.

٧. صحيفة، تير، ١٣٨٥، عدد ٥١، قتل الأزواج - إظهار العنف المنزلي المخفي. صفحة ٦٢-٦٦.

٨. مادة ١٢١٠ من القانون المدني، مادة ٤٩ من القانون الجزائي الإسلامي، مادة ٢١٣- ٢١٩ من قانون الإجراءات الجزائية .

٩. مادة ٩٧٦، ٩٨٦، ٩٨٧ من القانون المدني.

١٠. المادة ٢٩٤، ٢٩٥، ٣٠٠، و ٣٠١ من القانون الجزائي الإسلامي.

١١. فقرة ١، مادة ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٧ من القانون المدني.

١٢. مادة ٢٢٠ و مادة ٦٣٠ من القانون الجزائي الإسلامي.

١٣. المادة ٧٤، ٧٥، ١١٨، ١١٩، ١٢٨، ١٣٧ و ١٧١ من القانون الجزائي الإسلامي، مادة ٢٣٠ من قانون الإجراءات القانونية.

١٤. مادة ٨٣ وتعديل المادة ٢٣٠ و المادة ٦٣٨ من القانون الجزائي الإسلامي، مادة ١١٥ من الدستور.

١٥. صحيفة الكابيتال [CAPITAL]، الخميس ٥ مرداد ١٣٨٥، عدد ٢٣٥، ص ٨.

مسرد المصطلحات

- **المهر**: «هدية» يَعد بها الزوج زوجته وقت الزواج. وهي محددة بوضوح في عقد الزواج الذي هو اتفاقية ما قبل الزواج. وللزوجة أن تطلب من زوجها أن يعطيها مهرها في أي وقت بعد أن يتزوجا، وعليه أن يعطيه لها في ذلك الوقت. وإذا طلّق الرجل زوجته، يظل لها الحق في المهر. وعلى خلاف البائنة، فإن المهر لا يعطى للأهل، بل للعروس نفسها، ويبقى ملكاً لها للأبد. كل شيء تحضره العروس للمنزل، أو تشتريه خلال فترة الزواج يبقى أيضاً ملكاً لها. أما ممتلكات الزوج فهي للأسرة.

- **العقد**: هو اتفاقية ما قبل الزواج.

- **حساب القروض**: هو نوع من حساب القروض الخاصة الذي يمكن للشخص في إيران أن يفتحه ويسمى حساب «قرض الحسنة»، وهي قروض من دون فوائد.

- **الشريعة**: مصطلح يعني القانون الإسلامي.

- **الأحكام الثانوية** في القضاء الإسلامي الشيعي التقليدي، الأحكام الدينية يمكن تقسيمها إلى مجموعتين: أحكام أولية وأحكام ثانوية. أي موضوع، بغض النظر عن تبعاته الثانوية، يعتبر في المقام الأول جزءاً من الأحكام الأولية. وعلي سبيل المثال، في الظروف الاعتيادية، يمنع دينياً أكل اللحم غير المعد على الطريقة الإسلامية. لكن في ظروف مبررة مثل الفقر والحرمان، يمكن أن تطبق الأحكام الثانوية استثنائياَ. مثلاً، في حالة رجل يعيش ظروف مجاعة، يمكنه أن يأكل لحوما كهذه. بعد تأسيس الجمهورية الإسلامية، وبحسب آراء القائد الراحل، يمكن أن يكون هناك قانون ثالث، عُرف بأحكام الدولة (state percepts) تم الاعتراف به في نظامنا القانوني. وبكلمات أخرى، الحكومة الدينية، التي تتصرف على أنها وصية دينية، يمكنها أن تعلن الشيء ضرورياً أو ممنوعاً، لفترة مؤقتة، بحسب ضروريات ومصالح المجتمع الإسلامي. لذا، في نظامنا القانوني، هناك ثلاثة مصادر دينية في إصدار الأحكام: طبيعة الموضوع نفسه بغض النظر عن تبعاته الثانوية، التبعات الثانوية، التبعات الثانوية وحالة الطوارئ، والنفعية.

ملحق IV

أية قوانين نسعى لتغييرها؟

القانون المدني

مادة ٩٠٦. إذا لم يكن للمتوفى أطفال أحياء وأحفاد أطفال من مختلف الدرجات، فإن أحد الوالدين، إذا كان حياً، يأخذ العقار. وإذا كان كلا والدي المتوفى أحياء فإن الأم تأخذ الثلث والأب الثلثين. لكن إذا كان للمتوفى أطفال أو أحفاد أحياء، فإن الأم تأخذ السدس والباقي يمنح للأب.

مادة ٩٠٧. إذا لم يكن والدا المتوفى متوفين، لكن لديه طفل أو أكثر، فإن العقار يقسم كما يلي: إذا كان هناك عدة أطفال، بعضهم ذكور والبعض الآخر إناث، فإن لكل ولد ضعف كل بنت.

مادة ٩١٣. في كل الظروف المذكورة في هذا الجزء، فالناجي من الزوجين أيا كان يأخذ حصة الآخر. وهذه الحصة تعادل نصف العقار للزوج الناجي، والربع للزوجة الناجية، بشرط أن لا يكون المتوفى قد ترك أطفالاً أو أحفاداً. وفي حال ترك أطفالاً أو أحفاداً، فهذا يعني ربع العقار للزوج والثمن للزوجة. وباقي العقار يقسم بين الورثة الآخرين حسب البنود السابقة.

مادة ٩٢٠. إذا كان للمتوفى العديد من الإخوة والأخوات الأشقاء، أو العديد من الإخوة والأخوات غير الأشقاء، من جهة الأب، فإن حصة الذكر تعادل ضعف حصة الأنثى.

مادة ٩٤٥. إذا تزوج الرجل امرأة عندما كان مريضاً، وتوفي بسبب هذا المرض قبل الدخول

عليها، لا ترث الزوجة منه، لكن إذا توفي بعد الدخول عليها، أو بعد شفائه من هذا المرض، فإنها ترث منه.

مادة ٩٤٦. يأخذ الزوج الميراث من كل المخلفات التي تتركها الزوجة، لكن الزوجة تأخذ فقط من المخلفات التالية:

ا- من الممتلكات المنقولة، من أي نوع.

ب- من البناء والأشجار.

مادة ٩٤٧. الزوجة تأخذ الميراث من ثمن البناء والأشجار، وليس الأشياء نفسها، والطريقة التي يتم بها تقدير قيمة هذه الأشياء هي أن يثمن البناء والأشجار على أساس افتراض لمقدار قيمتها وما تستحق في حال بقيت في الأرض، دون الأخذ بعين الاعتبار الجهد المبذول في العمل.

مادة ٩٧٦. جزء ٢. يعتبر الشخص مواطناً إيرانياً إذا ولد في إيران أو خارجها من والد إيراني.

مادة ٩٤٩. إذا لم يكن هناك وريث آخر غير الزوج والزوجة، يأخذ الزوج كل العقار الذي كانت تمتلكه زوجته المتوفاة، لكن الزوجة تأخذ فقط حصتها، وباقي العقار الخاص بالزوج يعتبر كأنه عقار رجل دون وريث، ويتم التعامل معه على أساس المادة ٨٦٦.

مادة ٩٨٦. الزوجة غير الإيرانية والتي يمكن أن تكتسب جنسية إيرانية بحكم الزواج، يمكنها العودة لجنسيتها السابقة بعد الطلاق من زوجها المتوفى، بشرط أن تعلم وزارة الشؤون الخارجية كتابياً عن الوقائع. لكن الأرملة التي لها أطفال من زوجها السابق لا تستطيع الإفادة من هذا الحق، إلا بعد أن يتم ابنها سن الثامنة عشرة. وفي كلّ الأحوال، لا يمكن للمرأة التي تحصل على جنسية أجنبية بحسب هذه المادة أن تتملّك إلا وفق الشروط المحددة للمواطنين الأجانب.

مادة ٩٨٧. ملاحظة ٢. النساء الإيرانيات اللواتي يكتسبن الجنسية الأجنبية بالزواج لا حق لهن بتملك أراض غير منقولة إذا كان هذا سيؤدي إلى سيطرة اقتصادية للأجنبي. الشروط الخاصة بالمادة ٩٨٨ التي تتعلق بالخروج من إيران حتى الآن لا تنطبق على النساء المذكورات أعلاه.

مادة ١٠٨٣. يمكن تحديد فترة زمنية من أجل دفع قيمة المهر، ومقدار الدفعات، إما كدفعة واحدة أو على دفعات.

مادة ١٠٨٥. ما دام المهر لم يسلم للزوجة، يمكن للزوجة أن ترفض القيام بواجباتها التي من المفروض عليها القيام بها لزوجها، لكن بشرط أن يكون منصوصاً عليه أن دفع المهر يتم فوراً. وهذا الرفض لا يحرمها من حقها في مصاريف الرعاية.

مادة ١٠٨٦. إذا استمرت الزوجة في تلبية واجباتها التي عليها تجاه زوجها، بإرادتها الحرة، لا تستطيع بعد ذلك أن تستفيد من وجود المادة السابقة، لكنها من جهة أخرى لا تتخلى عن الحق الذي لها في طلب دفع المهر الذي هو لها.

مادة ١٠٨٨. وفي حالة المادة السابقة، إذا توفي أحد الشريكين قبل أن تثبت قيمة المهر وقبل الدخول عليها، لا يحق للزوجة أي مهر.

مادة ١٠٨٩. يمكن أن توضع السلطة المخولة لتثبيت مهر الزواج في يد الزوج أو فريق ثالث، وفي الحالتين كلتيهما، يحدد الطرفان ذلك حسب أي قيمة يرغبان بها.

مادة ١٠٩٠. إذا كانت صلاحية تثبيت المهر بيد المرأة لا تستطيع أن تحدد أي قيمة تتجاوز ما هو متعارف عليه للمهر.

مادة ١٠٩٢. إذا طلّق الزوج زوجته قبل الدخول عليها، يحق للزوجة نصف قيمة المهر، وإذا كان الزوج قد دفع أكثر من النصف من المهر، له الحق أن يطالب بإعادة الفائض، كما هو في الأصل أو بما يعادله في القيمة.

المادة ١١٠١. إذا ألغي الزواج قبل بدء العلاقة الزوجية لأي سبب، لا يحق للزوجة أي حصة من المهر. إذا كان سبب الإلغاء عائداً للعجز يحق للزوجة نصف المهر بالرغم من إلغاء الزواج.

مادة ١١٠٦. كلفة رعاية الزوجة يتحملها الزوج في الزواجات الدائمة.

مادة ١١٠٧. كلفة الرعاية تتضمن السكن، الثياب، الطعام، الأثاث بما يتناسب مع وضع الزوجة، بدرجة معقولة، وتوفير خادمة إذا كانت الزوجة معتادة على أن يكون لها خدم أو إذا كانت بحاجة لخادمة بسبب المرض أو العرج.

مادة ١١٠٨. إذا رفضت المرأة القيام بواجباتها كزوجة دون عذر مقبول، لن يكون لها الحق في قيمة الرعاية.

مادة ١١١٩. يمكن للشريكين أن يحددا أية شروط للزواج، بحيث تكون متوافقة مع عقد الزواج، إما في عقد الزواج نفسه، أو في عقد آخر ملزم: مثلاً: يمكن أن ينص العقد على أنه

في حال زواج الزوج من امرأة أخرى، أو تغيبه عن المنزل خلال فترة معينة، أو توقفه عن دفع مستحقات الرعاية، أو محاولته الاعتداء على حياتها، أو معاملتها بقسوة حد أن تصبح الحياة معه مستحيلة، فإن هذه الزوجة لها الصلاحية، التي يمكنها أيضاً تحويلها لطرف ثالث من خلال توكيل نائب عنها، في الحصول على الطلاق. وبعد أن تثبت في المحكمة حقيقة أن واحد من الاحتمالات السابقة قد حصل، يمكنها الحصول على حكم نهائي في موضوع الطلاق.

مادة ١١٢٢. النقائص التالية في الرجل تعطي المرأة الحق في إلغاء الزواج: ١) الخصاء ٢) العجز الجنسي، بشرط أن لا يكون قد مارس فعل الزوجية، ولا مرة واحدة ٣) بتر العضو الذكري بدرجة لا تسمح له بالقيام بواجباته الزوجية.

مادة ١١٢٣. النقائص التالية في الزوجة تعطي الحق في إبطال الزواج: ١) نتوء الرحم. ٢) الجذام الأسود. ٣) البرص. ٤) اتصال قنوات المهبل والمستقيم. ٥) أن تكون مقعدة. ٦) أن تكون كفيفة العينين.

مادة ١١٢٦. إذا كان أيٌّ من الشريكين على علم بوجود هذه النقائص المذكورة أعلاه في الشريك الآخر قبل حدوث الزواج، لا حق له بعد ذلك التاريخ أن يلغي الزواج.

مادة ١١٢٩. إذا رفض الزوج دفع كلفة رعاية زوجته، وإذا تعسر الحصول على حكم من المحكمة بتحميله المصاريف، يمكن للزوجة العودة للقاضي لطلب الطلاق، والقاضي سوف يجبر الزوج على الطلاق. ونفس التحديد يصبح ملزماً في حال كان الزوج غير قادر على رعاية زوجته.

مادة ١١٣٠. في الظروف التالية، تستطيع الزوجة أن تلجأ للقاضي المسلم، وتطلب الطلاق. واذا أثبتت المحكمة أن استمرار الزواج يسبب أوضاعاً صعبة وغير مرغوب فيها، يمكن للقاضي، من أجل تجنب الأذى والظروف الصعبة، أن يجبر الزوج على طلاق زوجته. وإذا لم يقم الزوج بذلك، يتم الطلاق بإذن القاضي المسلم.

مادة ١١٣٣. يستطيع الرجل أن يطلق زوجته متى شاء.[٣٤]

المادة ١١٤١. لا يعتبر لائقاً أن يطلق الرجل زوجته بين دورتين شهريتين يحدث خلالهما جماع إلا إذا كانت الزوجة حاملا أو غير قادرة على الإنجاب.

المادة ١١٤٢. يعتبر طلاق الزوجة، رغم كونها في عمر الحمل لكنها لا تحيض، صحيحاً فقط

عندما تمر ثلاثة أشهر على آخر علاقة زوجية معها.

المادة ١١٤٩. العودة للزوجة بعد الطلاق يمكن تفعيله بأي كلمة أو فعل يوصل الفكرة، بشرط أن يكون ذلك بقصد العودة.

المادة ١١٦٩. الأم لها الأفضلية على الآخرين للوصاية على أطفالها منذ الولادة ولمدة عامين، وبعد انتهاء هذه المدة تنتقل الوصاية للأب باستثناء حالة الابنة التي تبقى تحت وصاية الأم حتى السابعة من العمر.

مادة ١١٧٠. إذا أصيبت المرأة بالجنون أو تزوجت رجلاً آخر في فترة الوصاية، تنتقل الوصاية للأب.

مادة ١١٧٩. الوالدان لهما الحق في معاقبة أطفالهما، لكن عليهما عدم استغلال هذا الحق لمعاقبتهم أبعد من حدود التقويم.

مادة ١١٨٠. الطفل القاصر تحت وصاية الأب أو الجد (والد الأب). وهكذا هي الحال أيضا مع الطفل غير البالغ أو غير العاقل بشرط أن يكون عدم النضج والأهلية العقلية مستمران منذ سن القصور.

مادة ١١٨١. الأب أو الجد (والد الأب) لهما حق الوصاية على الأطفال.

مادة ١١٨٣. في كافة القضايا التي لها علاقة بالعقار، والمسائل المدنية والمالية الخاصة بالقاصر/ة، يكون الوصي هو الممثل القانوني للطفل/ة.

مادة ١١٨٩. لا يحق للأب أو الجد (والد الأب) أن يفوض وصياً على القاصر في حال كان الآخر لا يزال على قيد الحياة.

مادة ١١٩٤. الأب، أو الجد (والد الأب)، والوصي المعين من قبل أحدهما يسمى "الوصي الخاص" للطفل.

مادة ١١٩٧. يحق للشخص مصاريف الرعاية إذا كان/ت فقيراً/ة أو من الصعب تأمين معيشته/ا من خلال الحصول على وظيفة.

مادة ١٢١٠. يجب أن لا يعامَل أحد عندما يصل سن الرشد وكأنه معاق، باعتبار عدم أهليته العقلية وعدم نضجه، إلا إذا ثبت عدم نضجه وأهليته العقلية.

ملاحظة ١. سن النضج للأولاد هي ١٥ سنة قمرية وللبنات تسع سنوات قمرية.

ملاحظة ٢. الممتلكات التي تخص القاصر الذي وصل الآن سن النضج يمكن أن تعطى له في حال أُثبِت أن له أهلية قانونية كاملة.

مادة ١٢٣١. الأشخاص التالون يجب أن لا يعينوا كأوصياء: ١) الأشخاص الذين هم أنفسهم تحت الوصاية. ٢) الأشخاص الذين بسبب ارتكابهم جنحة أو مخالفة للقانون أدينوا بحكم نهائي بالسرقة، استغلال الثقة، الخداع، اختلاس، اغتصاب أو فعل غير أخلاقي، إساءات ضد الأطفال، تزوير بنكي. ٣) الأشخاص الذين صدرت بحقهم بلاغات بالإفلاس، وإفلاسهم لم تتم تصفيته بعد. ٤) الأشخاص الذين لهم مسموعات سيئة لأفعال غير أخلاقية. ٥) أي شخص إما باسمه أو باسم أحد أقاربه من الدرجة الأولى له دعوى ضد الشخص عادم الأهلية (من هو تحت الوصاية).

مادة ١٢٣٣. المرأة لا تستطيع أن تقبل بالوصاية دون موافقة زوجها.

مادة ١٢٥١. إذا كانت المرأة المعينة كوصية، لا زوج لها، حتى وإن كانت أم الشخص الموضوع تحت الوصاية، فإن عليها، إذا تزوجت ثانية، أن تبلغ عن المسألة خلال شهر من عقد الزواج للمدعي العام في المقاطعة التي تقيم فيها أو لممثله. في مثل هذا الحالة، وفي ضوء الوضع الجديد لتلك المرأة، يمكن أن يطلب المدعي العام أو ممثله تعيين وصي جديد أو إضافة مشرف.

مادة ١٢٥٢. بالنسبة للمادة السابقة، في حال فشل الوصية في التبليغ عن زواجها ضمن المدة المنصوص عليها، يستطيع المدعي العام طلب فصلها.

القانون الجزائي

مادة ٤٩. القاصرون في حال ارتكابهم الجنحة، يعفون من المسؤولية الجنائية. تقويمهم هو مسؤولية أوصيائهم أو إذا قررت المحكمة من خلال مركز لتأهيل القاصرين.

ملاحظة ١: القاصر هو الشخص الذي لم يصل سن البلوغ كما هو منصوص عليه في الفقه الإسلامي.

مادة ٧٤. الزنا، بغض النظر، إذا كان عقابه الجلد بالسوط أو بالرجم يمكن إثباته بشهادة أربعة رجال عادلين أو ثلاثة رجال عادلين وامرأتين عادلتين.

مادة ٧٦. شهادة النساء وحدهن أو المقترنة بشهادة رجل عادل واحد فقط لا تثبت الزنا، ولكنها تشكل اتهاماً كاذباً، وهذا فعل يعاقب عليه.[٣٥]

مادة ٨٢. قسم ٣. عقاب الزنا في الحالات التالية هو الموت بغض النظر عن العمر والوضع الزوجي للمذنب/ة:(٣) في حالة الزنا بين رجل غير مسلم وامرأة مسلمة، وفي هذه الحالة تطبق على الزاني (الرجل غير المسلم) عقوبة الموت.

مادة ٨٣. الزنا في الحالات التالية يعاقب عليه بالرجم. ١) الزنا من قبل رجل متزوج لزوجة دائمة كان قد جامعها، وما زال يجامعها كلما رغب في ذلك. ٢) الزنا لامرأة متزوجة مع رجل بالغ في حال كانت المرأة زوجة دائمة وكان لها علاقات جماع مع زوجها وقادرة على القيام بذلك ثانية.

ملاحظة: الزنا لامرأة متزوجة مع قاصر يعاقب عليه بالجلد.

مادة ٨٦. الزنا لرجل متزوج زواجاً دائماً أو لامرأة متزوجة زواجاً دائماً، ولا يمكنهما الوصول إلى الشريك الآخر، بسبب السفر، الحجز أو أية عوائق مماثلة، لا يتطلب الرجم.

مادة ٨٨. العقوبة لزان غير متزوج أو زانية غير متزوجة هي ١٠٠ جلدة.

مادة ١١٨. في حال شهد أقل من أربعة رجال فاضلين، لا يثبت اللواط، والشاهد يخضع للعقاب بسبب الاتهام الكاذب.

مادة ١١٩. شهادة النساء وحدهن أو المقترنة بشهادة رجل واحد لا تثبت اللواط.

مادة ١٢٨. طريقة إثبات السحاق في المحكمة هي نفسها في إثبات اللواط (شهادة أربعة رجال)

مادة ١٣٧. القوادة تثبت بشهادة رجلين فاضلين.

مادة ٢٠٩. إذا ارتكب رجل مسلم جريمة من الدرجة الأولى ضد امرأة مسلمة تطبق عليه العقوبة الخاصة بالثأر. وعلى أسرة الضحية أن تدفع لأسرة الجاني مقدار نصف الدية قبل أن يتم تنفيذ عقوبة الإعدام الخاصة بالثأر بحقه (باعتبار ان إعدام الضحية هو نوع من تغريمه بالدية كاملة، في حين أنه لا يحق لأهل الضحية سوى نصف الدية لأن الضحية امرأة، بالتالي عليهم أن يعيدوا النصف الثاني لأهل الجاني- المترجمة).

مادة ٢٢٠. الأب أو الجد (والد الأب) الذي يَقتل طفله لا تنفذ العقوبة الخاصة بالثأر عليه، وسوف يغرّم بدفع الديّة لورثة المغدور.

مادة ٢٩٤. الديّة (ثمن الدم المغدور) هي ملكية يجب دفعها للضحية في جريمة قتل، أو

لأقاربه/ا كما تدفع للضحية الجريح.

مادة ٣٠٠. قيمة الدية للجريمة من الدرجة الأولى أو الثانية لامرأة مسلمة هي نصف قيمتها للرجل المسلم المغدور.

مادة ٣٠١. الدية للمغدور هي نفسها للرجال والنساء إلا في حال وصلت قيمتها ثلث القيمة الكاملة للدية، وفي هذه الحالة، تكون دية المرأة نصف دية الرجل.

مادة ٤٤١. مداعبة عذراء باستخدام الإصبع ينتج عنه فقدان العفة، يعطي الحق للضحية بكامل الدية بالإضافة إلى مبلغ يعادل بائنتها المحتملة.

مادة ٤٥٩. في حال الاختلاف بين المذنب والضحية، فإن شهادة اثنين متخصصين من الذكور النزيهين، أو شهادة رجل مختص واحد مع اثنتين من المختصات النزيهات تؤكد على فقدان البصر غير القابل للشفاء أو فقدان البصر لفترة غير محددة، يعطي الضحية الحق في الديّة. وفي الحالة المذكورة، تحق الديّة للضحية إذا تعذّر استعادة البصر في الوقت الذي تنبأ به ذوو الاختصاص أو إذا مات الضحية قبل أن يسترد البصر، أو إذا قلعت العين، أكان الضحية ذكراً أو أنثى.

مادة ٤٧٨. إذا بتر العضو الإنجابي للرجل من خط الختان أو أسفله، يحق له كامل الدية، وإلا ستكون الدية متناسبة مع حجم الجزء المبتور.

مادة ٤٧٩. إذا بتر العضو التناسلي للأنثى، يدفع لها كامل الدية، وإذا بترت نصف أعضائها التناسلية، فإن الديّة التي تحق لها هي النصف.

مادة ٤٨٧. القسم ٦. مال الدية للجنين المجهض الذي سرت فيه الروح تدفع بالكامل إذا كان ذكراً، ونصف الدية إذا كان أنثى، وثلاثة أرباع الدية إذا لم يعرف جنسه.

مادة ٦٣٠. في حال وجد زوج زوجته تمارس الزنا، مدركاً لرغبتها (نحو الزاني) يمكنه أن يقتل زوجته والزاني في مكان الحادث. وإذا ما كانت المرأة مكرهة على ذلك، يمكنه قتل الرجل (الزاني).

الدستور

مادة ١١٥. على الرئيس أن يكون منتخباً من كبار الشخصيات السياسية والدينية ويجب أن يتوفر لديه الشروط التالية: أن يكون إيراني الأصل، مواطنا إيرانيا، إداريا وحكيما، لديه خبرة، أمين، فاضل، رجل تقي، ومؤمن بأسس الجمهورية الإسلامية والدين الرسمي للدولة.[٣٦]

ملحق V

قانون حماية الأسرة (١٩٧٥)

قوانين الأحوال الشخصية، التي تمت المصادقة عليها في إيران في العام ١٩٦٧، وتم تعديلها في العام ١٩٧٥، ضمنت حقوقاً متساوية للنساء في الأزواج والطلاق، وعززت حقوق النساء في الوصاية على الأطفال، ورفعت الحد الأدنى لسن الزواج للنساء حتى ١٨ سنة و٢٠ سنة للرجال، وعملياً ألغت تعدد الزوجات. لكن مباشرة بعد ثورة ١٩٧٩، تم إلغاء قانون حماية الأسرة ١٩٧٥، وها نحن نعيد طباعته وندرجه أدناه للأهمية.

قسم ١. كافة النزاعات التي تنبع من العلاقات الزوجية أو من الدعاوى القضائية يتم التعامل معها من خلال المحاكم الرئيسية (Sharistān)، أو، في حال غياب المحاكم الرئيسية من خلال المحاكم الفرعية (Bakhsh) دون المرور بالرسميات القانونية التي يتطلبها قانون الإجراءات المدنية.

قسم ٢. الدعاوى القضائية يقصد بها الدعاوى المدنية التي تحدث بين الزوج وزوجته، أو أبنائهما، الجد (والد الأب) المسؤول أو الوصي، في ما يتعلق بالحقوق والواجبات المتضمنة في الكتاب السابع (حول الزواج والطلاق)، الكتاب الثامن (عن الأطفال) الكتاب التاسع (عن الأسرة)، الكتاب العاشر (عن الوصاية والإعاقة القانونية) من القانون المدني، بالإضافة إلى أقسام ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٢٨، ١٠٢٩، و١٠٣٠ من القانون السالف الذكر والأقسام التي لها علاقة بقانون الدعاوى غير القضائية والفصل فيها.

قسم ٣. المحكمة تقوم بعملية البحث أو باتخاذ أية خطوات تجدها ضرورية من أجل إلقاء الضوء على موضوع الدعاوى القضائية ومتابعة تنفيذ العدالة، مثل البحث من خلال الشهود أو أشخاص لديهم المعرفة بالحقائق أو طلب المساعدة من عاملات/ين اجتماعيات/ين وأمثالهن/م، كما وكيفما تطلب الأمر.

قسم ٤. المحكمة يمكنها أن تعفي أياً من الطرفين (من الدعاوى القضائية)، ومن دفع تكاليف المحكمة، وأيضاً تكاليف الخبراء والمحكّمين، وأية تكاليف أخرى (لها علاقة) بعد الإعلان أن هذا الطرف معوز، و(بينما تفعل ذلك) تقوم المحكمة بتعيين محامٍ من أجل توفير المساعدة القانونية للطرف المذكور.

في حال كان الطرف الذي أعلن عنه معوزاً من قبل المحكمة هو الفائز (في الدعوى القضائية)، الطرف الخاسر يكون مسؤولاً قانونياً عن دفع التكاليف المذكورة سابقاً بالإضافة إلى تكاليف المحامي المذكور أعلاه.

قسم ٥. المحامون والمحاميات والخبراء المذكورون في القسم السابق، عليهم التقيد بالالتزام بقرارات المحكمة.

قسم ٦. باستثناء الحالات التي لها علاقة فعلية بموضوع الزواج والطلاق، تُحوّل المحكمة كافة التظلمات الخاصة بأي من الطرفين، في حال الدعاوى القضائية، لمحكّم/ين خبراء، يتكونون على الأقل من واحد إلى ثلاثة أشخاص، وهؤلاء سوف يقدمون قراراً حول القضية خلال الفترة التي تحددها المحكمة.

وفي حال وجدت المحكمة أن التظلم كان بهدف التهرب المتعمد من الحكم في القضية ومن أجل إطالة الدعوى، فإنها ترفض قبول التظلم.

التحكيم في ظل هذا القانون لن يكون محكوماً بشروط التحكيم المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدني.

قسم ٧. المحكم/ة أو المحكمون/ات يقومون بمحاولات من أجل الوصول إلى تسوية بين الطرفين، وفي حال الفشل يصدر حكم حول موضوع الدعوى القضائية، خلال الفترة التي حددتها المحكمة وتسلّم للمحكمة.

الحكم الذي يتوصل إليه المحكم/ة (أو المحكمين/ات) ينقل بواسطة المحكمة لكلا الطرفين، ويمكن للطرفين أن يصرّحا للمحكمة باعتراضهما على الحكم (إذا ما وجد) خلال فترة عشرة أيام من تاريخ استلام الحكم.

في حال وافق الطرفان على حكم المحكم/ة (أو المحكمين/ات) أو فشلا في إعلام المحكمة عن اعتراضهما على الحكم خلال الفترة المذكورة، تصدر المحكمة الأمر بتنفيذ الحكم. وفي

حال كان لدى (أي من) الطرفين اعتراض على الحكم، تعقد المحكمة جلسة خاصة وتنظر بالاعتراض، وتعطي قرارها هي في الحالة. هذا القرار الذي تصدره المحكمة يعتبر نهائياً.

وفي حال لم تستلم المحكمة الحكم من المحكم/ة أو المحكمين/ات، خلال الفترة المذكورة، تبدأ مباشرة في البحث في القضية، وتدلي بقرارها في هذا الشأن.

قسم ٨. الكلمات المتعارف عليها للطلاق (Sighah) ينطق بها بعد أن تفحص المحكمة الدعوى ذات العلاقة وإصدار شهادة بعدم الاتفاق بين الطرفين.

إذا ما رغب شخص في الحصول على شهادة عدم الاتفاق بين الطرفين المذكورة سابقاً يقدم طلباً من أجل إصدار شهادة له أو لها.

على مقدم/ة الطلب أن يذكر أيَضاً الأسباب الفعلية لهذه الشهادة التي مر ذكرها سابقاً.

عندما يتم استلام الطلب تحاول المحكمة، مباشرة إذا كان ذلك ضرورياً، ومن خلال محكم/ة أو محكمين/ات، التوصل إلى تسوية بين الزوج والزوجة ومنع حدوث الطلاق.

في حال فشلت كافة جهود المحكمة في الوصول إلى اتفاق بالنتيجة المرجوة، تصدر المحكمة شهادة بعدم الاتفاق بين الطرفين.

وعند استلام الشهادة المذكورة أعلاه، يقوم مكتب الطلاق (التسجيل) بالإجراء اللازم للنطق بحكم الطلاق وتسجيله.

قسم ٩. في حال الوصول إلى اتفاق بين الزوج والزوجة حول الطلاق، يقوم الطرفان بتبليغ المحكمة رسمياً باتفاقهما، وتصدر المحكمة (لهما) شهادة بعدم الاتفاق.

في حال أغفل الزوجان في رسالة التبليغ الرسمية الموجهة للمحكمة (حول اتفاقهما بخصوص الطلاق) تضمين اقتراح بترتيب مرض للوصاية على الأطفال ودفع المصاريف الخاصة بهذا الشأن، تتصرف المحكمة بناء على قسم ١٣ من هذا القانون.

في حال لم ينجح الترتيب الذي أعده الزوجان للوصاية على الأطفال بعد المصادقة على الطلاق، تتصرف المحكمة وفقاً لقسم ١٣ من هذا القانون بعد استلام رسالة رسمية من أي من الأبوين أو عبر قريب/ة مقرب/ة، أو من المدعي العام للمحكمة الرئيسية.

قسم ١٠. إذا أرادت المرأة أن تطلق نفسها بالنيابة عن زوجها، وأيضاً في حالة قسم ٤ من قانون الزواج، عليها أن تحصل (أولاً) من المحكمة على شهادة بعدم الاتفاق كما ورد في قسم ٨ أعلاه.

قسم ١١. بالإضافة إلى الحالات التي تم ذكرها في القانون المدني، يمكن للزوج وزوجته أن يتقدما أيضاً بطلب للمحكمة من أجل إصدار شهادة عدم اتفاق له أو لها في الحالات التالية:

١. إذا حكم على الزوج أو الزوجة في قرار الحكم النهائي في محكمة القانون، بالسجن لمدة خمس سنوات أو أكثر، أو حكم على أي منهما بدفع غرامة في حال تعذر ذلك، يمكن نتيجة لذلك أن يصبح الشخص عرضة للسجن لمدة خمس سنوات (أو أكثر) أو في حال كان الحكم بالسجن زائد الغرامة معاً، فإن ذلك يسفر عن سجن لفترة خمس سنوات أو أكثر، و(أكثر، في حال) كان الحكم بالسجن أو الغرامة نافذاً.

٢. إذا كان الزوج والزوجة مدمنَين على أي شيء ضار، ويعتبر بالنسبة لحكم المحكمة هداما لأساس الحياة الأسرية ويجعل الاستمرار في الحياة الزوجية مستحيلاً.

٣. إذا تزوج الرجل امرأة أخرى دون موافقة الزوجة الأولى.

٤. إذا تخلى الزوج أو الزوجة عن الحياة الزوجية. أما مسألة ما إذا كان الزوج أو الزوجة قد تخلّى عن الحياة الزوجية، أو لا، فهذا أمر تحدده المحكمة.

٥. إذا اعتبر الزوج أو الزوجة مذنباً، بناء على تقرير الجريمة المرتكبة، إذا كانت الجريمة ضارة بوضع أسرة الطرف الآخر وكرامتها حسب الحكم النهائي لمحكمة القانون. أما السؤال حول إذا ما كانت الجريمة مضرة لموقع وكرامة الطرف الآخر، فالمحكمة هي من تحدد ذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار مكانة كلا الطرفين وظروفهما، إضافة للعادات والمعايير المتعارف عليها.

قسم ١٢. في حالات النزاعات عند صدور شهادة عدم اتفاق، فالمحكمة هي من يقرر ويملي طريقة الوصاية على الأطفال وقيمة كلفة الرعاية (المجيّر للزوجة من قبل الزوج بعد الانفصال) خلال فترة العدّة، بعد الأخذ بعين الاعتبار الوضع المالي والأخلاقي للزوج والزوجة، بالإضافة إلى مصلحة الأطفال. على المحكمة أن تذكر في شهادة عدم الاتفاق

الترتيبات المعمولة للوصاية على الأطفال بعد الطلاق. وفي حال تطلّب من الأطفال أن يكونوا تحت وصاية أمهم، أو أي شخص آخر، فإن ترتيبات الوصاية أيضاً في ما يتعلق بالمصاريف الإجمالية لذلك، سوف تقرر أيضاً (من قبل المحكمة).

مصاريف رعاية الزوجة (خلال فترة العدّة) تدفع للزوجة من دخل الزوج وموجوداته، بينما مصاريف رعاية الأطفال تدفع من دخل الزوج وممتلكاته أو الزوجة أو كليهما، أو حتى من تقاعدهما. والمحكمة تقرر المقدار الذي يجب أن يخصص لكل طفل من دخل أو موجودات الزوج والزوجة، أو كليهما، وتأمر المحكمة بترتيب مرض لدفع ذلك.

وبالمثل، تقرر المحكمة الترتيبات الخاصة باللقاء مع الأطفال للطرفين. في حال تغيب أو توقف الأب أو الأم، ينقل حق لقاء الطفل (أو الأطفال) إلى أقرب قريب من الدرجة الأولى للشخص المتغيب أو المتوفى.

إن شروط هذا القرار تنطبق أيضاً على الأطفال الذين انفصل والداهما عن بعضهما البعض قبل سَنّ هذا القانون، بشرط أن تكون الترتيبات التي اتخذت من أجل الوصاية عليهم وحمايتهم غير مرضية.

قسم ١٣. في حال استلام أية رسالة رسمية من الوالدين، أو أقارب الأطفال أو المدعي العام للفرع، فإن المحكمة تقرر في كل دعوى أنه من المفيد مراجعة الترتيبات السابقة للوصاية على الأطفال، ومراجعة قرارها السابق. في مثل هذه الدعاوى، تقرر المحكمة نقل الوصاية على الطفل (أو الأطفال) لأي شخص تعتبره مناسباً. في كل الحالات، المصاريف في ما يتعلق بالوصاية يتحملها الشخص الذي عهد إليه بالمسؤولية على ذلك بناء على قرار المحكمة.

قسم ١٤. في حال رغب رجل له زوجة أن يتزوج امرأة أخرى، عليه الحصول على إذن من محكمة القانون. المحكمة تعطي الإذن فقط بعد القيام بالخطوات اللازمة، وبعد أن تكون، وبقدر الإمكان، قد أجرت بحثاً من خلال الزوجة الحالية للرجل، من أجل التأكد من إمكانيات الرجل المالية، وقدرته (الجسدية) في تحقيق العدالة (لكلا الزوجتين).

في حال تزوج الرجل (امرأة أخرى) دون الحصول على الإذن المطلوب من المحكمة، يجوز عليه العقاب المتضمن في قسم ٥ من قانون الزواج ١٣١٠-١٣١٦ [iii] (A.H.- ١٩٣١-١٩٣٧ A.D.)

قسم ١٥. يمكن للزوج، بموافقة المحكمة، منع زوجته من مهنة تضر بمصلحة أسرته أو أسرتها

ومركزيهما.

قسم ١٦. قرار المحكمة يصبح نهائياً في الحالات التالية:

١. إصدار شهادة عدم اتفاق.
٢. تحديد (قيمة) الرعاية لفترة العدّة (تدفع من قبل الزوج للزوجة)، والمصاريف المتعلقة بالوصاية على الأطفال.
٣. الوصاية على الأطفال.
٤. حق الأب والأم أو الأقارب المقربين من الدرجة الأولى للأب الغائب أو المتوفى، أو الأم الغائبة أو المتوفاة، أو الأطفال، في لقاء الأطفال.
٥. الحصول على الإذن كما في قسم ١٤ أعلاه.

قسم ١٧. الشروط المضمنة في قسم ١١، تتم الإشارة إليها في نموذج عقد الزواج "كشروط أضيفت إلى العقد". وهنا (من بين أمور أخرى)، فإن حقيقة تفويض سلطة المدعي العام غير القابلة للنقض للزوجة كي تطلّق نفسها (بالنيابة عن زوجها) سوف يتم ذكرها أيضاً بوضوح.

ووفق شروط القانون المدني[iv] ، لا يمكن نقض هذا الطلاق.

قسم ١٨. يمكن للزوج أو لزوجته، أو لكليهما، أن يقدما طلباً للمحكمة من أجل النظر فوراً في مسالة الوصاية على أطفالهما، الوضع القائم (للأطفال)، أو المصروف في ما يتعلق بالوصاية، ومن أجل إصدار قرار بهذا الخصوص قبل البدء بالنظر في النزاع الفعلي.

وعند استلام الطلب، تبدأ المحكمة بالنظر في الطلب (فوراً). والأمر المؤقت الذي تكون المحكمة قد أصدرته في ما يتعلق بالوصاية، وبالمصروف (على الوصاية) على الأطفال، يكون نهائياً، ويمكن تنفيذه بأثر فوري.

قسم ١٩. بعد سن القانون، لا يستطيع المشرفون على مكاتب الطلاق (التسجيل)، أن يتخذوا أية إجراءات قبل الحصول على شهادة عدم الاتفاق أو صدور قرار من المحكمة، يخولهم بالنطق بالكلمات المحددة (Sighah) للطلاق أو بتسجيل الطلاق (بحسب الحالة). كل من لا يلتزم بشروط هذا القسم سيكون عرضة لعقاب تأديبي من الدرجة الرابعة، أو أعلى.

ملاحظة: شهادة عدم المصالحة صالحة لثلاثة أشهر من تاريخ صدورها.

قسم ٢٠. في الوقت الذي يتم فيه النظر في مسائل تتعلق بالأسرة (النزاعات)، تُسجل مجريات المحكمة بالكاميرا.

قسم ٢١. تفعيل أحكام المحكمة يشرف عليها المشرف العام (لقانون الإجراءات المدنية)

قسم ٢٢. الأحكام لوضع مقاصد هذا القانون موضع الفعل تتم صياغتها من قبل وزارة العدل خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تمرير هذا القانون والمصادقة عليه بعد موافقة مجلس الوزراء.

قسم ٢٣. الحكومة مسؤولة عن وضع القانون موضع التنفيذ.

أحكام وضع قانون حماية الأسرة موضع التنفيذ:

قسم ١. من أجل وضع قانون حماية الأسرة موضع التنفيذ، سوف تكلف وزارة العدل فرعاً واحداً أو عدة فروع من المحكمة الرئيسية في كل مدينة بمهام النظر في النزاعات المدنية الناتجة عن العلاقات الزوجية والدعاوى القضائية الأسرية. وعند اللزوم، يمكن تخصيص قسم في المحاكم الرئيسية لهذا الغرض. القضاة المعينون للنظر في النزاعات الأسرية في المحاكم الخاصة، يجب أن تتوفر لديهم مواصفات مناسبة مثل العمر، والخبرة، ووضع أسري يسمح بتأدية مثل هذه الواجبات.

قسم ٢. الدعوى القضائية المرتبطة بالنزاعات الأسرية يتم تسجيلها بناء على طلب شفاهي أو من خلال تقديم طلب خطي. الطلب لا يتطلب أن يكون نموذجاً مطبوعاً.

قسم ٣. في كل حالة وعندما تتم الدعوى القضائية شفاهاً، تكتب إفادة المتظلم في محضر رسمي من خلال الكاتب الناسخ أو من خلال مشرف المكتب (أو قارئ) من المحكمة، وفوراً يصادق عليها وتوقع عليها من قبل المتظلم، وتصدر المحكمة بعد ذلك قراراً من أجل النظر في الطلب.

قسم ٤. رسوم المحكمة في ما يتعلق بالدعوى القضائية يدفعها المتظلم في الوقت الذي يقدم فيه الطلب، إلا عندما يكون المتظلم معوزاً بحسب رأي المحكمة. وفي الحالتين، وسواء كان المتظلم رجل أو امرأة، يعفيان من دفع الرسوم المستحقة.

قسم ٥. بعد أن تفهرس الدعوى القضائية، تقوم المحكمة، بأي شكل تراه مناسباً، بدعوة طرفي النزاع (ليكونا حاضرين)، في الوقت المحدد لهما، ويتم إيصال مضمون طلب المتظلم/ة وتذييلاته للطرف الآخر (المتهم/ة).

في حال تغيب أحد الطرفين، أو كلاهما عن المحكمة، لا يمنع ذلك المحكمة من اتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمة بخصوص طلب المتظلم/ة.

قسم ٦. في الحالات التي يحال فيها النزاع للتحكيم، تسأل المحكمة الطرفين أن يرشح كل منهما محكماً أو محكمين له أو لها. وفي حال فشل أي من الطرفين في ترشيح محكم (أو محكمين)، تقوم المحكمة بتعيين محكم أو محكمين من بين الأقارب المقربين أو أشخاص لهم اتصال وثيق أو صداقة معه أو معها، أو أي شخص آخر.

قسم ٧. في حال رفض المحكم أو المحكمون قبول مهمة التحكيم، أو في حال قدموا استقالتهم من المهمة (بعد أن كانوا قد قبلوها في وقت سابق) فإن المحكمة تتخذ الإجراءات اللازمة من أجل تعيين محكم جديد، أو محكمين. وفي حالة إذا ما كان المحكم الجديد أو المحكمون أيضاً غير راغبين في قبول هذه المهمة واستقالوا (بعد أن كانوا قد قبلوها)، تضع المحكمة المسألة على عاتقها.

قسم ٨. في حال تم تعيين عدة أشخاص كمحكمين، واستقال أحدهم في النصف الثاني من مدة التحكيم، لن يكون لاستقالته/ها تأثير على الدعوى، فالمحكم يعتبر متغيباً، والقضية يتم التصويت عليها بغالبية الأصوات.

قسم ٩. في أية مرحلة من مراحل الدعوى، إذا ما اتفق الطرفان على حكم المحكم (أو المحكمين)، وأعلموا المحكمة باتفاقهم المتبادل، تتخذ المحكمة إجراءً مباشراً وتعطي حكمها.

قسم ١٠. نموذج شهادة عدم الاتفاق يعد من قبل وزارة العدل وتزود به المحاكم. والنطق بالكلمات المحددة للطلاق (Sighah) ينفذ بعد إصدار شهادة عدم الاتفاق وفقاً (للإجراءات المدنية) للقانون المدني.

قسم ١١. الإدمان على شيء ضار، يعني الإدمان على أي من العقاقير المخدرة، المشروبات الروحية، القمار، وما شابه، والتي إذا مورست باستمرار فمن المتوقع أن تسبب الضرر أو الأذى الصحي، المادي، والأخلاقي للشخص المدمن أو لزوجته، أو المدمنة لزوجها.

قسم ١٢. مقدار الرعاية ل (الزوجة المطلّقة) أو مصاريف الوصاية أو تعليم الأطفال تُقرر أو تُقيّم بناء على المتطلبات الحاضرة والمستقبلية، بالإضافة إلى وضع الوالدين وظروفهما. وفي حال مواجهة صعوبة في تغطية المصاريف، أولاً من الدخل (والموجودات) الخاصة بالرجل وحده، أو ثانياً من الدخل (والموجودات) الخاصة بالأم وحدها، سوف يتم اقتطاعها من كلا الأبوين.

قسم ١٣. الأبوان لهما الحق في لقاء أطفالهما مرة في الشهر على الأقل.

قسم ١٤. ربّ العمل، سواء بحكم القانون أو بحكم الواقع، لا يمكنه الاستغناء عن خدمات امرأة إلا عندما تكون محكمة القانون قد نظرت في طلب زوجها بهذا الخصوص، وقررت بأن المهنة الحاضرة للزوجة ضارة بمصالح الأسرة ووضعها، وإصدار حكم لصالح الزوج.

قسم ١٥. على كافة المشرفين على مكاتب (تسجيل) الزواج والطلاق، أن يطلبوا قبل تسجيل الزواج، أو دعوة الأطراف لتسجيل زواجهم، قائمة مفصلة لبائنة الزوجة التي يجب أن توقع ويصادق عليها الزوج.

ملاحظات

(في ما يلي ترجمة للمقتطفات ذات العلاقة ببعض القوانين التي تم الرجوع إليها).

[i] في حال النزاع بين الزوج والزوجة حول سوء التصرف، عدم قدرة (الزوجة) على الاستسلام لعناق الزوج، الرعاية، اللباس والإقامة (للزوجة) أو المصاريف التي تدفع من قبل الزوج لطفل في حال كان الطفل في حضانة أمه، عندما تسجل الدعوى من قبل أحد الزوجين، فإن المحكمة يمكن أن تحول القضية للتحكيم.

في حال عدم الاتفاق بين الطرفين على تعيين محكم، تقوم المحكمة بتعيين شخصين (كمحكمين)، من بين الأقارب المقربين لكليهما. وعندما لا يكون لهما أي أقارب مقربين في مكان إقامتهما، يعيّن المحكمون من بين الأشخاص الذين لهم اتصال وثيق، أو صداقة معهما.

يقوم المحكمون بكل المساعي الممكنة من أجل الوصول إلى تسوية بين الطرفين، وفي حال فشلهم في الوصول إلى حل وسط، يقومون بإبداء رأيهم حول مَن مِن الطرفين على حق، أو في ما يتعلق بمقدار المصروفات على (الرعاية) للزوجة، أو (على الوصاية) للطفل (أو

للأطفال)، عندما يكون النزاع على المصروفات الخاصة (بالرعاية للزوجة) أو (على الوصاية للطفل أو الأطفال).

في حال كان هناك خلاف بين المحكمين، يمكنهم، من خلال الاتفاق بينهم، تسمية شخص بالقرعة كمحكم ثالث. لكن في حال اختلفوا على تعيين محكم ثالث، تقوم المحكمة بتعيين واحداً بالقرعة. وبناء على ذلك، يتم التقرير بالمسألة على أساس غالبية أصوات المحكمين. وعند تعيين المحكمين، تأخذ المحكمة بعين الاعتبار أن الأشخاص الذين تم تعيينهم كمحكمين يتحلون بصفات أخلاقية جيدة.

في حال كان لدى أي من الطرفين اعتراض ضد حكم المحكم، أو (المحكمين)، يقدم كل من الزوج أو الزوجة اعتراضه خلال شهر من استلام التبليغ بالحكم. وإذا ارتأت المحكمة أن الاعتراض معقول تقوم بمناقشة القضية وتعطي حكمها (الخاص) بها.

القضية المتعلقة بمثل الحالات السابقة يتم تسجيلها في المحكمة الرئيسية للمدينة (Sharistān) أو المحكمة الفرعية (Bakhsh). (قانون الإجراءات المدنية لإيران، قسم ٦٧٦).

الأطراف في عقد الزواج يمكنهم (من خلال الاتفاق) أن يضيفوا أية شروط تكون ملحقة بعقود الزواج أو لأي عقد آخر ملزم، بشرط أن لا تكون الشروط متناقضة مع الغرض الأساسي من العقد. على سبيل المثال، يمكن وضع شروط تتعلق باختفاء الزوج، الفشل في رعاية زوجته لفترة معينة، محاولة استهداف حياتها، سوء المعاملة بطريقة تجعل (استمرار) الحياة الزوجية غير قابلة للاحتمال (لها). وبعد أن تثبت الزوجة القضية في محكمة القانون وصدور الحكم النهائي (من قبل المحكمة)، يعطى لها حق طلاق نفسها بشكل دائم (بالنيابة عن الزوج) أو تفويض هذه الصلاحية لشخص آخر.

[ii] كافة حالات النزاع بين الزوج والزوجة المدرجة تحت هذا القسم يتم الحكم فيها من قبل المحاكم البدائية بحسب قانون الإجراءات المدني. وحكم المحاكم المذكور أعلاه قابل للاستئناف والنقض. يمكن لشخص أن يرفع قضية خلال ستة شهور من حدوث الخلاف (المشروط عليه)، بعد هذه الفترة يعتبر الشرط لاغيا بالتقادم. (قانون الزواج في إيران، قسم ٤).

[iii] إذا قام أحد الزوجين، في وقت عقد الزواج، بالاحتيال على الطرف الآخر بحيث أنه في حال غياب ذلك الاحتيال ما كان لهذا الزواج أن يتم، سوف يتحمل المسؤولية القانونية بالسجن الإصلاحي (فترة تتراوح) ما بين ستة أشهر لسنتين. (المصدر نفسه، قسم ٥).

[iv] في الحقيقة، بحسب المعطيات في قسم ٤ من قانون الزواج في إيران (المذكور أعلاه)، للزوجة الحق في تطليق نفسها دون رجعة، بشرط أن يكون النص على ذلك مدوناً في عقد الزواج. ويبدو أن القانون الحالي ينوي تضمين مثل هذه الحالات من بين حالات أخرى مدرجة تحت قسم ١١٤٥ من القانون المدني لإيران والذي ينص على ما يلي:

القسم ١١٤٥. يعتبر الطلاق دون رجعة في الحالات التالية:

١. عندما تطلّق المرأة قبل الدخول عليها بالزواج.
٢. عندما يعطى للمرأة في سن اليأس (المرأة التي تجاوزت العمر الذي يتم فيه الحمل).
٣. في حال كان الطلاق خلعاً (أي الطلاق الذي يعطى بطلب من الزوجة) أو طلاقاً بموافقة الطرفين [mubārāt]، ما دامت المرأة لا تطالب بإعادة التعويض (المدفوع للزوج من أجل الحصول على مثل هذا الطلاق منه).
٤. عندما يكون طلاقا ثالثا (من قبل نفس الزوج لنفس الزوجة) بعد ثلاث ارتباطات زوجية متتابعة بغض النظر عما إذا كانت الارتباطات الزوجية جاءت كنتيجة لاستدعاء (الزوجة من قبل الزوج قبل انتهاء العدّة) أو عقد زواج جديد.

القسم السابع من القانون الجزائي الإيراني قسم الجريمة إلى أربعة أقسام (أو درجات) بحسب مدى خطورة الفعل وعدم خطورة الفعل كما يلي:

١. جريمة من الدرجة الأولى
٢. جريمة من الدرجة الثانية
٣. جنحة (جريمة من الدرجة الثالثة)
٤. مخالفة (جريمة من الدرجة الرابعة)

كما أن القسم ١١ من القانون الجزائي الإيراني يحدد العقاب للمخالفات (أي الجرائم من الدرجة الرابعة) بما يلي:

سجن لفترة تتراوح ما بين يومين وعشرة أيام.

غرامة حتى ٢٠٠ ريال.

ملحق VI

حملة المليون توقيع
بحسب تسلسلها الزمني

برزت حملة المليون توقيع من سلسلة من التجمعات السلمية، الورشات، والجهود التوعوية عبر الإنترنت، التي بدأت كلها في العام ٢٠٠٦. وكلما تقدمت الحملة إلى الأمام، زادت التقييدات على سفر العضوات، والرقابة على الأنشطة المنفذة عبر الإنترنت، والغرامات على الناشطات المعتقلات (اللواتي بلغ عددهن الآن أكثر من ٧٠ ناشطة)، والمضايقات العامة الحكومية كلها تم تصعيدها. وأدناه، نورد تسلسلاً زمنياً مختصراً يسجل أنشطة الحملة، والقمع الشديد المتزايد الذي كان على الناشطات مواجهته، متضمناً الملاحقات القضائية لعضوات الحملة التي جاءت بعد التضييقات التي تلت انتخابات الرئاسة المتنازع عليها ٢٠٠٩.

١٢ حزيران ٢٠٠٦

في ميدان هفت تير في طهران، تجمعت متظاهرات سلميات معاً من أجل دعم الحقوق المتساوية للنساء. الاجتماع تم فضه بالقوة، وتم اعتقال ٧٠ رجلاً وامرأة، وشمل ذلك الكثير من الذين كانوا مشاركين بفعالية في حملة المليون توقيع:

- كنتيجة لمشاركة عضوة الحملة جيلا بني يعقوب في مظاهرات حزيران ٢٠٠٦، وُجهت إليها في ٥ كانون ثاني ٢٠٠٧ تهمة "العمل ضد الأمن الوطني باعتبار أنها شاركت في تجمع غير شرعي". تلك التهمة أسقطت بعد ذلك.

- الناشطات فريبا داوودي، بروين أردلان، نوشين أحمدي خراساني، وسوزان طهماسبي تلقين حكماً بالسجن في نيسان ٢٠٠٧ بتهمة ارتكاب "أفعال ضد الدولة" و"تهديد الأمن الوطني" نتيجة لاشتراكهن في مظاهرات حزيران ٢٠٠٦. كافة الناشطات تمت محاكمتهن غيابياً.
- في تموز ٢٠٠٧، تم اعتبار الطالبة وعضوة الحملة دل أرام علي مذنبة "بالدعاية ضد الدولة"، و"العمل ضد الأمن الوطني" و"تعطيل الأمن العام". وحكم عليها بالسجن ٣٤ شهراً و١٠ جلدات بسبب اشتراكها في الاحتجاج.
- عاليه إقدام دوست حكم عليها بالسجن ٤٠ شهراً مع ٢٠ جلدة في ٤ تموز ٢٠٠٧. وعاليه هي الناشطة الأولى التي تم تنفيذ حكم السجن فيها، وهي الآن تقضي مدة حكمها البالغة ثلاث سنوات.
- بهاره هدايت، منظمة للطلاب في الحركة النسوية، حكم عليها ٢٤ شهر مع وقف التنفيذ لمشاركتها في التجمع.

٢٧ آب ٢٠٠٦

التدشين الرسمي لحملة المليون توقيع من أجل تغيير القوانين التمييزية.

١٥ أيلول ٢٠٠٦

تدشين الحملة في تبريز.

٢٠ أكتوبر ٢٠٠٦

تدشين الحملة في مدينة أصفهان.

٤ نوفمبر ٢٠٠٦

تدشين الحملة في مدينة همدان مع ورشات توعية حول حقوق النساء.

٥ نوفمبر ٢٠٠٦

تدشين الحملة في جرجان بعد ورشات على مستوى القاعدة.

٩ نوفمبر ٢٠٠٦

تدشين الحملة في مدينة زنجان خلال الافتتاح لأكثر من ١٠٠ مدافع/ة من زنجان من أجل حقوق متساوية.

١٤ نوفمبر ٢٠٠٦
تدشين الحملة في كرج بعد ندوة لأكثر من ٦٠ شخص تقريباً.

٢ كانون الأول ٢٠٠٦
تدشين الحملة في يزد.

١٤ كانون الأول ٢٠٠٦
الاجتماع العام الأول لعضوات الحملة والناشطين/ات في طهران.

١٥ كانون الأول ٢٠٠٦
الاعتقال الأول والسجن لعضوة الحملة زينب بيغمر زاده وهي تجمع التواقيع في طريق الأنفاق في طهران.

اعتقلت لمدة خمسة أيام، واستجوبت، واتهمت بأنها «تعمل ضد الأمن»، قبل إطلاق سراحها بتاريخ ١٩ كانون الأول.

٢٩ كانون الأول ٢٠٠٦
تدشين الحملة في كرمانشاه خلال ورشة تدريب ل٣٠ مدافعة عن الحقوق المتساوية.

١٠ كانون الثاني ٢٠٠٧
عضوات الحملة نسيم سرابندي وفاطمة دهداشتي اعتقلتا لأنهما كانتا تجمعان التواقيع في طريق الأنفاق في طهران، وتم نقلهما للسجن. تم احتجازهما ليوم واحد، وتقديمهما ثانية للمحاكمة في نسيان ٢٠٠٧ لنفس السبب وبنفس التهمة «العمل ضد الأمن الوطني من خلال الدعاية ضد الدولة» وتم دفع الكفالة، ومحاكمتهما في آب ٢٠٠٧، وحكما بسنتي سجن مع ٦ أشهر من وقف التنفيذ.

٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٧
عضوة الحملة طلعت طاغي منعت من مغادرة البلاد.

٢٢ شباط ٢٠٠٧
ورشة تدريب وتدشين حملة المليون توقيع في مشهد.

٢٤ شباط ٢٠٠٧

اللقاء الأول مع لجان الأمهات في طهران.

٢٩ شباط ٢٠٠٧

ورشة تدريب وتدشين الحملة في رشت.

٤ آذار ٢٠٠٧

ثلاثة وثلاثون من الناشطات في حقوق النساء تم اعتقالهن أثناء احتجاج صامت على محاكمة ٤ نساء لاشتراكهن في تجمع ١٢ حزيران ٢٠٠٦. كل النساء أطلق سراحهن في ١٩ آذار. وفي ما يلي نورد أسماء عضوات الحملة اللواتي تم اعتقالهن:

- شادي صدر، محبوبة عباسقلي زاده، بكفالة بلغت ٢٠٠ مليون تومان.
- شهلا انتصاري قدمت للمحاكمة في ٢٦ شباط، ٢٠٠٨.
- ناهيد جعفري ضربت أثناء الاعتقال. وتم تجريمها في ما بعد "بالتجمع غير الشرعي والتآمر المقصود لإرباك الأمن القومي". وحكمت بالسجن ستة أشهر مع وقف التنفيذ وعشر جلدات بتاريخ ٢٣ نيسان ٢٠٠٨.
- مريم حسين خاه استدعيت للمحاكمة الثورية في ١٣ أيار ٢٠٠٨، وكان من المفروض أن تقدم للمحاكمة في ٢٦ أيار لكن المدعي العام لم يتمكن من الحضور في ذلك التاريخ، وتم تغيير الموعد إلى تموز ٢٠٠٨ .
- زينب بيغمبر زاده اعتقلت في ٨ أيار ٢٠٠٧ وتم توقيفها تسعة أيام بسبب مشاركتها في احتجاجات ٤ آذار. وفي ١٩ نيسان ٢٠٠٨، تم تجريمها بتاريخ ١٩ نيسان ٢٠٠٨ بتهمة المشاركة في "تجمع غير شرعي والتآمر في إرباك الأمن الوطني" وحكم عليها بالسجن ٢٤ شهرا مع وقف التنفيذ. في ٥ تشرين الثاني، ٢٠٠٨، حكمت زينب بثلاث سنوات منها ١٢ شهراً مع وقف التنفيذ .
- بروين أردلان حكمت في نيسان ٢٠٠٩ بحكم مخفف لمدة عام مع ثلاثة أشهر تم تنفيذها على مدار ثلاث سنوات.
- ناهيد كشاورز از تم إحضارها أمام الفرع ١٠٤٩ من محكمة شهيد قدوسي في ٣٠ آب ٢٠٠٩ بتهم "إرباك النظام العام".

٤ آذار ٢٠٠٧

ندوة من أجل دعم الحملة في السليمانية، العراق.

٥ آذار ٢٠٠٧

عضوة الحملة منصورة شجاعي منعت من مغادرة إيران.

٦ آذار ٢٠٠٧

تدشين الحملة من قبل الناشطات الكرديات في مدينة سنندج.

٨ آذار ٢٠٠٧

يوم المرأة العالمي: على الأقل ثمان نساء تم اعتقالهن في احتجاج سلمي في سنندج، عاصمة مقاطعة كردستان. وتم إخلاء معظمهن بعد فترة قصيرة، ما عدا الصحافية آسو صالح، التي بقيت في العزل. في طهران، استخدمت السلطات القوة من أجل تفريق المئات من الذين تجمعوا أمام بناية البرلمان.

١٤ آذار ٢٠٠٧

اللقاء العام الثاني لحملة المليون توقيع الذي انعقد في طهران.

١٥ آذار ٢٠٠٧

أغلقت السلطات مركز التدريب الذي أسسته المنظمات الإيرانية غير الحكومية. الناشطة في الحملة محبوبة عباسقلي زاده، ورآحي (RAAHI): مركز النساء للتدريب القانوني، الذي تديره الناشطة شادي صدر. وقد لعب مركز الأبحاث والتدريب لمنظمات المجتمع المدني ((Koneshgaran Davtalab) دوراً هاماً في الدفاع عن أولئك النساء المعتقلات بعد احتجاجات ٤ آذار ٢٠٠٧ التي تم إخمادها أيضاً.

٢ نيسان ٢٠٠٧

بينما كانت عضوات الحملة يجمعن التواقيع في منتزه (لاله) المركزي في طهران، تم اعتقال خمس عضوات من الحملة، وهن: سعيدة أمين، ساره إيمانيان، ناهيد كشاورز همايون نامي، ومحبوبة حسين زاده. وبالرغم أنه تم إعلامهن بأنه سيتم الإفراج عنهن بعد دفع الكفالة، فإن ناهيد كشاورز ومحبوبة حسين زاده حُولتا إلى سجن إيفن في شمال غرب طهران حيث بقيا هناك مدة ١٣ يوماً. وكانت التهمة أنهما «قاما بأعمال ضد الأمن الوطني من خلال الأعمال الدعائية ضد النظام»، وأطلق سراحهما بعد دفع كفالة ٢٠ مليون تومان في ١٥ نيسان.

١١ نيسان ٢٠٠٧

أزاده فرقاني حكم عليها بالسجن سنتين بتهمة «العمل ضد الأمن الوطني من خلال مشاركتها في تجمعات غير شرعية».

١٦ نيسان ٢٠٠٧

بحسب وكالة الأنباء الإيرانية، (ILNA)، أعلن وزير الاستخبارات غلام -حسين محسني-إيجيري أن الحركات النسوية والطلابية هي "عناصر تمرد ناعمة" ضد النظام.

١٨ نيسان ٢٠٠٧

عضوتا الحملة فريبا داوودي مهاجر وسوزان تهماسي حكم عليهما بسبب «التجمع والتآمر بقصد تهديد الأمن الوطني» و«العمل ضد الأمن الوطني». مهاجر حُكمت ب ١٢ شهر سجن فعلي و ٣٦ شهر وقف تنفيذ، بينما حكمت تهماسي ب ستة أشهر. وخرجت الاثنتان بكفالة حتى وقت الاستئناف.

٢٦ نيسان ٢٠٠٧

في طهران، عقدت الحملة اجتماعها العام الثالث، وكان موضوع الاجتماع هو «العلاقة ما بين الحملة، والأحزاب السياسية، والحركات الاجتماعية».

١٠ حزيران ٢٠٠٧

إحترام شادفر، عضوة مؤسسة وعضوة لجنة الأمهات في المركز الثقافي النسائي، وجارتها تم اعتقالهما بسبب جمع التواقيع، من دون وجود مذكرة اعتقال رسمية، وحجزتا في مركز وزرا للتوقيف. بعد إطلاق سراحهما من قبل المحكمة الثورية، تم إغلاق دعوى الجارة، لكن احترام حُكمت في ١٩ شباط ٢٠٠٨ بستة أشهر مع وقف التنفيذ على مدار سنتين.

١٢ حزيران ٢٠٠٧

الذكرى الأولى لليوم الوطني للتضامن مع النساء الإيرانيات.

٩ تموز ٢٠٠٧

القائدة الطلابية وعضوة الحملة بهارة هدايت اعتقلت لمشاركتها في اعتصام احتجاجاً على اعتقال زملائها الطلبة. وتمت مداهمة منزلها وتفتيشه، ومصادرة بعض ممتلكاتها. وخرجت بكفالة في ١٠ آب ٢٠٠٧.

١١ تموز ٢٠٠٧

أمير يعقوب-علي هو أول رجل يعتقل من الحملة بسبب جمع التواقيع عندما أخذته السلطات من منتزه أنديشه في طهران. وبعد ٢٨ يوماً قضاها في العزل الانفرادي، تم إطلاق سراحه بكفالة. وحوكم في ٢٦ شباط، ٢٠٠٨، وحكم ب ١٢ شهرا بسبب "تعريض الأمن الوطني للخطر"، من بين ١٢ تهمة أخرى عالقة ضده.

١٣ آب ٢٠٠٧

صدرت الأحكام الرسمية الأولى بحق عضوتي الحملة نسيم سرابندي وفاطمة دهداشتي من قبل المحكمة الثورية.

٢٥ آب ٢٠٠٧

عقدت ندوة عن الحملة في كرمانشاه للناشطات من طهران، رشت، و همدان.

٣ أيلول ٢٠٠٧

عضوات الحملة وناشطات الحركة النسوية احتشدن من أجل مناقشة «وثيقة حماية الأسرة» المقترحة التي تضمنت، باعتقادهن، أحكاماً رجعية وتمييزاً بين الجنسين .

١٤ أيلول ٢٠٠٧

تعرضت ٢٥ عضوة في الحملة للضرب، وتم اعتقالهن خلال ورشة تدريب في خرم أباد. رضا دولتشاه، بهمن أزادي، وخسرو تم توقيفهن حتى ١٦ أيلول.

٩ تشرين أول ٢٠٠٧

يعتبراعتقال روناك صفارزاده، علامة فارقة لزيادة اعتقال عضوات الحملة وصعوبة الوصول إلى منطقة كردستان. عرائض الحملة وأدبياتها التعليمية صودرت من بيت روناك. وفي نيسان ٢٠٠٩، صدر الحكم بست سنوات سجن إجباري على روناك بتهم تتعلق ب «نشر الدعاية ضد الدولة» ودعم منظمة نسوية محلية غير حكومية.

١٣ تشرين أول ٢٠٠٧

تدشين الصفحة الالكترونية رجال من أجل المساواة.

٢٣ تشرين أول ٢٠٠٧

تدشين الحملة في زاهدان.

٣٠ تشرين أول ٢٠٠٧

تم اعتقال الناشطة الطلابية وعضوة الحملة مازيار سميعي مع سبعة أخريات خلال الاحتجاجات في جامعة العلامة طباطبائي. وبينما تم إطلاق سراح خمس منهن خلال بضع ساعات من الاعتقال، بقيت ثلاث في التوقيف بناء على تعليمات وزارة الأمن والاستخبارات. وأطلق سراح سميعي في ٨ تشرين الثاني.

٤ تشرين الثاني ٢٠٠٧

عضوة الحملة هانا عبدي اعتقلت في كردستان الإيرانية، عندما كانت تجمع تواقيع للحملة مع زميلتها عضوة الحملة روناك صفارزاده في ٨ تشرين الأول. تم تفتيش منزليهما في نفس اليوم، ومصادرة كمبيوتر عبدي وأدبيات الحملة. كلا السيدتين اتهمتا بجرائم لها علاقة بأمن الدولة. وفي ١٨ حزيران ٢٠٠٨ حكم على هانا في مقاطعة غرب أذربيجان ب ٦٠ شهراً بتهم «التجمع والتآمر بقصد تهديد الأمن الوطني».

١٥ تشرين الثاني- كانون الأول ٢٠٠٧

تدشين الصفحة الإلكترونية من قبل الناشطات في كاليفورنيا.

تشرين الثاني- كانون الأول ٢٠٠٧

تضييق الخناق على مدونات الحملة والتصعيد ضد الصحافيين/ات ابتداء من أواخر ٢٠٠٧:

- في ١٧ تشرين الثاني، اتهمت مريم حسين خاه ب»العمل ضد الأمن الوطني، ونشر الأكاذيب، وتضليل الرأي العام» بسبب ما قدمته للصفحتين الإلكترونيتين التغيير من أجل المساواة و زنستان (المركز الثقافي النسوي)، اللتين أغلقتا في وقت سابق. وبعد يومين متتاليين من الاستجواب، وبسبب عدم تمكن أسرتها من دفع الكفالة، تم نقلها لسجن إيفن في ١٨ تشرين الثاني.
- تم اعتقال جلوة جواهري في الأول من كانون الأول ٢٠٠٧، ووجهت إليها تهمة «تشويش الرأي العام، والدعاية ضد الدولة، ونشر الأكاذيب من خلال الكتابة في موقع (التغيير من أجل المساواة)». ولم تتمكن أسرتها من دفع كفالتها، وبعد ثلاثين يوماً تم تخفيف المبلغ وأطلق سراحها.
- في أيلول ٢٠٠٨، تلقت حسين خاه، وجواهري، وناشطتان أخريان من الحملة هما بروين أردلان وناهيد كشاورز، ستة أشهر من الأحكام الإجبارية في ما يتعلق بنشاطات الحملة عبر الانترنت.

٢٣ كانون الثاني ٢٠٠٨
عقدت أول ورشة للتدريب على حقوق النساء لعضوات الحملة.

١ شباط ٢٠٠٨
أنشئت الصفحة الإلكترونية من قبل ناشطات ألمانيات.

١ شباط ٢٠٠٨
أغلقت السلطات الإيرانية المجلة النسوية زنان.

١٤ شباط ٢٠٠٨
اعتقل كل من راحلة عسقري زاده ونسيم خسروي بسبب جمع تواقيع في حديقة دانشجو في طهران، بعد عرض تعليمي في الشارع حول تعدد الزوجات. اتهمت الناشطتان ب»الدعاية ضد الدولة» وتم توقيفهما لليلتين في مركز وزرا للتوقيف. ولأنهما لم تكونا قادرتين على دفع الكفالة، فقد تم تحويلهما إلى سجن أفين. وتم إطلاق سراحهما في ٢٦ شباط بضمانة فريق ثالث. وفي ٢٨ حزيران ٢٠٠٨ تم استدعاءهما للمثول أمام المحاكم الثورية. وفي تموز ٢٠٠٨ تمت تبرئتهما بعد ذلك.

٣ آذار ٢٠٠٨
تم منع عضوة الحملة بروين أردلان من مغادرة البلاد وهي تحاول السفر إلى ستوكهولم، السويد، من أجل الحصول على جائزة أولاف بالم على عملها في دعم المساواة للمرأة الإيرانية.

٧ آذار ٢٠٠٨
نسرين ستوده ومنصوره شجاعي منعتا من السفر عبر دبي للمشاركة في احتفالات اليوم العالمي للمرأة وعقد ورشة تدريب.

٨ نيسان ٢٠٠٨
عضوة لجنة الأمهات في الحملة خديجة مقدم، التي استضافت العديد من اللقاءات الخاصة بالحملة في بيتها، تم اعتقالها، وأطلق سراحها في ١٦ نيسان بعد أن أمضت تسعة أيام في التوقيف. وبتاريخ ٣ تشرين الثاني ٢٠٠٨ مثلت أمام المحكمة الثورية لمواجهة التهم الخاصة ب «الدعاية ضد الدولة، والتجمع والتآمر بقصد إرباك الأمن الوطني، ورفض طاعة أوامر الشرطة". زوجها، أكبر خسروشاهي، هو أيضاً اتهم بعلاقته بمقابلات صحفية تمت من أجل دعم زوجته بعد اعتقالها.

١٦ نيسان ٢٠٠٨
تدشين نشاطات الحملة في قبرص.

٢٢ نيسان ٢٠٠٨
تدشين الحملة في الكويت.

٤ أيار ٢٠٠٨
تدشين الحملة في مدينة إلام.

٨ أيار ٢٠٠٨
إطلاق الحملة في مدينة آمل.

١٥ أيار ٢٠٠٨
لقاء أعضاء الحملة لمدة يومين في رشت.

١٢ حزيران ٢٠٠٨
تم اعتقال تسع ناشطات قبل تجمع سلمي لإحياء الذكرى الثانية ليوم التضامن العالمي مع النساء في إيران، وهن: نفيسه أزاد، جيلا بني يعقوب، عالية إقدام دوست، فريده غايب، جلوه جواهري، سارة لقماني، ناهيد ميرحج ايدا سادات، ونسرين ستوده. وقد تم الإفراج عنهن بعد ثماني ساعات تحت كفالة طرف ثالث. وفي أيلول، تم استدعاء خمس منهن إلى المحكمة الثورية لمواجهة تهم تتعلق بتشويه النظام العام ورفض إطاعة أوامر الشرطة. في تشرين الأول ٢٠٠٩، تم الحكم على جلوة بستة أشهر لعلاقتها بهذا الاعتقال.

١٣ حزيران ٢٠٠٨
تم اعتقال عضوة الحملة محبوبة كرمي. وكانت على متن حافلة مرت مصادفة عبر مظاهرة في منتزه ملّت في طهران، بالرغم من أنه لا علاقة لها بالحدث. خلال فترة احتجازها، قامت، هي وتسع نساء أخريات محتجزات، بالإضراب عن الطعام للاحتجاج على ظروف احتجازهن. وفي تموز، تم إقرار كفالتها بمبلغ مئة مليون تومان. أفرج عنها في الخامس والعشرين من آب، ٢٠٠٨.

٩ تموز ٢٠٠٨
اعتقلت عضوة الحملة زينب بايزيدي. في آب، تم الحكم عليها بالخدمة في المنفى الداخلي

في محافظة غرب أذربيجان. أنكرت زينب كل التهم الموجّهة ضدها باستثناء تعاونها مع حملة المليون توقيع.

١٢ تموز ٢٠٠٨

تم استدعاء مناصرتي حقوق المرأة نسرين ستودة ومنصورة شجاعي للمثول أمام المحكمة الثورية. ولم يتضمن الاستدعاء أية معلومات حول التهم الموجهة ضد الناشطتين، وهذا انتهاك للمستلزمات القانونية في مثل هذه الحالة. ومثلت الناشطتان أمام المحكمة في الرابع عشر من تموز حيث اتهمتا بالتحرك ضد الأمن القومي الإيراني عبر علاقاتهن غير الحكومية مع «الإيرانيين خارج البلاد».

٣١ آب ٢٠٠٨

بعد لقاء عقد من قبل ائتلاف الناشطات من أجل حقوق النساء، تراجعت الحكومة الإيرانية عن البنود المثيرة للجدل في «وثيقة حماية العائلة» المقترحة. الوثيقة، التي قدمت في آب ٢٠٠٧، كانت ستلغي أية مستلزمات لتسجيل الزواجات المؤقتة، وتشرّع الزواجات متعددة الزوجات بناء على القدرة المادية للزوج، وتفرض ضريبة على بائنة الزوجة.

١٩ أيلول ٢٠٠٨

نسرين ستوده، محامية مع حملة المليون توقيع، حازت على أول جائزة عالمية لحقوق الإنسان في ميرانو، إيطاليا.

١ تشرين الأول ٢٠٠٨

منعت عائشة موميني عضوة الحملة من مغادرة البلاد. عائشة، طالبة من كاليفورنيا، اعتقلت في ١٥ تشرين الأول بينما كانت تزور عائلتها. وتم الإفراج عنها في تشرين الثاني بعد أن قامت العائلة برهن منزلها لتأمين الكفالة.

٥ تشرين الأول ٢٠٠٨

تم اعتقال عضوة الحملة نيجين شيخلسلامي في طهران.

٢٢ تشرين الأول ٢٠٠٨

تم تفتيش منزل الناشطة في الحملة برستو الهياري.

٢٦ تشرين الأول ٢٠٠٨
تم منع عضوة الحملة سوزان طهماسبي من مغادرة البلاد، واستدعيت إلى المحكمة.

١٦ تشرين الأول ٢٠٠٨
إطلاق الحملة في كرمان.

٥ تشرين الثاني ٢٠٠٨
إطلاق مدونة لحملة من أجل الميراث المتساوي لمجموعة عمل.

١٣ تشرين الثاني ٢٠٠٨
وكإنجاز للحركة النسوية، أقرّ البرلمان تشريعاً يساوي ما بين الديّة المدفوعة للرجل والمرأة على حد سواء في حوادث السير.

٢٨ تشرين الثاني ٢٠٠٨
تسلّم موقع الحملة «التغيير من أجل المساواة» جائزة المحلفين لمراسلين بلا حدود.

٦ كانون الأول ٢٠٠٨
تمت تسمية حملة المليون توقيع من بين عشرة مرشحين للفوز بجائزة شعب لعالم واحد للعام ٢٠٠٨.

٨ كانون الأول ٢٠٠٨
أغلقت الحكومة الإيرانية موقع الحملة «التغيير من أجل المساواة» للمرة الثامنة عشرة.

١٠ كانون الأول ٢٠٠٨
تمت مصادرة جواز سفر عضوة الحملة نسرين ستوده، ومنعها من مغادرة البلاد لاستلام الجائزة العالمية لحقوق الإنسان في ايطاليا.

٢١ كانون الأول ٢٠٠٨
أغلقت السلطات مكاتب مناصرين/ات من مركز حقوق الإنسان، وهو منظمة غير حكومية تترأسها شيرين عبادي، الفائزة بجائزة نوبل والمدافعة عن حقوق النساء. تلا ذلك فترة مضايقات شديدة لعبادي، تضمنت تهماً بأنها لم تقم بدفع الضرائب المستحقة. كما نظمت مظاهرات وأعمال شغب أمام منزلها. وتم اعتقال المساعدة الإدارية في مركز مناصرات من

أجل حقوق الإنسان، جينيس سبحاني، خلال اقتحام منزلها في الصباح الباكر بتاريخ ١٤ كانون الثّاني ٢٠٠٩.

٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٩

نفيسة أزاد كانت واحدة من ثلاث ناشطات تم اعتقالهن بينما كن يجمعن التواقيع في جبال توتشال في شمال إيران. وبينما تم إطلاق سراح الناشطتين الأخريين في غضون يوم واحد، تحت كفالة طرف ثالث، استجوبت نفيسة وحجزت لمدة ستة أيام بعد أن طلبت من الشرطة الإفراج عن زميلاتها.

٤ آذار ٢٠٠٩

قام خمسة أعضاء من حملة المليون توقيع، بروين أردلان، عيسى سحر خيز، منصورة شجاعي، نسرين ستوده، وطلعت تاغي نيا، برفع شكاوى رسمية كرد على حظر السفر المفروض على ناشطات حقوق النساء.

٢٦ آذار ٢٠٠٩

تم اعتقال اثنتي عشرة ناشطة من أجل حقوق النساء بينما كن يتهيأن للقيام بزيارات، بمناسبة عيد النوروز (رأس السنة الفارسية)، لعائلات الناشطات السياسيات والاجتماعيات المعتقلات. في ٢٩ آذار تم إطلاق سراح عشر من الناشطات، وبقيت خديجة مقدم ومحبوبة كرمي تحت الاحتجاز حتى وقت الاستدعاء في ٧ نيسان. في جلسة الاستدعاء، أطلق سراح محبوبة كرمي بعد دفع كفالة، أما خديجة، فلم يتم الإفراج عنها إلا في اليوم التالي بسبب مواجهتها بتهم إضافية، مع استمرار محاكمتها.

٢٥ نيسان ٢٠٠٩

تم اعتقال الكاتبة وعضوة الحملة مريم مالك بعد مداهمة منزلها بالقوة، واستدعيت إلى المحكمة الثورية للتحقيق والاتهام. اتهمت «بالدعاية ضد الولاية» و «العضوية في حملة المليون توقيع»، حيث كانت هذه أول مرة تعتبر فيها عضوية الحملة جريمة.

١ أيار ٢٠٠٩

في يوم العمال العالمي، تم اعتقال ١٥٠ ناشطاً وناشطة لمشاركتهم في مظاهرة إحياء للحدث، وكان من بينهم أعضاء الحملة نكزاد زنجنة، أمير يعقوب-علي، طه ولي زادة، بوريا بوشترة، كاوة مظفري وجلوه جواهري. أمضت جلوه ١٦ يوما في السجن الانفرادي، وتم الإفراج

عنها في حزيران ٧، ٢٠٠٩ تحت كفالة حزب ثالث. اتهمت بالعمل ضد الولاية عبر مشاركتها بحملة المليون توقيع بالإضافة إلى التجمع والتواطؤ غير الشرعي.

٧ أيار ٢٠٠٩

تم اعتقال عضوتي الحملة فاطمة مسجدي ومريم بجدلي في قم، وأفرج عنهما في ١٩ أيار.

١٢ حزيران ٢٠٠٩

تسببت الانتخابات الرئاسية المتنازع عليها بانتشار واسع للاحتجاجات وبتضييق الخناق على المعارضة وعلى ناشطي حقوق المرأة. تم اعتقال العديد من الناشطين والناشطات تحت ظروف عنيفة واحتجزوا دون أي تواصل مع عائلاتهم. من بين أولئك الذين احتجزوا خلال اضطرابات ما بعد الانتخابات التالية اسماؤهم:

- زينب بيغمر زاده، التي اعتقلت في اعتصام في منتزه (لاله). كان الاعتصام جزءاً من جهود شبه منظمة من قبل «الأمهات النادبات» على خسارة الأرواح في احتجاجات ما بعد الانتخابات، وللطلب من السلطات وقف استخدام العنف.
- تم القبض على الصحفية جيلا بني يعقوب وزوجها الصحفي بهمن أحمدي أموئي، في منزلهما في ٢٢ حزيران ٢٠٠٩ ، وتم إطلاق سراحهما في آب ٢٠٠٩.
- ألقي القبض على كاوه مظفري من قبل ضابط بملابس مدنية بينما كان يسعى لمرافقة والدته إلى مستشفى قريب.
- شادي صدر، تم الاعتداء عليها وخطفها من قبل ضباط أمن في ملابس مدنية. تم الإفراج عنها وعن ١٤٠ محتجزة من سجن ايفن، بعد اعتقالهن لمدة ١١ يوما منها ثلاثة أيام على الأقل في السجن الانفرادي. وقد اتهمت "بالتحرك ضد الأمن القومي للبلاد".

١ أيلول ٢٠٠٩

تم استدعاء عضوة الحملة فرشته شيرازي في أمُل إلى مكتب المخابرات المحلي، حيث تم تهديدها واستجوابها مع ابنها. وكانت هذه مذكرة استدعائها الثالثة التي تلت تفتيشاً شاملاً لمنزلها ومكان عملها في ١٢-١٣ آب.

أيلول ٢٠٠٩

تم تعطيل موقع حملة «التغيير من أجل المساواة» للمرة الواحدة والعشرين.

ملحق VII

بيان بمناسبة انتخابات حزيران الرئاسية ٢٠٠٩ في إيران

الخميس ٣٠ نيسان ٢٠٠٩

تحالف حركة النساء الإيرانيات من أجل إعلاء مطالب النساء في الانتخابات

عبر السنين، نحن، كجزء من الحركة النسوية الإيرانية وكمدافعات عن الحقوق المدنية، من مختلف الخلفيات- المنظمات غير الحكومية، الأحزاب السياسية، الحملات المتعددة، الإعلام، الاتحادات التجارية، والأفراد- جربنا طرقاً عديدة وعند اللزوم، سرنا في انسجام من أجل السعي نحو مطالبنا.

وبمناسبة الانتخابات الرئاسية القادمة في إيران، نحن مصممات على تشكيل تحالف آخر عريض من أجل وضع هذه المطالب الأساسية مرة أخرى في المقدمة. هدفنا هو عرض مطالبنا للمرشحين\ات. نحن لا ندعم أي مرشح بعينه، ولا نتدخل في حقوق المواطن في المشاركة في الانتخابات أو رفض المشاركة. إن تحالف حركة النساء يهدف إلى ما يلي:

- تحويل الخطاب حول ذكورية الدولة المسيطرة إلى نمط أكثر انسجاماً من أجل أن نأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع المدني، خصوصاً مطالب النساء.

- جذب انتباه السلطات لمسؤولياتها أمام الجمهور، ولا سيما القطاعات الأكثر حرمانا وتهميشا.
- إعلام المرشحين للرئاسة أنه إذا كانت أصوات النساء والطلاب والمعلمين، والفئات الاجتماعية الأخرى، مطلوبة، فيجب أن تشمل برامج المرشحين احتياجات ومطالب تلك الفئات.
- إظهار أنه حتى في ظل أقسى الظروف الاجتماعية والسياسية فإنه من الممكن أن تكون المواطنة فعالة ومسؤولة بالضغط من أجل مجتمع أفضل وأكثر عدلا.
- لبلوغ هذه الأهداف، يتعين علينا كنساء أن نبرهن بأن لدينا القدرة والشجاعة لالتماس كل السبل السلمية والمدنية. لقد أثبتت تجاربنا الماضية أنه كلما انفتحت نافذة فرصة للنساء، كان الكره للنساء يتدخل ضدهن، وواجهت النساء المزيد من التمييز، التقييد والعنف اللاإنساني.

ماذا نريد نحن النساء؟

إن الحقوق المتساوية وإلغاء كافة أشكال التمييز على أساس النوع الاجتماعي والعرق والدين والطبقة هو جوهر المطالب الجمعية للنساء. النساء الإيرانيات من كافة الخلفيات الاجتماعية، تشترك في هذا الاعتقاد المشترك بأن الطبقة الاجتماعية تبني علاقات النوع الاجتماعي وتؤثر عليها. لذا، ومن أجل تحقيق الديمقراطية، الحريات المدنية، حقوق المواطنين\ات، فقد ناضلت النساء ولفترة طويلة جنباً إلى جنب مع الرجال. اليوم، كما في الماضي، وإلى جانب مجموعات اجتماعية أخرى، وبعيداً عن المطالب الخاصة بنا كنساء، نطالب بما يلي:

- الاعتراف بحريات الشعب كما حددها الدستور، متضمناً حرية الكلام والتجمع، من بين حريات أخرى.
- وضع حد للضغوطات على النساء، الطلاب، المعلمين، العمال، الأقليات العرقية والدينية، وعلى الأفراد.

نحن ندرك جيداً بأن مساواة النوع الاجتماعي هي شرط مسبق للديمقراطية، التنمية المستدامة، وخلق مجتمع خال من العنف، الفقر، وعدم العدالة. لذا نحن نحث مرشحي الرئاسة أن يضمنوا مطلبينا الرئيسيين اللذين نلخصهما كما يلي:

١. السعي النشط من أجل المصادقة على اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد النساء (CEDAW). نحن على علم بأن المقترح تم تقديمه للبرلمان السادس في فترة الحكومة السابعة (المجلس الوزاري الأول لمحمد خاتمي) وتمت المصادقة عليه من قبل الأعضاء، لكنه رفض من قبل مجلس الأوصياء. هذا المقترح تم عرضه في ما بعد على مجلس تشخيص مصلحة النظام الذي كان الرئيس عضواً فيه. نحن نحث مرشحي الرئاسة أن يضعوا هذا المقترح على سلم أولوياتهم فيما يتعلق بمبادئ المساواة وعدم التمييز بين المواطنين.

٢. نحن نحاول العمل على إلغاء القوانين التمييزية ضد النساء، خاصة المواد ١٩، ٢٠، ٢١، و١١٥ من الدستور في ما يتعلق بمبدأ مساواة النوع الاجتماعي غير المشروطة. نحن نعلم أن الرئيس لا سلطة لديه لتغيير القوانين، لكننا نعلم أيضاً أن الحكومة ملتزمة بمبدأ المساواة وتعتبره مسؤوليتها، وهي قادرة على استخدام قدراتها لتشجيع البرلمان على تضمين مبدأ المساواة في الدستور.

ماذا سنفعل في المستقبل؟

من أجل أن نوضح مطالبنا وننشرها، سوف نأخذ أي إجراء ضروري من أجل الوصول إلى المستويات الثلاثة: الجمهور العام، المجتمع المدني، ومرشحي الرئاسة. والانتخابات القادمة تقدم لنا فرصة لتعزيز مطالبنا التي هي في مصلحة النساء.

كيف نفعل ذلك؟

من خلال أفعالنا السلمية والجماعية، سوف نقرر مستقبل هذا الائتلاف العريض، وسوف ندعو مجموعات هذا الائتلاف الواسع، وكذلك الأفراد، ونشجعهم على الالتحاق بهذا الائتلاف وتشكيل مستقبله.

تم التوقيع على البيان من قبل المجموعات التالية:

مجال النساء

المدرسة النسوية

مركز النساء الإيرانيات

لجنة النساء لتعزيز الوحدة

لجنة مراسلي حقوق الإنسان

منظمة فاراسو في تبريز

مؤسسة نساء بارس

التغيير من أجل المساواة في أصفهان

الحملة من أجل المليون توقيع في قم

المنظمة الوطنية لمشاريع النساء

المدافعات عن حقوق الإنسان للنساء

أمهات من أجل السلام

شبكة المحاميات المتطوعات

منظمة مشاريع النساء

لجنة النساء للمؤسسات الإسلامية في شرق إيران

لجنة النساء لأطفال أهوريه في إيران

دائرة النساء في المؤسسة الإسلامية في جامعة شريف

لجنة المدافعات عن الأطفال والنساء

الحملة في أذربيجان

مؤسسة من أجل الدفاع عن حقوق المواطن

الحملة من أجل المليون توقيع في ايطاليا

لجنة النساء من أجل دعم حقوق الإنسان في ألمانيا

مركز الثقافة والفنون

مؤسسة رها ورد

لجنة حقوق الإنسان للمؤسسات الإسلامية في شرق إيران

مجلس اللاجئين الإيرانيين في بريمن

الجمعية المستقلة للنساء الإيرانيات في النمسا

حملة المليون توقيع في النمسا

شبكة مدافعي حقوق الإنسان في ألمانيا

مؤسسة النساء الإيرانيات في مونتريال

أسماء الموقعات الأفراد

شيرين عبادي

سمين بهبهاني

مهرانغيز كار

شهلا لاهيجي

شهلا شركت

شهلا عزازي

أعظم طالقاني

إلهه كلائي

نوشين أحمدي خراساني

منصورة شجاعي

محبوبة عباسقلي زاده

شادي صدر

بنفشة حجازي

رضوان مقدم

جيلا بني يعقوب

نيرة توحيدي

مينو مرتاضي

بروين بختيار نجاد

فاطمة فرهنج خاه

عايشة أميني

ناهيد توسلي

هايده مقسي

برتو نوري علاء

نسرين ستودة

نرجس محمدي

إضافة إلى ما سبق، هناك ٧٠٠ امرأة أخرى وقعت البيان.

من أجل التوقيع عل هذا البيان أو للالتحاق، يرجى الاتصال بإيميل:
activistwomenforum@gmail.com

هوامش نهائية

١ قبل انعقاد الاجتماع في ١٢ حزيران ٢٠٠٦ بأسبوعين في ساحة ٧ تير، تم توزيع أكثر من ٥٠٠٠ نسخة من كتيب تأثير القوانين على حياة النساء، للناس. أيضاً بعد الاجتماع، وفي اللقاءات التي عقدت من قبل مجموعات متعددة، بغرض تحضير خطة الحملة، تمت مراجعة هذا الكتيب، واستكمل من قبل عدد من الخبيرات القانونيات أمثال شيرين عبادي، إضافة إلى الفريق التربوي، إلى أن وصل هذا الكتيب إلى شكله الحالي.

٢ هذه المعلومات هي جزء من النتائج التي أظهرتها ال»خطة الوطنية لدراسة ظاهرة العنف المنزلي في ٢٨ عاصمة لمقاطعات البلاد»، والتي عرضها الدكتور محمد غازي طباطبائي (الذي قام بالدراسة) في جامعة طهران (في تقرير نشر في عدد ٢٣ كانون الثاني، ٢٠٠٦ [٣ داي ١٣٨٥] من صحيفة كارغوزاران).

٣ الدراسة السابقة متوفرة في مكتبة الإدارة والتخطيط للمؤسسات.

٤ أصغري، سامية. «النساء، الضحايا الرئيسيات للإنتحار في إيران»، ثقافة التنمية، مهدى إلى النساء، ٢١ شباط- ٢٠ آذار١٩٩٧ [إسفند ١٣٧٦] والكتاب الإحصائي السنوي الوطني.

٥ هذه الدراسة التي أنجزت في العام ٢٠٠٠ [١٣٧٩] من قبل شهلا طاهري بالتعاون مع محافظة زنجان حيث تم تنفيذها في مقاطعة زنجان، لم يكن لها أن تتم دون مشاركة

أولئك الذين ذهبوا إلى مكتب قاضي التحقيق الجنائي الطبي في بلدة خدا بنده.
http://www/irwomen.net/first.php?id-140.

٦ اوليائي زاند، شاهين. «الزواج غير المناسب كأساس للبغاء»
[Unsuitable Marriage as a Ground for Prostitution].
Social Welfare Quarterly.
مجلد ٢، العدد الخامس، خريف ٢٠٠٢ [١٣٨٠] .

٧ عزازي، شهلا. "العنف المنزلي: المرأة المضروبة".
[Domestic Violence: The Beaten Women]
منشورات سالي، ٢٠٠٢ [١٣٨١] .

٨ فراهي، مهدي. تشكل هوية جديدة والتغير في فهم المرأة للقوانين المنزلة (على الرسول)
[Formation of a New Identity and Change in Women's Reception of Laws Revealed (to the Prophet).]
أطروحة ماجستير، مقدمة لكلية العلوم الاجتماعية، جامعة طهران، ٢٠٠٠ [١٣٨١]، أيضاً أنظر/ي: فاراهي، مهدي وعباس كاظمي: تحليل هوية الأنثى وحالة التديّن
[An Analysis of Female Identity and the State of Religiosity],
مكتب البحث والتنمية ل صدا [Seda] ٢٠٠٠ [١٣٨١]. أجريت مشاريع هذا البحث باستخدام أسلوب العينات العنقودية واشتملت على ٣٥٠ حالة. مكتب البحث والتنمية ٢٠٠٢[١٣٨١] .

٩ «انتشار تعدد الزوجات أدى إلى زيادة في حالات الطلاق في نوشهر»
[The Prevalence of Polygamy Has Resulted in An Increase in Number of Divorces in Nowshahr],
الصفحة الألكترونية لمؤسسة النساء الإيرانيات ، ٢٨ حزيران ٢٠٠٥ [٦ تير، [١٣٨٤]
http://www.irwomen.net/news.php?id=88.

١٠ هذه الإحصاءات قدمت إلى نائب رئيس الهيئة القانونية و القضائية للمجلس الاستشاري الإسلامي خلال مقابلة مع وكالة الأنباء الفارسية.

١١ ٣٥ ٪ من حالات الطلاق تحدث في عمر أقل من ٢٢ سنة. الصفحة الإلكترونية لمؤسسة النساء الإيرانيات، ٢٣ كانون الثاني، ٢٠٠٦.
http://www.irwomen.net/news.php?id=1263.

١٢ ISNA، ٢٣ تموز- ٢٢ آب، ٢٠٠٧.

١٣ عزازي شهلا. "المجتمع برمته يرى قوانينا قمعية"
[Society at Large Views Our Laws as Regressive]
مقابلة، ٢٥ حزيران ٢٠٠٧ [٣ تير ١٣٦٨].
http://wechange.info/spip.php?article729.

١٤ ISNA، ٧ آب ٢٠٠٧ [مرداد ١٣٨٦] .

١٥ IRNA، ١٦ آب ٢٠٠٥ [٢٥ مرداد ١٣٨٤] .

١٦ مصدر سبق ذكره.

١٧ وكالة أنباء فارس، ١٧ آب ٢٠٠٥ [٢٦ مرداد ١٣٨٤]. هذه الدراسة، التي نفذت في مكتب التسجيل للزواج في مدينة سمنان، حللت الآراء القضائية المرتبطة بالطلاق في المجمع القضائي للأسرة، بخاصة في الحالات التي أعطى فيها القانون الحق للنساء في التسجيل لمعاملة الطلاق.

١٨ جريدة إيران، ٨ شباط ٢٠٠٣ [١٨ بهمن ١٣٨١] نتائج الخطة المعنونة "دراسة الزواج في ١٥ مقاطعة في البلاد"
[The Study of Maritricide in Fifteen Provinces in the country].

١٩ «الزواج: تمرد النساء ضد العنف وعدم المساواة»
[Maritricide: Women's Revolt Against Violence and Inequality],
صفحة زنستان الإلكترونية، أنظر/ي أيضاً شهلا معظمي، مجموعة المقالات عن الأمراض الاجتماعية في المجتمع الإيراني. مؤسسة علماء الاجتماع، طهران، منشورات آغا، ٢٠٠٤ [١٣٨٣].

٢٠ IRNA، ١٦ أيار ٢٠٠٦ [٢٤ اردیبهشت ١٣٨٥] .

٢١ ISNA ، ٢٨ آب ٢٠٠٦ [٦ شهريور ١٣٨٥].

٢٢ «ثلاثة مليون امرأة هن ربات بيوت في إيران».
[Three Million Women Are Heads of Households in Iran].
الصفحة الإلكترونية لمؤسسة المرأة الإيرانية، ٢٨ شباط ٢٠٠٧، [٨ اسفند ١٣٨٥].

٢٣ وكالة الأنباء ISNA، ٧ آب ٢٠٠٧.

٢٤ وكالة أنباء فارس، ٥ أيلول، ٢٠٠٥ [١٤ شهريور ١٣٨٤].

٢٥ "مراجعة التحيزات القانونية ضد زواج المرأة الإيرانية من رجال أفغان"
[A Review of the Legal Prejudices against Marriage of Iranian Women with Afghani Men],
الصفحة الألكترونية لمؤسسة النساء الإيرانيات.

٢٦ مصدر سبق ذكره.

٢٧ تجب ملاحظة أنه على أساس قانون حماية الأسرة للعام ١٩٦٧ [١٣٤٧]، ثم على أساس تعديلات ١٩٧٥ [١٣٥٤]، فإن عدد الزوجات الممكنة للرجل كان محدوداً، وكان الطلاق يتم بإذن من المحكمة، والسن الأدنى عند الزواج ارتفع إلى ١٨ سنة للنساء و ٢٠ سنة للرجال. كان هناك بعض الإصلاحات في ما يتعلق بتوظيف النساء (لمزيد من المعلومات عن تفاصيل التغييرات القانونية في المائة سنة الأخيرة، يرجى الاطلاع على "نشاطات مهرانغيز منوشهريان في النضال القانوني من أجل النساء في إيران"، للناشطة نوشين أحمدي خراساني وبروين أردلان، توسيعه للنشر، ٢٠٠٣ [١٣٨٢]).

٢٨ هذا ليس لنقول أن جهود النساء من أجل تغيير القوانين التمييزية، خاصة قوانين الأسرة غير العادلة، لم تواجه صعوداً وهبوطاً، فهي بالفعل واجهتها. لكنهن في السراء والضراء لم يتوقفن عن العمل أبداً. ولفترة خمسين عاماً من المصادقة على قانون حماية الأسرة في العام ١٩٦٧ (وتعديلاته بعد سبع سنوات) عملت النساء من خلال المجموعات في داخل البنية السياسية التحتية لشرح دعواهن من أجل معاملة عادلة. ولمزيد من المعلومات حول طبيعة النضالات القانونية الواسعة والممتدة للنساء الإيرانيات، أنظر/ي حركة حقوق النساء في إيران: عصيان، تهدئة، وقمع من ١٩٠٠ حتى الخميني، للكاتبة أليز ساناسريان، ترجمته للإنجليزية نوشين أحمدي خراساني ، أختران للنشر، ٢٠٠٥.

٢٩ جلوه جواهري. «الأماكن التي نعيد خلقها» نشرة المرأة [Women's Dispatch]، نشرة المركز الثقافي للنساء، شباط – آذار ٢٠٠٤ [اسفند ١٣٨٥]، عدد ٦.

٣٠ شجاعي منصورة. "حملة المليون توقيع كبيان موحد للمطالب القانونية للنساء" في الصفحة الألكترونية التغيير من أجل المساواة [*Change for Equality*]. نشرة المرأة. http://wechange.info/spip.php?article698.

٣١ ملاحظة المترجمة إلى اللغة الإنكليزية: مهرانغيز منوشهريان (١٩٠٦ – ٢٠٠٠) كانت واحدة من النساء الأوائل في إيران اللواتي تخرجن بشهادة دكتوراة من كلية الحقوق في جامعة طهران. كانت منوشهريان عضوة في مجلس الشيوخ من ١٩٦٣ إلى ١٩٧٢. بعد ثورة ١٩٧٩ ألغيت شهادة مزاولة المهنة. قد حازت على جائزة حقوق الإنسان للسلام في العام ١٩٦٨.

٣٢ وفي نفس الوقت، تشير المقابلات التي قامت بها ناهيد كشاورز مع ناشطات حملة المليون توقيع، حول استقلالية الحركة النسوية، بوضوح، إلى أنه في هذه المسألة، تولي الناشطات اهتماماً بالمحافظة على مسافة من الحكومة والقوى السياسية. ومن أجل مراجعة تعريف الاستقلالية لهاتيك، يرجى مراجعة كشاورز ، ناهيد "مفهوم الإستقلالية وفقا لناشطات الحركة النسوية في إيران"
[The definition of independence according to the activists of Iran's women's movement],
في صحيفة المرأة، المركز الثقافي للنساء، عدد ٥، شباط –آذار ٢٠٠٦ [اسفند، ١٣٨٥].

٣٣ متين، مهناز. إعادة تقييم تجربة الوحدة الوطنية للنساء
[Reevaluation of the Experience of Women's National Unity].
الولايات المتحدة، ١٩٩٩ [١٣٨٧]. ص ٤٨.

٣٤ يمكن للزوجة أن تلجأ للمحكمة فقط ضمن الشروط المنصوص عليها في المواد ١١١٩، ١١٢٩، و١١٣٠.

٣٥ عقوبة الاتهام الكاذب ثمانون جلدة للأنثى المدعية إذا كانت لوحدها أو مع رجل (بدل أربعة رجال).

٣٦ في هذا المقال، مصطلح "الشخصيات المعتبرة" لا ينص بشكل واضح على أنه يعني الرجال المتدينيين والسياسيين، لكنه على أي حال فُسّر هكذا في إيران لإنكار حق المشاركة للنساء في عملية الترشيح لهذا الموقع الانتخابي.

شكر وتقدير

منظمة التضامن النسائي للتعلم من أجل الحقوق والتنمية والسلام WLP، تود أن تشكر عضوات اللجنة التوجيهية للترجمة في منظمة التضامن النسائي للتعلم على مساعدتهن في العملية التي تكللت باختيار هذا الكتاب عن حملة المليون توقيع كجزء ثان من هذه السلسلة. ونود أن نُعبّر عن تقديرنا لكل من أمير إيراني- طهراني ونافيد أزادي لعملهما المتأني لتطويع النص الفارسي إلى اللغة الإنكليزية، وعن عميق الشكر والعرفان ل فيل كوستوبولس لعمله المدروس والدقيق في تحريره للنص الإنكليزي، والشكر العميق لهورمز حكمت الذي قرأ الكتاب وقدم بعض الإرشادات والتعقيبات التي نقدرها. والشكر موصول لفرهود باتمانجليش وعينه المبدعة التي لا تضاهى. كما نشكر جنيفر بيدلتون لإدارتها كافة مراحل العملية بكفاءة عالية وبطيب خاطر.

أيضاً، نشكر الفريق الذي ساهم في نقل النسخة الانكليزية إلى العربية بكفاءة، ونخص بالذكر الناشطة النسوية روز شوملي مصلح التي قامت بالترجمة من الإنكليزية إلى العربية، وأدارت العملية بمراحلها المختلفة، والناشطة النسوية نجمة إبراهيم التي قامت بتدقيق النص ، وزكريا محمد لقيامه بمراجعة النص وتحريره.

والأهم ، نود أن نعبر عن تضامننا وإعجابنا بالناشطات اللواتي لا يمكن حصر عددهن في حملة المليون توقيع اللواتي ضحين بحريتهن وأمنهن من أجل أن يُعبّرن عن حقوق النساء ومساواتهن.

عن منظمة التضامن النسائي للتعلم (WLP)

منظمة التضامن النسائي للتعلم من أجل الحقوق والتنمية والسلام (WLP) هي شراكة مكونة من عشرين مؤسسة مستقلة، تعمل على تدريب النساء ودعمهن بشكل أساسي في الدول التي تضم غالبية مسلمة من أجل أن يصبحن قائدات في مجتمعاتهن ومدافعات من أجل عالمٍ عادل ومسالم. منظمة التضامن النسائي تعمل على تطوير تدريبات في القيادة لها خصوصيةٌ ثقافية حول المشاركة الديمقراطية، وتقوم بشراكات مع المنظمات المحلية لمساعدة النساء على اكتساب المهارات التي يحتجنها، ليأخذن أدواراً قيادية أعلى سواء كان ذلك على صعيد الأسرة، المجتمع المحلي، أو على صعيد المستوى الوطني. وعلى مدار العقد الماضي، تمكّنت منظمة التضامن النسائي للتعلم من إيصال برامجها وموادها التدريبية، المنشورة بأكثر من عشرين لغة، إلى عشرات الآلاف من النساء في أكثر من أربعين دولة. وتعمل على تعزيز قدرات المنظمات المحلية لتصبح هذه المنظمات مكتفية ذاتياً، وأيضاً على تقوية الحركات النسوية عبر العالم.

www.learningpartnership.org

شهادات على حملة المليون توقيع
من أجل المساواة للنساء الإيرانيات: القصة الداخلية

"كتاب نوشين أحمدي خراساني هو حكاية مؤثرة للنضال الشجاع للنساء الإيرانيات من أجل حقوقهن. القصة ملهمة ومفيدة في آن واحد، وتقدم دليلاً رائعاً على بناء الحركات في القرن الواحد والعشرين".

- **ماري روبنسون**، رئيسة إيرلندة 1990-1997، المفوضة العليا في الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، 1997-2002

"هذا الكتاب يقدّم وصفاً شاملاً لحكاية الجهود التوعوية الناجحة للناشطات النسويات الإيرانيات على مستوى القاعدة الجماهيرية، وتحقيقهن لمستوى أعلى من الوعي في مسار هذه العملية. إنه شهادة على التزام أولئك النساء، اللواتي كان استخدامهن المستمر للطرق السلمية من أجل إحداث تغيير سبباً في إصدار لوائح اتهام بحقهن في الفترة التي سينشر فيها هذا الكتاب، وفي اعتقالات سُلّطت فوق رؤوس أكثر من 50 مناصراً/ة للحملة، بما في ذلك مؤلفة الكتاب".

- **شيرين عبادي**، الحائزة على جائزة نوبل، 2003

"يقدم تبصرة لا تثمّن داخل حركة هامة"

- **ليلى أحمد**، أستاذة اللاهوت في فيكتور س. ثوماس، كلية اللاهوت في هارفرد

"هذه القصة تجب قراءتها من جميع الذين يمجدون الديمقراطية والحرية... فهي تشهد على الحيوية، والديناميكية، والروح التي لا تقاوم لنساء)إيران(اللواتي خاطرن بأنفسهن وسبل عيشهن من أجل الحرية".

- **آذر نفيسي**، مؤلفة مذكرات قراءة لوليتا في طهران أكثر الكتب مبيعا

"حملة المليون توقيع من أجل المساواة: القصة الداخلية، هي رواية ملهمة عن نساء عاديات يقمن بأفعال غير عادية في بحثهن عن العدالة. إنها قصة فريدة من نوعها حول ظروف إيران اليوم، لكن من الممكن تطبيقها في النضال من أجل المساواة في أي مكان في العالم".

- **ياكين إيرتورك**، الناطق الخاص للأمم المتحدة حول العنف ضد النساء، 2003-2009

نوشين أحمدي خراساني واحدة من الناشطات القياديات من أجل حقوق النساء في إيران. وهي عضوة مؤسسة في حملة المليون توقيع والمركز الثقافي للنساء، ومحررة لدوريات الجنس الثاني، المدرسة النسوية وزنستان. وهي كاتبة غزيرة الإنتاج، مترجمة، وصانعة أفلام، ومفكرة.

WLP
Women's Learning Partnership